'تُركوا ليموتوا تحت الحصار'

جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في الغوطة الشرقية، بسوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه جميع الناس بحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/2079/2015 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها.

ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ
copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: بعض الأهالي يفتشون عن ناجين بين الأنقاض في دوما، بالغوطة الشرقية، قريباً من دمشق. حيث قال ناشطون إن الأضرار قد نجمت عن ضربة جوية قامت بها القوات الموالية للرئيس بشار الأسد. 14 مارس/آذار 2015.
© REUTERS/Bassam Khabieh

amnesty.org

قائمة المحتويات

ملخص 6

منهج المقاربة 9

خلفية 11

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة 18

الهجمات الجوية الحكومية على الغوطة الشرقية 18

دوما 22

كفر بطنا 36

حرستا 38

حمورية 39

دير العصافير 41

الهجمات الحكومية بالصواريخ وغيرها من المقذوفات 43

هجوم صاروخي على دوما 43

هجوم بقذائف الهاون على زيدين 46

الهجمات الانتقامية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة 48

تحت الحصار في الغوطة الشرقية: الأوضاع الإنسانية ودخول ومغادرة المنطقة 49

نظرة عامة 49

تقييد حركة المدنيين 53

تقييد فرص الحصول على الرعاية الطبية 56

الهجمات على المهنيين الطبيين وأوائل المتجاوبين والعاملين في المعونات 58

اقتصاد الحرب 59

القيود على إيصال الأغذية 60

القيود على خدمات الكهرباء والحصول على الوقود والغاز والماء 65

عدم التقيد بأحكام القانون الدولي 68

القانون الدولي لحقوق الإنسان 68

القانون الدولي الإنساني 68

القانون الجنائي الدولي 71

نتائج وتوصيات 73

إلى السلطات السورية 74

إلى الجماعات المسلحة المنخرطة في النزاع السوري 74

إلى مجلس الأمن الدولي 75

إلى المجتمع الدولي 75

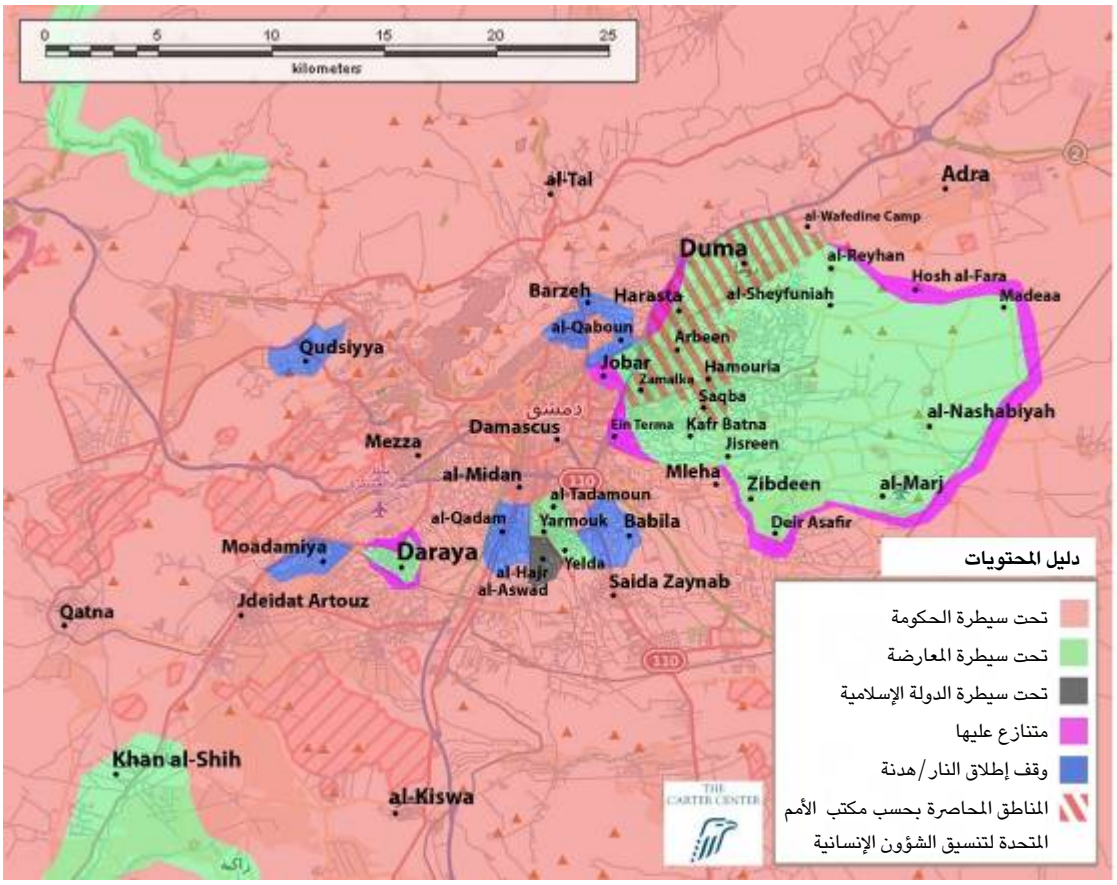

المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة في ضواحي دمشق حتى 28 يونيو/حزيران 2015. ويستخدم "مركز كارتر" دليل "بالانتير غوثام" كأداة للتحليل. © Carter Center

ملخص

يعيش قرابة نصف مليون من المدنيين في مناطق تخضع للحصار في مختلف أرجاء سوريا بعد انقضاء أربع سنوات على إطلاق الاحتجاجات الشعبية الجماهيرية ضد الحكومة شرارة نزاع مسلح مستمر مرير شهد ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق يفوق الخيال.

وقد عزلت حالات الحصار المطوّلة المفروضة من جانب الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المدنيين عن مصادر الطعام والحاجيات الأساسية والمساعدات اللازمة لإنقاذ حياة البشر، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويفرض على مئات الآلاف من المدنيين الذين يعيشون تحت الحصار ويكافحون من أجل البقاء، وسط هذا الحرمان، مواجهة القصف الجوي والمدفعي اليومي، الذي غالباً ما يتسم بالعشوائية.

وتتميز الظروف التي يعيش فيها 163,500 شخص تحت الحصار في الغوطة الشرقية، وهي منطقة زراعية وصناعية تبعد 13 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من دمشق، بالقسوة الشديدة. فطبقاً "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، ما برحت أجزاء من الغوطة الشرقية تحت الحصار من جانب قوات الحكومة السورية منذ 2013. بيد أن الحكومة بدأت بتقييد حركة المدنيين ومصادرة الأغذية، وحرمان المدنيين تعسفاً من التيار الكهربائي والماء منذ أواخر 2012. كما أساهمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، الموجودة في المنطقة، في ازدياد الحالة الإنسانية للمدنيين سوءاً، بما في ذلك عن طريق تضخيم أسعار الغذاء وغيره من الحاجات الأساسية، وتقييد حركة المدنيين الذين يحاولون مغادرة الغوطة الشرقية بصورة تعسفية. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على القيام بأبحاث بشأن الحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية منذ 2012.

وبدا أن ثمة بارقة أمل للسوريين، وخاصة أولئك الذين يعيشون تحت الحصار، عندما تبنى مجلس الأمن الدولي، قبل أكثر من عام، القرارين 2139 و2165 للمطالبة بأن تضع جميع أطراف النزاع، وبصورة خاصة السلطات السورية، حداً لجميع الهجمات ضد المدنيين، وترفع الحصار المفروض، وتفسح المجال لعبور المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود، وتفرج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً. بيد أن أطراف النزاع، ورغم هذه المطالبات الصريحة، ما زالت، عقب انقضاء أكثر من سنة على اتخاذ القرارين، تواصل انتهاكهما، وانتهاك القانون الدولي، دونما عقاب.

فقد واصلت الحكومة السورية هجماتها الجوية والبرية وقصف المدنيين والأعيان المدنية في الغوطة الشرقية منذ 2012. ويوثق هذا التقرير الهجمات التي شنتها الحكومة السورية ضد المدنيين والأعيان المدنية في الغوطة الشرقية ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2015، وتصرفات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة العاملة في المنطقة. حيث أجرت منظمة العفو الدولية 32 مقابلة مع مقيمين حاليين وسابقين في الغوطة الشرقية، وكذلك مع ثلاثة أطباء وخمسة عاملين محليين في مجال المساعدات ومنظمتين إنسانيتين تعملان هناك. وأجريت المقابلات إما مواجهة أو من خلال "سكايب" أو الهاتف أو البريد الإلكتروني، ما بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2015. وفضلاً عن ذلك، قامت منظمة العفو الدولية باستعراض مئات من الصور وأشرطة الفيديو عززت صدقية روايات الشهود.

وطبقاً "لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، وهو منظمة محلية لمراقبة الانتهاكات، فإن الهجمات الجوية والبرية قد

أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 462 مدنياً و16 مقاتلاً في الغوطة الشرقية ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2015. ولأغراض هذا التقرير، قامت منظمة العفو الدولية بتقصي 13 هجوماً قتل فيها ما مجموعه 231 مدنياً وثلاثة مقاتلين. وتشير شهادات شهود العيان وتحليلات الخبراء لمخلفات الأسلحة في أشرطة الفيديو والصور إلى أن الحكومة السورية قد استخدمت الطائرات المقاتلة لإسقاط قنابل غير موجهة ومتفجرات محلية الصنع على المدنيين والأعيان المدنية في أغلبية الهجمات، وهي أسلحة تفتقر إلى الدقة تماماً لاستهداف الأهداف العسكرية التي يمكن أن تكون موجودة في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية، كالغوطة الشرقية. وتشير شهادات شهود العيان والصور وأشرطة الفيديو التي التقطت لمواقع الضربات إلى أنه لم يكن في 10 من أصل 13 من المواقع التي قصفت، أو حتى في محيطها، أية أهداف عسكرية. وسواء أكانت الضربات موجهة مباشرة إلى المدنيين أو كانت عشوائية في طبيعتها، فإنها قد شكلت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. فتوجيه الهجمات ضد المدنيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية أو ضد الأعيان المدنية، أو شن هجمات عشوائية تؤدي إلى قتل أو إصابة المدنيين، انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب.

وتقدم المعطيات التي توصلت إليها أبحاث منظمة العفو الدولية شواهد قاطعة بأن الحكومة السورية تخضع المدنيين في الغوطة الشرقية، بصورة منهجية، لحصار غير قانوني يقيِّد فرص مغادرة المدنيين والجرحى والمرضى للمنطقة، كما يقيد تسليم المساعدات الإنسانية والطبية والسلع الضرورية للبقاء لمن يحتاجونها، وتقوم كذلك بشن هجمات عشوائية على المهنيين الطبيين والعاملين في المساعدات ومرافقها. وتشير الأدلة إلى أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية، ولا سيما "جيش الإسلام"، مسؤولة أيضاً عن تضخم أسعار الأغذية وسواها من المواد الضرورية الأساسية، وبتقييد حركة المدنيين الراغبين في المغادرة بصورة تعسفية، وتعن اختطاف الناس واحتجازهم تعسفاً. كما دأبت هذه الجماعات على قصف المدنيين ممن يعيشون في المناطق المجاورة وتلك التي تخضع لسيطرة الحكومة قصفاً عشوائياً وعن ارتكاب جرائم حرب أخرى.

وقد أبلغ مقيمون في الغوطة الشرقية وعاملون في مجال الإغاثة منظمة العفو الدولية أن الحكومة السورية فرضت قيوداً على وصول المقيمين في المناطق غير الخاضعة لها إلى المساعدات الإنسانية والطعام والدواء والغاز والماء والكهرباء وسواها من الحاجيات الأساسية عن طريق الاعتقال التعسفي والقنص والقصف. وطبقاً "للجمعية الطبية السورية الأمريكية"، فقد فارق 208 مدنيين الحياة بسبب شح الطعام أو نتيجة غياب الرعاية الطبية في الغوطة الشرقية، ما بين 21 أكتوبر/تشرين الأول 2012 و31 يناير/كانون الثاني 2015.

ولا بد من القول هنا إنه يتعين على الأطراف المشاركة في أي نزاع، بموجب القانون الدولي الإنساني، أن لا تفرض عن عمد قيوداً على إيصال المعونات الإنسانية إلى المدنيين الذين يحتاجونها؛ وعلى العكس من ذلك، فمن واجبها أن تسهل وصول المساعدات دون عقبات على وجه السرعة. وتجويع المدنيين حتى الموت كأسلوب من أساليب الضغط في سياق الحرب هو جريمة حرب. وحصار الغوطة الشرقية والقتل غير القانوني للمدنيين المحاصرين فيها، بما في ذلك الهجمات المباشرة والعشوائية، هي جزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي من جانب القوات الحكومية ضد السكان المدنيين. وعلى هذا النحو، فإن قوات الدولة مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الغوطة الشرقية.

وقامت منظمة العفو الدولية كذلك بتوثيق انتهاكات ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية. إذ أبلغ مقيمون في المنطقة وعاملون في مجال الإغاثة منظمة العفو الدولية أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المسيطرة في الغوطة الشرقية تقيد فرص حصول السكان المدنيين على الطعام والسلع الأساسية ببيعها هذه السلع والحاجيات الضرورية للبقاء بأسعار مرتفعة للغاية. وزوّد مقيمان في المنطقة منظمة العفو الدولية أيضاً بمعلومات تتعلق باعتقال الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية الناشطين المحليين

وسبعة من أهالي المنطقة وخمسة من العاملين في مجال المساعدات واختطافهم تعسفاً، وقالا إن "جيش الإسلام" يفرض قيوداً تعسفية على مغادرة المدنيين الغوطة الشرقية. وأبلغ أحد المقيمين منظمة العفو الدولية ما يلي:

"أتمنى لو أستطيع أن أغادر. عائلتي وأنا ليس لدينا طعام أو ماء أو كهرباء. فالطعام الذي تقدمه المنظمات المحلية لا يدوم أكثر من أسبوع أو اثنين. ولكن حتى لو استطعت أن أرشو السلطات السورية، فإن 'جيش الإسلام' لن يسمح لي أبداً بالمغادرة. وكل ما جناه من حاولوا الطلب إلى 'جيش الإسلام' السماح لهم بالمغادرة هو القبض عليهم."

وقد استعرضت منظمة العفو الدولية كذلك أشرطة فيديو نشرت في مواقع على "اليوتيوب" لجماعات مسلحة غير تابعة للدولة موجودة في الغوطة الشرقية وتظهر هذه الجماعات وهي تقصف مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة ومكتظة بالمدنيين في جوار الغوطة الشرقية أو بالقرب منها، بما في ذلك بقذائف الهاون والمدافع الصاروخية المحلية الصنع. وقد أعلن "جيش الإسلام" على الملأ في وسائل الإعلام عن أن بعض الهجمات قد شنت للرد على هجمات الحكومة السورية.

إن الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى لم تلبّ مقتضيات قراري مجلس الأمن الدولي 2139 و2165؛ وقد فرضا حصارات غير قانونية وقيّدا فرص إيصال المساعدات الإنسانية، وهاجما المدنيين عن عمد، وشنا هجمات عشوائية وغير متناسبة، وقاما بعمليات احتجاز تعسفية وعمليات اختطاف واختفاء قسري. ومنظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن الدولي، ولا سيما روسيا والصين، إلى احترام التزامهما باتخاذ خطوات إضافية لتطبيق القرارين، بما في ذلك عن طريق فرض عقوبات موجهة ضد أولئك المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى الحكومة السورية، وإحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية".

منهج المقاربة

يستند هذا التقرير إلى أبحاث أجرتها منظمة العفو الدولية ما بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2015. ولم يكن ممكناً إجراء هذه الأبحاث إلا خارج سوريا- إذ لم تسمح الحكومة السورية لباحثي منظمة العفو الدولية بدخول المناطق الخاضعة لها من سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في مارس/آذار 2011، بينما تعذر الوصول إلى الغوطة الشرقية.

ولذا، فقد لجأت منظمة العفو الدولية في أبحاثها لإعداد هذا التقرير إلى المقابلات عن طريق الهاتف و"سكايب"، والاتصالات بالبريد الإلكتروني، مع طيف واسع من الأفراد والمنظمات التي ما برحت تحت الحصار في الغوطة الشرقية، بمن فيهم أطباء ومتطوعون طبيون، وإلى مصورين صحفيين في مجال التصوير الفوتوغرافي وبالفيديو، وناشطين في المجتمع المحلي وعاملين في مجال المساعدات. وفضلاً عن ذلك، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات وجهاً لوجه وبالهاتف مع مقيمين سابقين في الغوطة الشرقية من الذين لجؤوا إلى لبنان. وفي المجموع، قابلت منظمة العفو الدولية لأغراض هذا التقرير 32 مقيماً حالياً وسابقاً في الغوطة الشرقية، وثلاثة أطباء، وخمسة عاملين في مجال المساعدات، ومنظمتين محليتين. وكان بعضهم قد شهد مباشرة بأم عينه الضربات الجوية وغيرها من الهجمات على المناطق المدنية من جانب القوات الحكومية السورية، والدمار والقتلى والجرحى التي تسببت بها في صفوف المدنيين. بينما كان آخرون قد ساعدوا على توثيق الدمار وقدموا العون للناجين أو تعرفوا على قائمة القتلى. واشترط جميع من قابلتهم منظمة العفو الدولية وتحدثوا إليها الحفاظ على سرية هويتهم، بسبب بواعث قلق لديهم من أن الكشف عن هويتهم يمكن أن يعرضهم وعائلاتهم لمخاطر جدية، ولذا فإن الأسماء الحقيقية لمن جرت مقابلتهم لا تظهر في هذا التقرير.

ويستند التقرير كذلك إلى معلومات أتاحتها لمنظمة العفو الدولية منظمات تعمل في الغوطة الشرقية وما زالت تراقب تطورات النزاع وآثاره؛ وشملت هذه "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"المكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية"، ومنظمة "أسس". وساعدت هذه الهيئات منظمة العفو الدولية أيضاً على تحديد أماكن الشهود والضحايا وسواهم ممن يملكون معلومات ذات صلة، وعلى الاتصال بهم. وما انفكت هذه الهيئات، التي تعمل غالباً تحت ظروف في غاية الصعوبة، تقوم بدور حيوي في توثيق الهجمات وتعداد الإصابات التي تنجم عنها والتعرف عليها؛ ولولا جهود هؤلاء، لما كاد العالم يعرف شيئاً عن الجرائم التي ترتكب والمعاناة التي يرزح تحتها المدنيون الذين بقوا في الغوطة الشرقية، نظراً لكون الغوطة الشرقية الآن منطقة "محرمة" على وسائل الإعلام الدولية بسبب حصار القوات الحكومية والتهديدات للأمن الشخصي للصحفيين الذي تمثله الجماعات المسلحة في المنطقة.

وتفحصت منظمة العفو الدولية، في سياق تجميع مواد هذا التقرير، صوراً التقطتها الأقمار الصناعية وصوراً فوتوغرافية وأشرطة فيديو وفرها لها ناشطون وشهود عيان محليون، ما أتاح لها مقابلتها مع روايات الشهود والتقارير الإعلامية وسواها، للتحقق من صدقيتها، واستشارت كذلك خبراء أسلحة مستقلين في التعرف على الذخائر المستعملة ضد المدنيين والأعيان المدنية في الغوطة الشرقية.

واستعرضت منظمة العفو الدولية كذلك البيانات الصادرة عن الحكومة السورية، وبيانات صادرة عن حكومات بلدان ثالثة، وتقارير "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية"، التي تشكلت بموجب قرار من "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة في أغسطس/آب 2011، والمعلومات الصادرة عن "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك مقالات ومواد منشورة في

وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي يوليو/تموز 2015، قدّمت منظمة العفو الدولية ملخصاً للمعطيات الأولية التي توصلت إليها إلى الحكومة السورية و"الائتلاف الوطني السوري" المعارض و"جيش الإسلام"، طالبة تعليقاتها وإيضاحاتها بشأن الحوادث الموصوفة في التقرير التي يبدو أنها ترقى إلى مرتبة جرائم حرب أو انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي الإنساني أو لقانون حقوق الإنسان. بيد أنه، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد من الحكومة السورية أو "الائتلاف الوطني السوري" أو "جيش الإسلام".

وتعرب منظمة العفو الدولية عن امتنانها العميق للمقيمين الحاليين والسابقين في الغوطة الشرقية، وللمنظمات العاملة في المنطقة المحاصرة، لما أسهم الجميع به من معلومات في هذا التقرير.

خلفية

اندلعت الاحتجاجات السلمية ضد الحكومة السورية لأول مرة في مدينة دوما، المركز الإداري لمنطقة الغوطة الشرقية، في 25 مارس/آذار 2011، ثم انتشرت في مراكز أخرى، بما في ذلك حرستا وكفر بطنا وعين ترما القريبة. وردت الحكومة باستخدام القوة ضد المتظاهرين. وفي سبتمبر/أيلول 2011، تأسست جماعة مسلحة هي "لواء أبو عبيدة بن الجراح"، أحد ألوية "الجيش السوري الحر" المعارض الأولى، في الغوطة الشرقية، ظاهرياً لحماية المتظاهرين من قوات الحكومة السورية.[1] وبعد شهرين، أعلن "لواء أبو عبيدة بن الجراح" عن شن هجوم ضد القوات الحكومية السورية الموجودة في الغوطة الشرقية، في عين ترما وحمورية وحرستا ودوما وعدرا، وعلى مدى الأشهر القليلة التالية تطور الوضع في المنطقة إلى نزاع مسلح لا يزال جارياً حتى اليوم.[2] وبحلول أوائل 2013، وقع قسط كبير من الغوطة الشرقية، بما في ذلك مراكز سكانية رئيسية مثل دوما وعربين ومرج السلطان، تحت السيطرة الفعلية لمجموعة من نحو 16 جماعة مسلحة مختلفة معارضة للحكومة السورية.[3] وفي أبريل/نيسان 2013، وفقاً لوكالة الأنباء السورية الحكومية الرسمية "سانا"، شن الجيش السوري هجوماً على الجماعات المسلحة وشدد القيود المفروضة على المدنيين في الغوطة الشرقية التي كانت قد بدأت في العام السابق.[4]

وشهد القتال بين الجماعات المسلحة في الغوطة الشرقية والقوات الحكومية السورية التي تحاصر المنطقة شن

---

[1] انظر البوست المنشور عن "ضاحية دمشق الآن" على الفيسبوك:
https://www.facebook.com/DamasCountryside.Now/posts/612114118874999 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[2] FmmSyria، "تصريح للجيش السوري الحر حول آخر التطورات المتعلقة بلواء أبو عبيدة بن الجراح" في الغوطة الشرقية ودمشق 27 12 2011"، نشر في 26 ديسمبر/كانون الأول 2011،
https://www.youtube.com/watch?v=9qbn_hWCnag (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[3] شملت الجماعات: "لواء الإسلام" و"لواء شهداء دوما" و"لواء أسود الغوطة" و"لواء ثوار الغوطة الشرقية" و"لواء أسود الله" و"لواء توحيد الإسلام" و"لواء الفاروق" و"لواء شباب الهدى" و"كتائب سيف الأموي" و"كتيبة الشرطة العسكرية" و"كتيبة حماية النظام" و"كتيبة الإشارة" و"ألوية شهداء سوريا" و"ألوية صقور الشام" و"أحرار الشام" و"كتيبة فسطاط المسلمين". ولمزيد من المعلومات حول الجماعات، انظر: آرون لوند، "مقاتلون من أجل الحرية؟ آكلو لحوم البشر؟ حقيقة متمردي سوريا"، *The Independent*، 17 يونيو 2013،
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/freedom-fighters-cannibals-the-truth-about-syrias-rebels-8662618.html
(زيارة في 22 يونيو/حزيران)؛ أرون لوند، "نزاع في دوما"، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2013، صندوق كارنيغي للسلام الدولي (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015)؛ هيومان رايتس ووتش، *ما كان ينبغي أن يموت*، 23 مارس/آذار 2015،
http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=53432 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[4] وكالة الأنباء الفرنسية، "مقتل 15 في قصف بالقرب من دمشق"، 7 أبريل/نيسان 2013، في NOW،
https://now.mmedia.me/lb/en/nowsyrialatestnews/15-killed-in-shelling-near-damascus (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

الجانبين هجمات في أوقات مختلفة، وكسب مساحات من الأرض وخسارتها لصالح الجانب الآخر. وعلى سبيل المثال، بعد أن شكلت "جبهة النصرة" وغيرها من الجماعات المسلحة معاً "غرفة عمليات" (جند الملاحم)، في يوليو/تموز 2013، لتنسيق هجماتها، [5] سيطرت "غرفة العمليات" في أكتوبر/تشرين الأول 2013 بنجاح على معمل تاميكو للصناعات الدوائية والمطاطية الهام في المليحة. [6] ثم استعادت القوات الحكومية المليحة والمدينة الصناعية في عدرا، في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014، على التوالي، بعد هجمات كبرى ضد الجماعات المسلحة التي كانت تسيطر عليها. وفي مايو/أيار 2015، استعادت القوات الحكومية السيطرة أيضاً على بلدة ميدعا، وبالتالي قطعت طريق الإمداد الرئيسي المستخدمة من قبل بعض الجماعات المسلحة داخل الغوطة الشرقية. [7]

أما في الوقت الراهن، فهناك ما يقدر بنحو 9,000 مقاتل في الغوطة الشرقية؛ و"جيش الإسلام"، بقيادة محمد زهران علوش، وهو سجين سياسي سابق، هو القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة. [8] ففي يوليو/تموز 2014، أعلن "جيش الإسلام" أنه قد ضم آخر معقل للجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" (المعروفة سابقاً باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش) في ميدعا. [9] وفي أغسطس/آب 2014، شكل "جيش الإسلام" ما سمي "القيادة العسكرية الموحدة في الغوطة الشرقية" مع أربع مجموعات مسلحة أخرى عقب استعادة القوات الحكومية المليحة. [10] وفي الشهر التالي، شكلت الجماعات المسلحة الأخرى في الغوطة الشرقية

---

[5] جند الملاحم، "غرفة العمليات" انضمت إلى "غرفة العمليات" لدمشق الكبرى" في نوفمبر/تشرين الأول 2013. ولمزيد من المعلومات، انظر أحرار الشام، "دمشق تشكيل غرفة عملية جند الملاحم"، 27 يوليو/تموز 2013، http://ahraralsham.net/?p=2061 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ جند الملاحم، "جند الملاحم: تأمين مجمع تاميكو من قبل مجاهدي جند الملاحم"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013، https://www.youtube.com/watch?v=lBD-IFzZ8bw، (زيارة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013)؛ أرون لوند، "غرفة عمليات دمشق الكبرى- الجزء 1"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، صندوق كارنيغي للسلام الدولي، http://wwwhttp://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=53566 (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015)؛ نجم سالم، "فصائل دمشق وريف دمشق تعلن تشكيل غرفة عملية دمشق الكبرى"، 11 يونيو/حزيران 2013، http://www.all4syria.info/Archive/109545 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[6] أبو طارق، "جيش الإسلام وجند الملاحم في مجمع تاميكو"، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2013، https://www.youtube.com/watch?v=jD2mPvwTBcw (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[7] *نيو ديلي ستار*، "قوات النظام السوري تقتحم الغوطة"، 4 مايو/أيار 2015، http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2015/May-04/296690-syrian-regime-forces-storm-ghouta.ashx (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[8] نهاد إسماعيل، "من يقاتل من في سوريا؟"، ديفنس فيوبونتس، 10 أبريل/نيسان 2015، http://www.defenceviewpoints.co.uk/articles-and-analysis/who-is-fighting-whom-in-syria (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015).

[9] أورينت نيوز، "جيش الإسلام يطرد 'داعش' من آخر معاقلها في الغوطة الشرقية"، 4 يوليو/تموز 2014، http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=79693(زيارة في 21 يونيو/حزيران 2014).

[10] في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أنشأ "الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام" "الاتحاد الإسلامي لجنود بلاد الشام". وضم

ائتلافين آخرين، "جيش الأمة" و"فيلق عمر"، ويتمركزان في دوما.[11] وأثار التنافس بين الجماعات والائتلافات المسلحة المختلفة اشتباكات متقطعة وعمليات اختطاف وقتل في الغوطة الشرقية وأسفر عن صعود "جيش الإسلام"، القوة الأبرز والممولة جيداً من بين الجماعات المسلحة. ونجا أحمد طه، القيادي في "جيش الأمة"، من محاولتي اغتيال في دوما قبل أن يختطفه "جيش الاسلام" هو ونائبه، في يناير/كانون الثاني 2015، وتلا ذلك استسلام نحو 200 من مقاتلي "جيش الأمة" أمام "جيش الإسلام"، والتحقت به الجماعات المسلحة التي تؤلف "فيلق عمر".[12]

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" (لجنة التحقيق)، التي أنشأها "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة، انتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية. وتشمل هذه أعمال قتل واختطاف وهجمات عشوائية على أراضي الدول المجاورة أو الأراضي القريبة الخاضعة لسيطرة الحكومة.

كما خلصت لجنة التحقيق في تقريرها الصادر في أغسطس/آب 2014 إلى أن "جيش الإسلام" و"جبهة النصرة"، على حد سواء، قد ارتكبا جرائم حرب في الغوطة الشرقية، ولا سيما قتل المدنيين أو المقاتلين الذين ينتمون إلى القوات الحكومية ممن كانوا عاجزين عن القتال في ديسمبر/كانون الأول 2013 في منطقة عدرا.[13] وفي فبراير/شباط

الاتحاد "ألوية الحبيب المصطفى"، و"تجمع أمجاد الإسلام"، و"كتائب شباب الهدى"، و"ألوية وكتائب الصحابة"، و"لواء دير أسيمة". وادعى قادة "الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام" أن الاتحاد يدير ما مجموعه 53 فصيل فرعي في دمشق، بما في ذلك في الغوطة الشرقية. ولمزيد من المعلومات انظر: أرون لوند، "الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام"، 4 مارس/آذار 2014، http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54750 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ سماح اليوسف، "الغوطة الشرقية تحتشد تحت قيادة موحدة"، 28 أغسطس/آب 2014، http://goo.gl/e61A0D ، (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

[11] القدس العربي، "تشكيل 'جيش عمر' من 10 ألوية في الغوطة الشرقية بضواحي دمشق"، 18 سبتمبر/أيلول 2014، http://www.alquds.co.uk/?p=222961 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ خديجة الرحالي، "لواء عمر التابع للجيش السوري الحر ينفي انتماءه إلى 'داعش' ويؤكد أن للمنظمة خلايا نائمة في الغوطة الشرقية"، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2014، http://www.alaan.tv/news/world-news/120937/omar-legion-free-syria-army-denies-isis-connections-confirms-sleeping-cells-existing-ghouta (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[12] إسلام ميمو، "قائد 'جيش الأمة' ونائبه في حجز 'جيش الإسلام' في الغوطة الشرقية"، 6 يناير/كانون الثاني 2015، http://islammemo.cc/akhbar/syria-althawra/2015/01/06/225060.html (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015)؛ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "تفجير يستهدف سيارة قائد جيش الأمة ويؤدي إلى مقتل ابنه"، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، http://www.syriahr.com/en/2014/09/5130/ http://www.syriahr.com/en/2014/10/a-blast-targets-the-car-of-al-omma-army-leads-to-the-death-of-his-son/ (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ الجيش السوري الحر، "لواء عمر ينضم رسمياً إلى جيش افسلام، ما الذي ينتظر الغوطة الشرقية؟"، 30 أبريل/نيسان 2014، http://www.syrianfreearmy.net/showthread.php?t=9366 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[13] لجنة التحقيق، *تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pdf (زيارة في

2015، ذكرت لجنة التحقيق أيضاً أن "جيش الإسلام" و"جبهة النصرة" كانا مسؤولين عن اختطاف مئات المدنيين في عدرا العمالية، في سبتمبر/أيلول 2014. [14]

ودعت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان أيضاً المجموعات المسلحة الفاعلة في الغوطة الشرقية مراراً وتكراراً إلى الإفراج عن أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان، وهم رزان زيتونة ووائل حمادة وسميرة خليل وناظم حمادي، الذين اختطفوا من قبل رجال مسلحين يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 2013 من مكتب "مركز توثيق الانتهاكات" في دوما، التي كانت حينها تحت سيطرة "جيش الإسلام". [15]

كما استعرضت منظمة العفو الدولية أيضاً أشرطة فيديو نشرتها حسابات على "يوتيوب" لجماعات مسلحة غير تابعة للدولة في الغوطة الشرقية وتظهر هذه الجماعات وهي تقصف الأراضي ذات الكثافة السكانية العالية ال تسيطر عليها الحكومة بالقرب من الغوطة الشرقية، بما في ذلك بقذائف الهاون بدائية الصنع وقذائف صاروخية. واتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" قوات "جند الملاحم" (غرفة العمليات) بالقصف العشوائي لمناطق تسيطر عليها الحكومة السورية مثل جرمانا ووسط دمشق في 2013 و2014. [16]

وكانت منظمة العفو الدولية وغيرها قد وثّقت سابقاً انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل القوات الحكومية السورية في الغوطة الشرقية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي أبريل/نيسان 2011، استخدمت قوات الحكومة السورية القوة المفرطة ضد تجمعات سلمية تتظاهر ضد السلطات. [17] وفي ديسمبر/كانون الثاني 2012، داهمت قوات الحكومة السورية منازل مدنيين واعتقلت تعسفاً المئات من المتظاهرين والعاملين في المجال الإنساني، وتعرض كثير منهم للاختفاء القسري وما زال مصيرهم أو

---

22 يونيو/حزيران 2015).

[14] لجنة التحقيق، *تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية*، 5 فبراير/شباط 2015، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/019/37/PDF/G1501937.pdf?OpenElement (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

[15] منظمة العفو الدولية، يجب الإفراج عن محامية حقوق الإنسان رزان زيتونه وزملاءها الثلاثة سالمين (رقم الوثيقة: MDE 24/060/2013)، 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، https://www.amnesty.org/en/documents/document/?indexNumber=MDE24%2F060%2F2013&language=en (زيارة في 23 يونيو/حزيران 2015).

[16] هيومان رايتس ووتش، *ما كان ينبغي أن يموت*، 23 مارس/آذار 2015، http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=53432 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[17] ShaamNetwork S.N.N، "دوما: إطلاق الرصاص الحي على المحتجين"، 8 أبريل/نيسان 2011، http://www.hrw.org/reports/2015/03/23/he-didn-t-have-die-0 (زيارة في 16 يوليو/تموز 2015).

مكان وجودهم مجهولاً.[18] وفي أغسطس/آب 2012، بدأت المروحيات والطائرات الحربية التابعة لحكومة السورية هجمات جوية ضد المدنيين والمناطق المدنية باستخدام أسلحة عشوائية بطبيعتها مثل الذخائر والقنابل العنقودية.[19] وشددت الحكومة السورية تدريجياً القيود المفروضة على المدنيين في الغوطة الشرقية وقطعت إمدادات الكهرباء والمياه بحلول نهاية 2012.[20] وفي منتصف 2013، بدأت قوات الحكومة السورية منع المدنيين من الدخول أو الخروج من الغوطة الشرقية وتقييد فرص حصولهم على إمدادات المساعدات الإنسانية.[21] وفي 21 أغسطس/آب 2013، قتل هجوم كيماوي بالسارين على الغوطة الشرقية والغربية المئات من الأشخاص، ليضيف معطيات جديدة إلى قائمة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة على أيدي القوات الحكومية.[22] ونفت الحكومة السورية مسؤوليتها عن الهجوم، ولكن ثمة مؤشرات دلت على أن القوات الحكومية هي الجاني المحتمل.[23] وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، أفادت الأمم المتحدة أنه سمح لنحو 9,000 شخص بمغادرة الغوطة إلى ملاجئ في

---

[18] الجزيرة، "تصاعد العنف على أطراف دمشق"، 31 يناير/كانون الثاني 2012، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/1/31/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82 (زيارة في 16 يوليو/تموز 2015)؛ مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، "الحالة الطبية في الغوطة الشرقية- ضواحي دمشق"، نوفمبر/تشرين الثاني 2013، http://www.vdc-sy.info/pdf/reports/1383565710-English.pdf (زيارة في 24 يونيو/حزيران 2015).

[19] هيومان رايتس ووتش، *سوريا: الأدلة تشير إلى مقتل أطفال بالقنابل العنقودية*، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، http://www.all4syria.info/Archive/179570 (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

[20] All4Syria، "الغوطة الشرقية: سجن مغلق وإبادة جماعية"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، http://www.all4syria.info/Archive/179570 (زيارة في 15 يوليو/تمو 2015)؛ فراس سوقي، "أطفال الدلاء في سوريا بحاجة ماسة إلى المساعدات"، الجزيرة، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/11/syria-bucket-children-desperate-aid-201411911445557565.html (زيارة في 16 يوليو/تموز 2015).

[21] سلافه جبور، "غوطة دمشق.. 100 يوم تحت الحصار"، الجزيرة، 12 يناير/كانون الثاني 2014، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/12/%D8%BA%D9%88%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1 (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015).

[22] هيومان رايتس ووتش، *ما كان ينبغي أن يموت*، 23 مارس/آذار 2015، http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=53432 (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015).

[23] هيومان رايتس ووتش، *الهجمات على الغوطة*، 10 سبتمبر/أيلول 2013، http://www.hrw.org/reports/2013/09/10/attacks-ghouta-0 (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

دمشق.[24] وقد استمر الحصار والهجمات الجوية والقصف على المدنيين والأهداف المدنية في 2015. وحتى يونيو/حزيران 2015، كان المدنيون في الغوطة الشرقية لا يزالون تحت حصار القوات الحكومية من الشمال والغرب والجنوب والشرق.

وكانت للهجوم بالأسلحة الكيميائية في أغسطس/آب 2013 آثار مدمرة على من يعيشون في الغوطة الشرقية. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس الأمن الدولي، في 27 سبتمبر/أيلول 2013، القرار رقم 2118، الذي دعا الحكومة السورية إلى تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية لديها.[25]

وفي ضوء الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك، وعلى وجه الخصوص، استمرار القيود غير القانونية المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، والهجمات العشوائية، والاعتقالات التعسفية والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع، في 22 فبراير/شباط 2014، القرار رقم 2139. وطالب القرار جميع أطراف النزاع صراحة بوقف كل الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة في مناطق مأهولة بالسكان، وإطلاق سراح جميع المعتقلين المحتجزين بصورة تعسفية، ورفع الحصار عن المراكز المدنية والسماح بالوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية.[26] ومع ذلك، لم تتقيد الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير الحكومية بتلبية متطلبات القرار. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع، في يوليو/تموز 2014، القرار 2165، الذي أذن للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بإيصال المساعدات عبر الحدود الدولية وخطوط التماس، دون موافقة مسبقة من الحكومة السورية.[27] وفي ديسمبر/ كانون الأول 2014، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2191، الذي جدد القرار 2165.[28] وعلى الرغم من هذا الإجراء، استمرت الحكومة السورية في حصار الغوطة الشرقية. كما فشل مجلس الأمن في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، أو بشأن الاحتجاز التعسفي

---

[24] مجلس الأمن الدولي، تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)، 19 فبراير/شباط 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1504603.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[25] مجلس الأمن الدولي، القرار 2139، 22 فبراير/شباط 2014، http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2139(2014 (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

[26] قرار مجلس الأمن الدولي 2165، 22 فبراير/شباط 2014، http://unscr.com/en/resolutions/2165 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[27] قرار مجلس الأمن الدولي 2165، 14 يوليو/تموز 2014. تجدد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سوريا بقرار مجلس الأمن الدولي 2191، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014.
http://www.un.org/press/en/2014/sc11708.doc.htm (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[28] مجلس الأمن الدولي، القرار ، 14 يوليو/تموز 2014. تجدد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سوريا بقرار مجلس الأمن الدولي 2191، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014.
http://www.un.org/press/en/2014/sc11708.doc.htm (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

والهجمات المباشرة ضد المدنيين والهجمات العشوائية، في ظل استمرار عدم امتثال الأطراف للقرار 2139.

ووفقاً لفاليري آموس، نائبة الأمين للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ آنذاك، قدّم "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" 16 طلباً لدخول قوافل وكالات الإغاثة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية في 2014، منها 12 لم تسمح بها الحكومة السورية دون أن تحدد الأسباب. [29] وفي المراحل الأولى من الحصار، صادرت الحكومة السورية إمدادات المساعدات الإنسانية وجرى نهبها عند نقاط التفتيش على مدخل دوما، كما لم تسمح بإيصال الإمدادات الطبية خوفاً من استعمالها لعلاج المقاتلين. [30] ووفقاً "لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية"، في 24 مايو/أيار 2014، لم تستطع قافلة مساعدات مشتركة لعدد من الهيئات توزيع الامدادات على مئات العائلات في الغوطة الشرقية بسبب تعرض مستودع لتخزين المواد الإنسانية في دوما للهجوم، مما أسفر عن مقتل عدة أشخاص وإصابة أحد متطوعي "الهلال الأحمر العربي السوري". [31] ولم تتضح الجهة التي كانت وراء الهجوم. وفي 6 مايو/أيار، تعرضت قافلة "للهلال الأحمر العربي السوري" لقذيفة مورتر بعد توزيع المساعدات، مما أسفر عن مقتل أحد المتطوعين وإصابة ثلاثة آخرين. [32]

وينص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لشهر يونيو/حزيران 2015 بشأن تنفيذ القرارات 2139، 2165 و2191 بوضوح على أن جميع أطراف النزاع في سوريا لم تنفذ متطلبات قرارات مجلس الامن الدولي، وأن أعضاء المجلس قد فشلوا في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في سوريا.

---

[29] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *تقرير موجز لمجلس الأمن بشأن سوريا*، 26 فبراير/شباط 2015، http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/assistant-secretary-general-humanitarian-affairs-and-deputy-emergency (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *تقرير موجز لمجلس الأمن بشأن سوريا*، 28 فبراير/شباط 2015، http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-16 (زيارة في 20 يونيو/ حزيران 2015).

[30] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، العيش تحت الحصار، فبراير/شباط 2014، http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/LivingUnderSiege.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2013؛ EA Joanna Paraszczuk، "ضوء على سوريا: هيئات المساعدات تواجه صعوبات في إيصال الغذاء إلى المجتمعات المستضعفة"، EA WorldView، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، http://eaworldview.com/2013/10/syria-spotlight-aid-agencies-face-difficulties-getting-food-vulnerable-communities (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[31] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *تقرير موجز لمجلس الأمن بشأن سوريا*، 25 مايو/أيار 2014، http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-8 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015.

[32] مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 22 مايو/أيار 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1514671.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة

"نزيل الأنقاض بأيدينا لأن استخدام الجرافات أمر خطير. أحياناً أسمع أطفالاً ونساء ورجالاً يصرخون من تحت الأنقاض. وعندما تتوقف صرخات الاستغاثة، فهذا يعني أن جهودنا قد فشلت."

أحد العاملين في الدفاع المدني في الغوطة الشرقية

في فبراير/شباط 2014، أبدى مجلس الأمن الدولي موقفاً موحداً بإقراره بصورة جماعية القرار 2139، الذي طالب جميع أطراف النزاع في سوريا بأن توقف على الفور جميع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، كالمستشفيات، والاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة. وذكّر مجلس الأمن أطراف النزاع، في القرار، بواجبها بمقتضى القانون الدولي الإنساني في أن تضمن الحماية للمدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية. وحذر القرار، دون تحديد العقوبات التي يمكن أن تفرض على من لا يتقيدون به، من أن عدم الانصياع يمكن أن يؤدي بالمجلس إلى اتخاذ "مزيد من الخطوات".

وقد مر أكثر من عام على تبني القرار 2139. وعلى الرغم من الأدلة الكاسحة على الاستخدام العشوائي المتواصل من جانب الحكومة السورية للأسلحة في المناطق المأهولة، ومن الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، فإن المجلس لم يتخذ أي خطوات لتطبيق القرار.

الهجمات الجوية الحكومية على الغوطة الشرقية

استهدفت الضربات الجوية من جانب الحكومة السورية على نحو متكرر ضواحي مختلفة لدمشق منذ يناير/كانون الأول 2012، وأدت إلى قتل وجرح العديد من المدنيين، وكذلك أعضاء في الجماعات المسلحة التي تقاتل ضد الحكومة. وطبقاً "لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، وهو منظمة غير حكومية أسست في أبريل/نيسان 2011 لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، فإن الضربات الجوية الحكومية قتلت 2,826 مدنياً في ضواحي

دمشق ما بين 14 يناير/كانون الثاني 2012 و28 يونيو/حزيران 2015.[33] وقتل أكثر من نصفهم، طبقاً للمركز، أي 1,740 مدنياً، في الغوطة الشرقية. وفي الفترة نفسها، بحسب المركز، قتلت الهجمات الجوية الحكومية 63 من المقاتلين المناهضين للحكومة في الغوطة الشرقية، بما يشير إلى الطبيعة العشوائية وغير المتناسبة للهجمات الجوية الحكومية على المنطقة. وبحسب "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها وأسست في 2011 لمراقبة الانتهاكات في سوريا، كانت الهجمات التي شنتها القوات الحكومية السورية قد أدت إلى مقتل 1,100 مدني في الغوطة الشرقية، بحلول 26 يونيو/حزيران 2015، أي بعد 16 شهراً من تبني القرار 2139.[34]

وطبقاً لناشطين وأطباء وآخرين في الغوطة الشرقية، بمن فيهم شهود عيان، فإن الطائرات المقاتلة للحكومة بدأت اعتباراً من 2013 بمهاجمة مواقع داخل الغوطة الشرقية مستخدمة قنابل تسقط بالمظلات وتنفجر في الهواء قبل أن ترتطم بالأرض أو بالمباني أو سواها من المنشآت التي بدا أنها تستهدفها. وقال مقيمون إن قنابل المظلات هذه لم تكن تسقط بسرعة مثل باقي القنابل، ولذا فقد كانت تتيح لمن يرونها بضع لحظات كي يبحثوا عن ملجأ لهم، ولكن كان من المستحيل معرفة الموقع الذي ستسقط فيه على وجه الدقة. وقالوا إن القوات الحكومية استخدمت قنابل المظلات هذه لمهاجمة الأسواق العامة والمستشفيات والمدارس والمباني السكنية، متسببة بالعديد من الإصابات في صفوف المدنيين.

وقد استعرضت منظمة العفو الدولية ثلاثة أشرطة فيديو نشرت على شبكة الإنترنت، وكما هو واضح من قبل سكان محليين، في النصف الأول من 2013، وتشاهد فيها الطائرات النفاثة التابعة لسلاح الجو وهي تلقي قنابل باستخدام المظلات على حمورية ودوما وجوبر في الغوطة الشرقية.[35] وحدد خبراء الأسلحة الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية طبيعة هذه الذخائر بأنها قنابل وقود غازي متفجر من طراز ODAB-500PM روسية الصنع؛ وهي قنابل غير موجهة تحتوي على نحو 200 كغم من الوقود الشديد الانفجار الذي يتفاعل ويتفجر عندما تصبح القنبلة على بعد أمتار قليلة من نقطة الارتطام على الأرض، محدثة غيمة من الوقود المشتعل تدمر كل شيء ضمن محيط يصل إلى 25 متراً، كما تقتل وتصيب الأشخاص الموجودين بمحاذاة دائرة انفجارها مباشرة.

---

[33] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxMi0wMS0wMXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDYtMjh8Wx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxMi0wMS0wMXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDYtMjh8 (زيارة في 20 يوليو/تموز 2015).

[34] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 24 يوليو/تموز 2015.

[35] صدى الثورة، "هام: صواريخ أسدية تسقط بالمظلات على حمورية"، نشر في 20 فبراير/شباط 2013، https://www.youtube.com/watch?v=iQQpLK8Mooc (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ صدى الثورة، "دوما: الموت والصواريخ المدمرة تهبط بالمظلات"، نشر في 1 مايو/أيار 2013، https://www.youtube.com/watch?v=o8HPNdvRbO0 زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ بلاغ للجيش السوري، "ضواحي دمشق: مشاهدة صواريخ تسقط بالمظلات للمرة الأولى عن كثب وهي تستهدف إرهابيين في جوبر"، نشر في 1 سبتمبر/أيلول 2014، https://www.youtube.com/watch?v=btL_LXQbca8 (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

مخلفات قذيفة سقطت بالقرب من مسجد طه في 5 فبراير/شباط 2015؛ ويبدو أن الذخيرة المستعملة بحسب المخلفات هي إما قنبلة غازية من طراز BETAB-500HP أو قنبلة وقود غازي متفجر من طراز ODAB-500SHP.

كما قامت منظمة العفو الدولية باستعراض صورتين زودها بهما ناشطون محليون وتظهران مخلفات قنبلة أسقطتها طائرة تابعة لسلاح الجو السوري في دوما، في 5 فبراير/شباط 2015، بما في ذلك ذيل القنبلة، وكانت المظلة ما زالت عالقة به. وحدد خبراء الأسلحة نوع القنبلة بأنها من الذخائر التي جرى تطويرها في الاتحاد السوفييتي السابق، وعلى الأغلب كانت قنبلة وقود غازي من طراز BETAB-500SHP، وتحتوي نحو 350 كيلوغراماً من المواد الشديدة الانفجار وصممت بصورة رئيسية كسلاح لاختراق الجدران الاسمنتية والملاجئ أو الاستحكامات المسلحة بالحديد وتحطيمها، أو قنبلة وقود غازي من طراز OSAB-500PM. ومن شأن تزويد القنبلة بمظلة أن يبطئ من سرعة سقوطها، كما ذكر شهود عيان. وورد أن القوات الحكومية السورية قد استخدمت كلا هذين النوعين من الذخائر الجوية الغازية في حلب ومناطق أخرى.[36]

ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2012، دمرت عمليات القصف الجوي من جانب الحكومة السورية أو ألحقت أضراراً بما لا يقل عن 10 مستشفيات أو سواها من المرافق الطبية في الغوطة الشرقية، وقتل ما لا يقل عن 20 طبيباً وغيرهم من العاملين الطبيين ودمرت تجهيزات ومواد طبية حيوية، طبقاً لجماعات مراقبة محلية ومنظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان".[37] وأبلغ ثلاثة أطباء يعملون في الغوطة الشرقية منظمة العفو الدولية أن العاملين

[36] مدونة براون موزيز، "ورود أدلة على استعمال قنابل متفجرة ضخمة غير موجهة في سوريا"، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، http://board-temporary.blogspot.co.uk/2012_11_01_archive.html (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[37] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع طبيب في "المكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية"، 29 مايو/أيار 2015؛ مركز توثيق

الطبيين قد نقلوا المستشفيات الميدانية إلى أماكن تحت الأرض بسبب الأخطار التي تشكلها الضربات الجوية الحكومية، رغم أن هذا يعني العمل في ظروف صعبة، ودون مراوح أو سخانات أو مكيفات للهواء، نظراً لأن ما تولده المولدات الكهربائية من تيار لا يكفي إلا لأغراض أشد إلحاحاً. وأبلغ وسام، وهو طبيب في أحد مستشفيات دوما، منظمة العفو الدولية ما يلي: "نستطيع التكيف مع قلة الهواء وسوء ظروف العمل، ولكن الجرحى يعانون كذلك من الرطوبة وغياب ضوء الشمس والهواء النقي، ما يؤثر على ضغط الدم لديهم وعلى جروحهم وحالتهم النفسية". [38]

وقصفت الطائرات الحكومية كذلك مدارس، ولا سيما في دوما ودير العصافير، كما أبلغ مقيمون محليون منظمة العفو الدولية. وعلى ذلك، قال معلم في دوما إن الضربات الجوية المتكررة على المدارس أدت إلى أن يأمر المجلس المحلي بتغيير ساعات الدوام المدرسي في فبراير/شباط 2015. [39] حيث اعتبر أن "من الأفضل أن تبدأ المدارس في وقت مبكر من صباح اليوم الذي تبدأ فيه الضربات الجوية"، بما يتيح للوالدين خيار إرسال أطفالهم إلى المدرسة إما من الساعة 6.0- 9.0 صباحاً، أو من الساعة 9.0 صباحاً حتى الظهر. [40]

وشنت القوات الحكومية ما لا يقل عن 60 هجوماً جوياً على الغوطة الشرقية ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2015، فقتلت ما لا يقل عن 560 مدنياً، طبقاً لما أوردته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان". [41] وشملت هذه 11 عملية قصف جوي منفصلة على مراكز سكانية مأهولة في دوما وكفر بطنا وحمورية وحرستا ودير العصافير نورد تفاصيلها فيما يلي من خلال روايات الشهود التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية في مقابلات مع سكان محليين وعاملين في مجال المساعدات وعاملين طبيين، وخلافهم. وطبقاً لهذه المصادر، دمرت الضربات مبان سكنية ومبان مدنية أخرى أو ألحقت أضراراً بها، بما فيها مسجدان ومستشفى وثلاث مدارس، وتسببت بوفاة ما لا يقل عن 183 مدنياً. ولم يقتل جراء هذه الهجمات، حسبما ذُكر، سوى ثلاثة مقاتلين.

وأبلغ ناشطون ومقيمون محليون منظمة العفو الدولية أن الجماعات المسلحة المتواجدة في الغوطة الشرقية قد جعلت من الأراضي الزراعية في محيط البلدات والمدن مقرات لقواعدها ومكاتبها وأسلحتها وعرباتها العسكرية في 2014، بعد أن جهر الأهالي بالشكوى من أن وجودها يعرض المدنيين للهجمات من جانب القوات الحكومية، وبسبب المخاوف من أن مخبرين محليين كانوا يساعدون قوات الحكومة السورية على استهداف القواعد العسكرية. [42] وأبلغ ناشطون محليون منظمة العفو الدولية كذلك أن المخبرين كانوا يساعدون قوات الحكومة السورية على

الانتهاكات، "الأوضاع الطبية في ضواحي الغوطة الشرقية لدمشق"، نوفمبر/تشرين الثاني 2013، http://www.vdc-sy.info/pdf/reports/1383565710-English.pdf (زيارة في 24 يونيو/حزيران 2015)؛ مراسلات بالبريد الإلكتروني مع موظف في "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، 16 يونيو/حزيران 2015.

[38] مقابلة عن طريق سكايب، 11 يونيو/حزيران 2015.

[39] مقابلة عن طريق سكايب، 6 مايو/أيار 2015.

[40] مقابلة عن طريق سكايب، 6 مايو/أيار 2015.

[41] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 22 و24 يوليو/تموز 2015.

[42] ذكر مراقبون محليون وموثوقون تتصل بهم منظمة العفو الدولية أن عدم وجود مقاتلين وأسلحة وقواعد ونقاط تفتيش

استهداف المستشفيات الميدانية والمساجد والمدارس. وفضلاً عن ذلك، احتفظت الجماعات المسلحة، طبقاً لمقيمين محليين، بعدة مرافق احتجاز في المناطق السكنية، رغم أن أياً منها لم يقصف في الضربات الجوية التي يوثقها هذا التقرير.

وتشير شهادات شهود العيان وتحليلات الخبراء للأسلحة والمخلفات التي أظهرتها أشرطة الفيديو والصور إلى أن الحكومة السورية استخدمت في أغلبية الهجمات طائرات نفاثة مقاتلة لإسقاط قنابل غير موجهة على مدنيين وأعيان مدنية. وقال خبراء الأسلحة الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية إن الأسلحة المستخدمة غير قادرة على التمييز بقدْر كاف بين الأهداف العسكرية والمدنيين عندما تستخدم في مناطق مكتظة بالسكان مثل الغوطة الشرقية.

إن الاستخدام المتكرر لوسائل حربية من هذا القبيل في مناطق سكنية مكتظة يرقى إلى مستوى الهجمات العشوائية، وهي محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. والهجمات العشوائية التي تتسبب بالقتل أو الإصابة هي جرائم حرب. ويمكن أن يشكل شن هجمات موجهة نحو هدف عسكري بينما يمكن أن يُرى سلفاً بأنها سوف تتسبب بخسائر في أرواح المدنيين ودمار للأعيان المدنية غير متناسبين مع الميزة العسكرية المتوقعة، جريمة حرب أيضاً.

وفي ما لا يقل عن 10 من 13 حادثة تقصّتها منظمة العفو الدولية، وجدت المنظمة أنه لم يتم قصف أي هدف عسكري مشروع في مكان القصف أو محيطه. وبحسب قوانين الحرب، فإن الهجمات التي تستهدف المدنيين غير المنخرطين مباشرة في الأعمال العدائية غير مسموح بها بأي حال من الأحوال وترقى إلى مستوى جرائم حرب.

دوما

أكثر المدن اكتظاظاً بالسكان في الغوطة الشرقية، ومعقل رئيسي للجماعة المسلحة المعارضة "جيش الإسلام"، وكانت أولى المناطق التي استهدفتها الحكومة بالضربات الجوية، ابتداء من أغسطس/آب 2012، وما زالت تقصف بصورة دورية. وفي يناير/كانون الثاني 2015، رد "جيش الإسلام" بالتهديد بمهاجمة الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في دمشق إذا ما واصلت القوات الحكومة شن غارات جوية على الغوطة الشرقية. وطبقاً لوكالة الأنباء العربية السورية الرسمية (سانا)، فقد نفذت الجماعات المسلحة في الغوطة الشرقية تهديداتها بدءاً من 7 فبراير/شباط بشن سلسلة من الهجمات الصاروخية على الأحياء الخاضعة لسيطرة الحكومة، فقتلت ما لا يقل عن 36 مدنياً وجرحت نحو 70 آخرين.[43] ولم تؤكد مصادر مستقلة هذه الهجمات أو عدد الإصابات الذي جرى

يوضح سبب ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين بالمقارنة مع عدد المقاتلين الذي سجل بين القتلى.

[43] البوابة، "الجبهة الإسلامية تهدد بمهاجمة دمشق"، 25 يناير/كانون الثاني 2015، http://www.albawaba.com/news/islamic-front-threatens-attack-damascus-648464 (زيارة في 28 يونيو/ حزيران 2015)؛ وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، "جرح سبعة مدنيين في هجوم إرهابي صاروخي في دمشق"، 3 فبراير/شباط 2015، http://www.sana.sy/en/?p=27359 (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ صدى، "سقوط قنابل على دمشق ووفاة مقاتلين للمعارضة في جوبر"، 5 فبراير/شباط 2015، http://bit.ly/1IoEYCs (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ سانا، "التصعيد الأخير في الهجمات الإرهابية يخلف قتيلين مدنيين وعشرات الجرحى في دمشق وحلب"، 6 فبراير/شباط 2015، http://www.sana.sy/en/?p=27655 (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ أخبار الحدث، "أكثر من 70 شهيداً في دمشق ومحيطها بسبب صواريخ زهران علوش"، 6 فبراير/شباط 2015،

الحديث عنه. وطبقاً لسكان محليين، تعرضت دوما لهجمات متصاعدة من جانب طائرات الحكومة السورية، بما فيها مقاتلات الميغ النفاثة، ما بين 5 و10 فبراير/شباط.[44] وبحسب مجموعات مراقبة محلية ومنافذ إعلامية، أصابت هذه الضربات مبان سكنية محاذية لجامع طه، ومدرسة بنات دوما، ومشفى ميداني في حي خورشيد، وملجأ ومسجد الأنصار في منطقة المساكن من دوما، الذي كان يستخدم كملجأ للعائلات المهجّرة.[45] ونشر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، عقب ذلك، أسماء 64 مدنياً ومقاتل واحد قتلوا في هذه الغارات الجوية.[46] وذكر سكان محليون اتصلت بهم منظمة العفو الدولية أن مقاتلات القوات الحكومية شنت المزيد من الضربات في 14 و15 مارس/آذار وأصابت مدرسة الهاشمية وحديقة عامة ومبنى سكنياً في حي المساكن من دوما، ما أدى إلى مقتل 40 مدنياً ومقاتلين اثنين، طبقاً لمركز توثيق الانتهاكات.[47]

---

http://www.alhadathnews.net/archives/149074#sthash.8eNYe4Ju.dpuf (زيارة في 18 يونيو/حزيران 2015)؛ وكالة الأنباء الحرة، "سقوط العديد من القنابل على دمشق بعد ظهر اليوم في حي أبو رمانة والروضة"، 7 فبراير/شباط 2015، http://bit.ly/1IHkssD (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[44] انظر مثلاً: الجزيرة، "الغارات الجوية السورية على المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين تقتل العشرات"، 5 فبراير/شباط 2015، http://www.aljazeera.com/news/2015/02/syria-air-raids-rebel-held-areas-kill-dozens-150205114337881.html (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ Alessandria Masi، "براميل بشار الأسد المتفجرة في دوما، الهجمات في الغوطة تقتل نحو 200 هذا الأسبوع"، 10 فبراير/شباط 2015، http://www.ibtimes.com/bashar-al-assads-barrel-bombs-douma-attacks-ghouta-kill-nearly-200-week-1812086 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[45] أنظر مثلاً: ShaamNetwerk S.N.N.، "15/2/6 ضواحي دمشق، دوما: آثار غارة لطائرة مقاتلة"ـ نشر في 6 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=FM5WcTNMRkk (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "في 9 فبراير/شباط، استهدفت الطائرات الحربية التابعة للقوات الحكومية النقطة الطبية المركزية في ضواحي دمشق- بمدينة دوما، ما أدى إلى توقفها عن العمال بسبب الدمار الهائل"، 9 فبراير/شباط 2015، http://sn4hr.org/blog/2015/02/09/3591/ (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ ياسر الدوماني، "تنسيقية دوما: إسقاط صاروخ من طائرة لعصابة الأسد على مركز للإيواء في دوما يخلف شهداء وجرحى 2015.5.6"، نشر في 28 يونيو/حزيران 2015، https://www.youtube.com/watch?v=6KJhMHslW2U (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ بلال إحسان، "دوما: انفجار هائل في حي سكني نتيجة قصف طائرة للأسد وإنقاذ المدنيين 9-2-2015"، نشر في 9 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=silAdaUl-CE (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ وكالة أنباء قاسيون، ضواحي دمشق: حرق محلات تجارية بسبب هجوم طائرة مقاتلة على دوما 9-2-2015"،نشر في 9 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=khXwyLEm5LA (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[46] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMi0wNXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDItMTMTB8Mz1Eb3VtYXw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[47] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-

ووصف سكان محليون تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية عبر الهاتف أو "سكايب" ما مروا به خلال الأيام الخمسة من القصف الجوي المكثف لدوما من جانب سلاح الجو السوري، في فبراير/شباط 2015.

كما أجرت منظمة العفو الدولية تحليلاً لصور الأقمار الصناعية لمدينة دوما لتعزيز شهادات الشهود. حيث جرى تحليل الصور التي التقطت في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014 و10 فبراير/شباط 2015 و2 مارس/آذار 2015. وأظهر تحليل الصور أن نحو 30 موقعاً في دوما قد تعرضت للقصف الجوي أو البري ما بين 28 ديسمبر/كانون الأول و2 مارس/ آذار.[48] وطبقاً لما أظهرته الصور بشكل باد للعيان، وقعت معظم الأضرار ما بين 28 ديسمبر/كانون الأول و10 فبراير/شباط.[49] وكانت أكثر هذه المواقع تضرراً المنطقة المحيطة بمسجد طه، في حي خورشيد.

---

sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMi0wNXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDItMTB8Mz1Eb3VtYXw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[48] تقييم للأضرار في الغوطة الشرقية بناء على صور القمر الصناعي ديجيتل غلوب، 26 يونيو/حزيران 2015.

[49] تقييم للأضرار في الغوطة الشرقية بناء على صور القمر الصناعي ديجيتل غلوب، 26 يونيو/حزيران 2015.

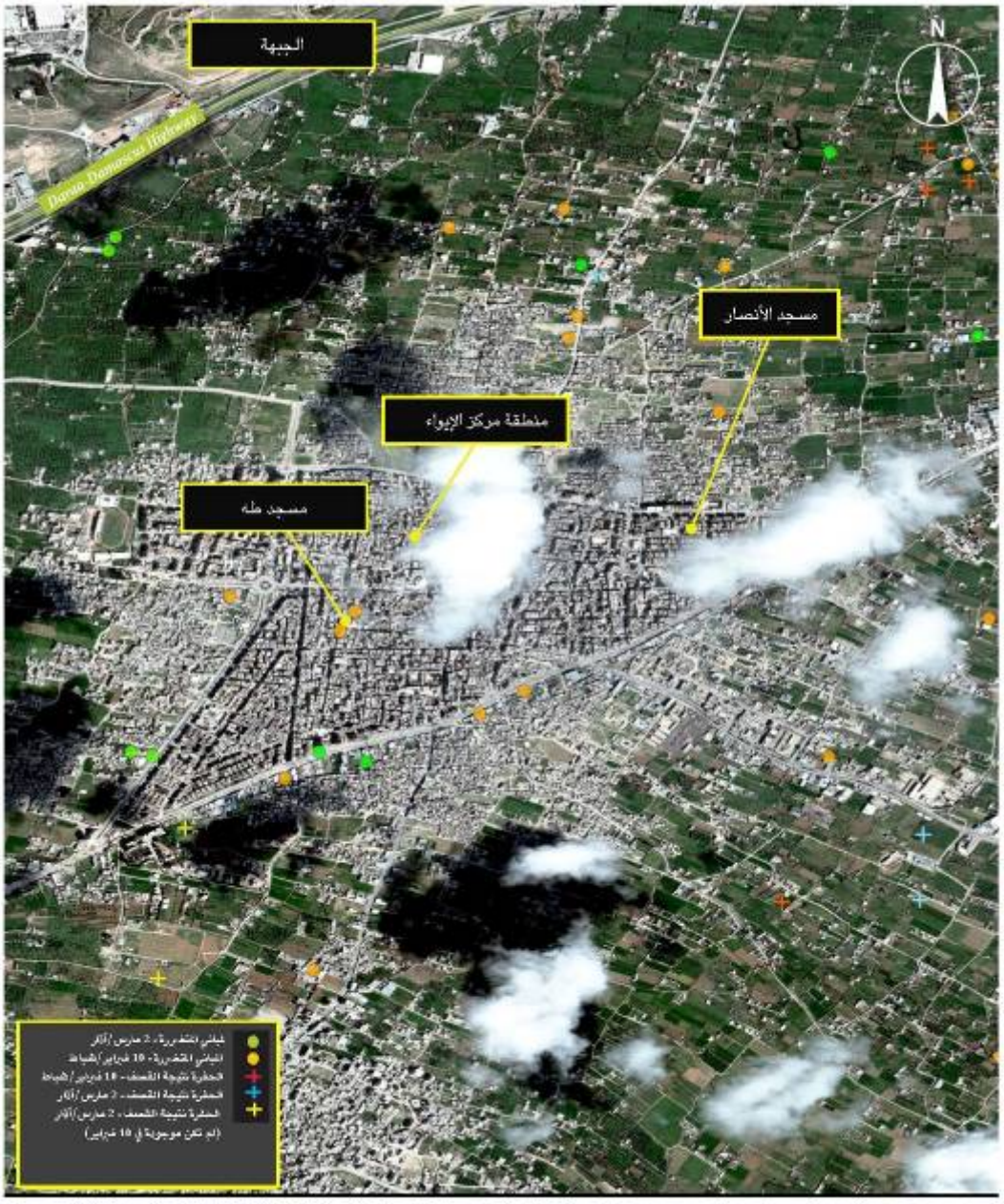

يمكن رؤية قرابة 30 موقعاً متضرراً، في منطقة دوما، في صور الأقمار الصناعية ما بين 28 ديسمبر/كانون الأول 2014 و2 مارس/آذار 2015. كما أمكن مشاهدة أكثر من 10 فوهات جديدة حول المدينة. ولم يكن ممكناً تحليل بعض المناطق بصورة تامة بسبب السحب. ودوما مجاورة لخط التماس المحاذي لطريق درعا- دمشق الدولي.

5 فبراير/شباط

طبقاً لزياد، وهو صلة وصل محلية يعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بالهجمات، شنت الطائرات التابعة للحكومة السورية 37 هجمة على دوما وضواحيها في 5 فبراير/شباط، أدت إلى مقتل 32 مدنياً.[50] وأبلغت ريما، وهي مدرِّسة، منظمة العفو الدولية أنه في حوالي الساعة 8.00 صباحاً، وبينما كانت في طريقها إلى العمل في مدرسة دوما للبنات، في حي خورشيد، أصابت قنبلة أو صاروخ أطلقته إحدى الطائرات المدرسة، ما أدى إلى إلحاق أضرار بها وجرح إحدى الطالبات.[51] وأضافت ريما أن أقرب خط للتماس إلى المدرسة كان على مشارف دوما، على مسافة 2.5 كيلومتر.

مبنى سكنى بالقرب من مسجد طه في حي خورشيد دمرته ضربة جوية من قبل طائرة تابعة للحكومة السورية في 5 فبراير/شباط 2015.

وفي حادثة منفصلة، قال زكريا، وهو طالب يبلغ من العمر 21 سنة، إنه شاهد مقاتلة من طراز ميغ تقصف منطقة سكنية في حي خورشيد، بالقرب من مسجد طه، وعلى بعد أمتار من المدرسة في الساعة 8.25 من صباح 5 فبراير/شباط. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لا تبدأ الحكومة السورية هجماتها الجوية عادة قبل الساعة 10.00 أو 11.00 صباحاً. وفي ذلك اليوم [5 فبراير/شباط] بدأ القصف في 8.20. صحوت على صوت الطائرة المقاتلة. نظرت من الشباك وشاهدت طائرة

[50] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع ناشط محلي، 23 أبريل/نيسان 2015.

[51] مقابلة عبر سكايب، 6 مايو/أيار 2015.

الميغ. وسمعت انفجارات بعد بضعة ثوان. كنت على بعد 200 من مكان الضربة. ووصلت إلى الموقع بعد خمس دقائق. وعندما وصلت، رأيت أنه قد ضُرب أربع مرات لمسافة 50 متراً. ودمرت إحدى القنابل مبنى سكنياً بالكامل وألحقت أضراراً بمبان حوله. وأخبرني بعض المقيمين أنهم رأوا صاروخاً ثبتت به مظلة، ولكن لم يكن لديهم الوقت الكافي للهرب. وتقع المباني السكنية المستهدفة بجانب مسجد طه في حي خورشيد. كان صباحاً دموياً. حيث كان الجرحى في كل مكان... لا أذكر عدد الجثث على وجه الدقة، ولكنني رأيت ما لا يقل عن 10 جثث في الشارع. ورأيت أجساداً أخرى ولكن لا أعرف إذا ما كانوا أحياء أم أموات. كما رأيت أشخاصاً مسنين بين الجرحى." [52]

وقال زكريا إن اثنتين من جاراته كانتا بين الموتى، وهما نادين عبد العزيز الطوخي وبشرى سالم صبحي.[53] ووردت أسماء كليهما في قائمة من 21 مدنياً قتلوا في القصف الجوي ليوم 5 فبراير/شباط، التي نشرها "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا".[54] وطبقاً لما قاله زكريا، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي قصف فيها الحي، رغم أنه مأهول بالمدنيين ويبعد نحو 3 كيلومترات عن أقرب نقطة للتماس، حيث توجد قواعد عسكرية.

وأبلغ أبو حسام، وهو من سكان المنطقة، منظمة العفو الدولية أنه شاهد مقاتلة سورية تسقط عدة قنابل معلقة بمظلات على حي خورشيد في 5 فبراير/شباط. وقال:

"في 5 فبراير/شباط، تناولت طعام الفطور مع عائلتي وغادرت إلى العمل. وبقيت زوجتي وابنتي البالغة من العمر 20 سنة في البيت. وابنتي عاملة اجتماعية ومتطوعة تعمل مع "الهلال الأحمر العربي السوري". وفي حوالي الساعة 8.15 صباحاً، رأيت الهجوم على حي خورشيد. وكنت لا أزال في الجوار. وبعد بضعة دقائق وصلت إلى البيت ورأيت أن المنزل قد دمر. لم تكن هناك جدران، وكان أحد الأسقف على الأرض. وتمكن فريق الدفاع المدني من إنقاذ زوجتي من تحت الأنقاض، ولكن ابنتي فارقت الحياة على الفور. كانت ابنتي رمزاً للأمل. طالما ساعدت الناس من حولها وعملت بصورة وثيقة مع الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية بسبب النزاع. وقبل أسبوع من وفاتها، كانت قد أعلنت خطوبتها وتخطط لمستقبلها مع زوجها. والآن هي شهيدة." [55]

---

[52] مقابلة عبر سكايب، 20 أبريل/نيسان 2015.

[53] المخلص الأمين، "دوما 5- 2- 2015- تنسيقية دوما- الشهيدة نادين عبد العزيز الطوخي"، نشر في 5 فبراير/ شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=yk9WuE_tzZ8 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ المخلص الأمين، "دوما 5- 2- 2015- تنسيقية دوما- الشهيدة بشرى سليم صبحي"، نشر في 5 فبراير/ شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=D5uHrDthE9M (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[54] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMi0wNXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDItMDV8MDV8Mz1Eb3VtYXw= (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[55] مقابلة عبر الهاتف، 22 يونيو/حزيران 2015.

واستعرضت منظمة العفو الدولية أشرطة فيديو نشرت على شبكة الإنترنت وتظهر، على ما بدا، طائرات نفاثة تابعة للحكومة السورية وهي تشن غارات جوية على مبان سكنية في 5 فبراير/شباط، وكذلك الدمار الذي نجم عنها، وأشخاصاً يغطيهم التراب الذي تسبب عن الانفجارات، وسيارات إسعاف تنقل أطفالاً ونساء إلى مستشفيات ميدانية.[56]

وبحسب زكريا وأبو حسام وغيرهما من السكان المحليين الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية بصورة فردية، لم يكن هناك مقاتلون مناهضون للحكومة حاضرين في حي خورشيد في وقت الضربات الجوية، في 5 فبراير/شباط، كما لم تكن لديهم سجون في المنطقة، أو نقاط تفتيش للحراسة أو مخازن للأسلحة، بقدْر ما كانوا يعرفون. ولا تظهر أشرطة الفيديو التي استعرضتها منظمة العفو الدولية من الشبكة أي وجود لمقاتلين أو أشخاص يحملون أسلحة، لا بين القتلى والجرحى، أو بين من يقدمون المساعدة في مشهد القصف عقب الهجوم. وكان بعض الذين يعملون في سيارات الإسعاف يرتدون زياً عسكرياً، ولكنهم لم يكونوا يحملون أية أسلحة، بينما كان آخرون بملابس مدنية.[57] ولذا يبدو أن الضربات التي شنتها الطائرات الحكومية في 5 فبراير/شباط على حي خورشيد، واستناداً إلى الأدلة المتوافرة، كانت ضربات مباشرة ضد مدنيين وأهداف مدنية، أو هجمات عشوائية قتلت وأصابت مدنيين، وبذا فهي ترقى إلى مرتبة جرائم حرب.

---

[56] اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، "عاجل: مجزرة ودمار هائل في دوما في وقت سابق اليوم نجمت عن قصف جوي لمنازل مدنية 5- 2- 2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=d5Y1BpX8SEA (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)، ShaamNetwerk S.N.M.، "ضواحي دمشق- دوما- قصف جوي يستهدف مركز المدية 5 2 2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=VaP-Oqt06tY (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ بلال إحسان، "دوما: طائرات مقاتلة تقصف مبان سكنية 5 2 2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=lIDLso8bZx4 (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[57] اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، "عاجل: مجزرة ودمار هائل في دوما في وقت سابق اليوم نجمت عن قصف جوي لمنازل مدنية 5- 2- 2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=d5Y1BpX8SEA (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ LCCmedia 2015، "نقل الجرحى نتيجة الضربات الجوية على دوما في ضواحي دمشق 5 2 2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=RQK47R0C4FI (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

6 فبراير/شباط

شنت طائرات سلاح الجو السوري ما لا يقل عن أربعة ضربات جوية بعد الساعة 10.00 صباحاً بقليل، وأصابت مسجد الأنصار في حي المساكن، الذي كان يستخدم كملجأ للعائلات المهجّرة، كما أصابت ملجأ ثانياً في الحي نفسه ومباني سكنية في حي خورشيد، طبقاً لشهادين تحدثا إلى منظمة العفو الدولية ومصادر تتصل بها المنظمة.

مبان سكنية مدمرة بالقرب من مسجد الأنصار في حي المساكن إثر قصف جوي قامت به الطائرات الحكومية في فبراير/شباط 2015.

فأبلغ الطالب زكريا منظمة العفو الدولية أنه سمع طائرة نفاثة تحوم حول دوما حوالي الساعة 10.00 صباحاً، ثم سمع صوت انفجار بجوار مسجد الأنصار. وقال إنه زار مسجد الأنصار عقب بضع دقائق، ورأى الأضرار التي لحقت بالمسجد والضحايا المدنيين في الداخل. وقال:

"كنت في البيت عندما وقع الهجوم. سمعت ورأيت الطائرة المقاتلة الحكومية. كانت من طراز ميغ، مثل اليوم الذي سبق. شنت الطائرة المقاتلة غارتين على حي خورشيد، وهو الموقع نفسه الذي هوجم في اليوم السابق، ولكن مع فارق أن الدمار لحق بمبان أكثر. شعرت بأنني أعيش هجوم 5 فبراير/مرة أخرى. وعندما وصلت، شاهدت أن 70% من المباني في الحي لم تعد صالحة للسكن. وأخبرني الأهالي كذلك أن قنابل تسقط بالمظلات قد استخدمت، كما كان الحال سابقاً. ودمرت القنبلة مبنيين. شاهدت دكاكين تحترق. وشاهدت عاملين طبيين ينتشلون أطفالاً من تحت الركام. كانوا ما زالوا أحياء ولكن مصابين إصابات بليغة. ما إن تشعر بأنك قد نجوت من إحدى الهجمات حتى تتبعها أخرى في اليوم التالي. كم مرة يمكنك أن تنجو فعلاً؟ " [58]

[58] مقابلة عبر سكايب، 20 أبريل/نيسان 2015.

وأبلغ أمير، وهو ناشط يبلغ من العمر 24 سنة، منظمة العفو الدولية أنه رأى من بيته وسمع طائرة تغير وتسقط قنابل تبعها انفجار. ثم ذهب إلى مسجد الأنصار، الذي أصيب ودمر جزئياً. قال:

"رأيت أن قنبلة قد اخترقت قبة المسجد ووصلت إلى الطابق السفلي. وعندما نزلت إلى القبو، رأيت ما لا يقل عن 10 أشخاص من ثلاث عائلات قتلى. وكانت بعض الجثث مقطعة إرباً، ولكن أفراداً آخرين من العائلة تعرفوا عليهم. وشملت الإصابات جثث ستة أطفال. لا أعرف أعمارهم، ولكن كانوا جميعاً دون سن 18. والعائلات الثلاث من المهجرين من الغوطة الشرقية. وكانت قد دمرت بيوتهم ووجدوا ملجأ لهم في المسجد، معتقدين أنه آمن. لم يكونوا يتصورون أن ضربة جوية تشنها الطائرات الحكومية سوف تقضي عليهم في المسجد. ما من مكان آمن." [59]

وقال أمير إنه سمع، عقب 30 دقيقة من الهجوم على مسجد الأنصار، ما بدا انفجاراً قريباً آخر ناجماً عن ضربة جوية. فذهب إلى موقع الضربة، وكان ملجأ للمدنيين تشرف عليه جماعة محلية، ورأى أن القصف قد قتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وجرح 10 غيرهم، وجميعهم من المدنيين الذين التجؤوا هناك. [60] وكانت القذيفة قد اخترقت ثلاثة طوابق من المبنى لتصل إلى الطابق الأرضي.

وأورد "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أسماء 12 من المدنيين الذين قتلوا في الضربات الجوية في 6 فبراير/شباط، بمن فيهم ثلاثة أطفال وامرأتان، ولكن لم يكن بينهم أي مقاتلين تابعين للجماعات المسلحة. [61] وأبلغ زياد منظمة العفو الدولية أنهم يعتقدون أن ما لا يقل عن 20 مدنياً قتلوا، وأن طائرات الحكومة السورية قد شنت 10 غارات جوية منفصلة ذاك اليوم. [62] وتظهر أشرطة فيديو استعرضتها منظمة العفو الدولية على الشبكة الدمار الذي لحق بالمباني القريبة من المسجد، والأشخاص المصابين وجثث القتلى وهي تُنقل بسيارات الإسعاف والسيارات العادية، ولكن دون أية شواهد على أهداف عسكرية في الموقع أو محيطه. [63] وكما هو الحال مع

---

[59] مقابلة عبر سكايب، 21 أبريل/نيسان 2015.

[60] مقابلة عبر سكايب، 21 أبريل/نيسان 2015.

[61] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMi0wNXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDItMDV8Mz1Eb3VtYXw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[62] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع صلة محلية، 23 أبريل/نيسان 2015.

[63] ShaamNetwerk S.N.N.، "ضواحي دمشق- دوما- إسعاف مصابين عقب قصف قوات الأسد المدينة- فيديو بشع 6 2 2015"، نشر في 6 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=8Y9QqL3BdUA (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ ShaamNetwerk S.N.N.، "ضواحي دمشق- دمار في دوما نتيجة غارة لطائرة مقاتلة 6 2 2015"، نشر في 6 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=FM5WcTNMRkk (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ وكالة أنباء قاسيون، "ضواحي دمشق، ضربة سابعة لمدينة دوما 6-2-2015"، نشر في 6 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=6BjPGEgt2iU (زيارة في 29 يونيو/حزيران

مثل هذه الهجمات، لم تعترف بأن مدنيين قد أصيبوا. بينما ذكرت وكالة "سانا"، في 6 فبراير/شباط، أن "وحدات الجيش قد دمرت أوكاراً للإرهابيين في وسط دوما".[64]

9 فبراير/شباط

هاجمت طائرات الحكومة السورية حي خورشيد في دوما مجدداً في 9 فبراير/شباط. وتعرّف "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" على 30 مدنياً ومقاتل واحد قتلوا في الهجوم. وطبقاً لزياد، بلغ إجمالي عدد القتلى من المدنيين في الهجمات 38 مدنياً.[65]

وأبلغ هشام، وهو ناشط إعلامي يبلغ من العمر 28 سنة، منظمة العفو الدولية أنه وآخرين في مكتبه بحي خورشيد سمعوا صوت طائرة مقاتلة في سماء المنطقة حوالي الساعة 11.00 صباحاً، فاختبؤوا فوراً تحت بعض الطاولات في انتظار الانفجار الذي وقع بعد بضع دقائق. وطبقاً لهشام، حطمت قوة الانفجار الذي وقع بالقرب من مسجد طه، الذي يبعد أقل من 500 متر، نوافذ المكتب، ولكن لم يصب لا هو ولا أي من الموجودين. وقال هشام إنه خرج إلى الشارع لرؤية ما حدث وحصر الأضرار ومساعدة الجرحى، ولكن تبعت ذلك ضربة جوية أخرى. قال:

> *"وصلت إلى مسجد طه، حيث نزلت الضربة، ورأيت الجميع في حالة من الفزع. رأيت أن الصاروخ قد سقط على مبنى سكني مجاور لمسجد طه. ورأيت أكثر من تسع جثث متناثرة في الشارع ومئات الرجال والأطفال والنساء الجرحى. وكانت بعض الجثث مشوهة إلى حد يصعب معه التعرف عليها. بينما دمرت المباني المحيطة بمسجد طه. كان هناك مشفى ميداني ومدرسة إلى جانب المبنى الذي انهار بسبب الضربة. كان مشفى ميدانياً تحت الأرض، ولكن دمر أيضاً... وكان متطوعو الدفاع المدني منتشرين في كل مكان يحاولون إنقاذ المصابين من تحت الأنقاض. ثم سمعت الطائرة المقاتلة مرة أخرى. وهرع الجميع للاختباء. وسمعت صوت انفجار قريب آخر."*[66]

وأبلغ حليم، وهو ناشط إعلامي محلي، منظمة العفو الدولية أيضاً أنه شاهد الهجوم الذي وقع بمحاذاة مسجد طه في حي خورشيد، في 9 فبراير/شباط، حوالي الساعة 11.00 صباحاً، وقال إنه رأى طائرات مقاتلة تسقط قنابل بالمظلات ضربت الحي، ثم رأى القتلى والجرحى. قال:

2015).

[64] سانا، "القوات المحدّثة تواصل عمليات مكافحة الإرهاب، تقتل عشرات الإرهابيين مما يسمى 'جيش الإسلام'"، 6 فبراير/شباط 2015، http://www.sana.sy/en/?p=27572 (زيارة في 20 يوليو/تموز 2015).

[65] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMi0wOXxlbmREYXRlPTIwMTUtMDItMDl8, مراسلات بالبريد الإلكتروني مع صلة محلية، 23 أبريل/نيسان 2015.

[66] مقابلة عبر سكايب، 17 أبريل/نيسان 2015.

"رأيت الطائرات المقاتلة، إما ميغ أو سوخوي، ورأيت قنابل تهبط بالمظلات من المقاتلات. كانت القنابل المثبتة بالمظلات تسقط ببطء أكثر ولكن لم يكن من الممكن معرفة أين ستنفجر. إذ كانت تتمايل وهي تهبط. سقطت القنابل على مبنى سكني محاذ للمسجد. ودمرت القنابل المبنى بالكامل وألحقت أضراراً بالمباني الخمسة المحيطة به. أذكر أنني شاهدت جثة رشيد عمر خيتي وهي تنتشل من تحت الأنقاض. وكان يملك دكاناً لبيع الدهانات. دمر دكانه بسبب الانفجار واشتعل. كما رأيت رجلاً مسناً يدعى أبو حاتم الشيخ نجار [وقد قتل]. كان يعمل خياطاً وكان دكانه محاذياً لدكان رشيد، واشتعل أيضاً. وأصيب صديقي محمد نعمان بجروح أيضاً. ورأيت عدة أطفال ونساء جرحى، ولكن لا أتذكر عددهم." [67]

واستعرضت منظمة العفو الدولية شريط فيديو نشر على شبكة الإنترنت وأظهر جنازات ستة مدنيين قتلوا في الغارة الجوية يوم 9 فبراير/شباط على حي خورشيد: كانوا طفلين من العائلة نفسها، وهما بلال وسالم فرزات الدالاتي، وطفلة ثالثة، وهي ياسمين الدرة، وثلاث نساء، وهن رويدة ونور ناجي، ومنال التلاوي. [68] وأظهرت أشرطة فيديو أخرى شاهدتها منظمة العفو الدولية بعضاً من الدمار الذي ألحقته الضربات الجوية، بما في ذلك مبان تحولت إلى ركام ودكاكين محترقة وسيارات إسعاف أصيبت بأضرار، وكذلك مسعفين بملابس مدنية أو مهنية كتلك التي يرتديها منتسبو "جمعية الهلال الأحمر العربي السوري" وهم ينتشلون أشخاصاً من تحت الركام، وجثثاً لموتى مسجاة في الشارع. [69]

ويؤيد تحليل صور الأقمار الصناعية شهادات الشهود وأدلة الفيديو التي استعرضتها منظمة العفو الدولية فيما يتعلق بضربتي 6 و9 فبراير/شباط الجويتين في محيط مسجد طه، وأظهرت أن مباني متعددة قد دمرت بالكامل، بينما أصيب العديد من المباني الأخرى بأضرار لا يستهان بها. وتعكس الصور واقع أن هذه الهجمات وقعت ما بين 28 ديسمبر/كانون الأول و 10 فبراير/شباط. [70]

---

[67] مقابلة عبر سكايب، 17 أبريل/نيسان 2015.

[68] المخلص الأمين، "دوما 10-2-2015 الشهداء بلال وسالم وهند الدالاتي، ورويدة ونور الناجي، وياسمين الدرة ومنال التلاوي"، نشر في 12 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=lFzh0mwRC5s&feature=youtu.b (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[69] وكالة أنباء قاسيون، "ضواحي جمشق: احتراق محلات تجارية نتيجة هجوم لطائرة مقاتلة على جوما 9-2-2015"، نشر في 9 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=khXwyLEm5LA (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ بلال إحسان، "دوما: انفجار هائل في حي سكني نجم عن قصف طائرة للأسد وإنقاذ مدنيين 9-2-2015"، نشر في 9 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=silAdaUl-CE (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ ShaamNetwerk S.N.N.، "ضواحي دمشق- دوما- البحث عن مصابين تحت الأنقاض"، نشر في 9 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=hRfidj8RsDI (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ LCCmedia 2015ـ، "مجزرة بسبب قصف طائرة مقاتلة في دوما بضواحي دمشق"، نشر في 0 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=RYMvhdRovfQ (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[70] تقييم للأضرار في الغوطة الشرقية بناء على صور القمر الصناعي ديجيتل غلوب، 26 يونيو/حزيران 2015.

في 28 2014، تظهر صور الأقمار الصناعية منطقة مسجد طه بدوما. وتشير الدوائر الصفراء إلى حيث يمكن رؤية الأضرار التي وقعت في الصور التالية.

منطقة مسجد طه من دوما عقب الهجمات. ورغم أن الغمام يحجب صور الأقمار الصناعية الملتقطة في 10 فبراير/شباط، إلا أن التغيرات في نسيج المنطقة ملحوظ جيداً، بما يشير إلى الأضرار. وتظهر الدوائر الصفراء المناطق المتضررة.

صور أقمار صناعية ليوم 2 مارس/آذار 2015 تظهر بوضوح عدة مبان لحقت به أضرار شديدة في منطقة مسجد طه بدوما.

ولم يكن بالإمكان مشاهدة أي مقاتلين أو مسلحين أو مرافق أو معدات عسكرية في أشرطة الفيديو التي تم استعراضها، بينما قال الشهود الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية إنه لم تكن هناك مواقع لمقاتلي الجماعات

المسلحة في المنطقة أو تواجد لمقاتلين، عندما هوجم حي خورشيد. وقال حليم إن أقرب خط للتماس كان على بعد ما لا يقل عن 2.5 كيلومتر. [71] وأبلغ هشام منظمة العفو الدولية أيضاً أنه لم تكن هناك أي أهداف عسكرية في محيط موقع الضربات، وأوضح أن: "الجماعات المسلحة نقلت جميع مكاتبها وقواعدها في 2014 إلى الضواحي بسبب وجود العديد من المخبرين للحكومة في الغوطة الشرقية". [72]

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على معلومات تتعلق بالحي، بدوما، الذي أورد "مركز توثيق الانتهاكات" أن مقاتلاً واحداً قد قتل فيه، في 9 فبراير/شباط، أو بشأن ظروف مقتله في الهجمات الجوية هناك. وعلى ما يبدو، فقد كانت هجمات 9 فبراير/شباط موجهة إلى مدنيين وأعيان مدنية. وحتى لو كان المقصود ببعض الضربات إصابة هدف عسكري مشروع، فمن شأنها أن تكون غير متناسبة أو عشوائية على نحو مفرط. ولذا فمن الجائز أن ترقى هذه الهجمات إلى مرتبة جرائم حرب.

14 و15 مارس/آذار

شنت الطائرات الحربية التابعة للحكومة السورية ست ضربات جوية على حي المساكن، بدوما، في 14 و5 مارس/آذار، متسببة بأضرار في مبان سكنية ومدرسة الهاشمية وحديقة الناعورة العامة، وفقاً لرواية ثلاثة من السكان المحليين لمنظمة العفو الدولية. وتظهر الصور التي سجلت في أعقاب الهجوم في 15 مارس/آذار أضراراً بالغة لحقت بالمدرسة والمباني السكنية. وطبقاً لمركز توثيق الانتهاكات، قتلت الضربات الجوية في اليومين 40 مدنياً ومقاتلين اثنين. [73]

قال فريد، وهو ناشط إعلامي يبلغ من العمر 28 سنة، إنه شاهد طائرة تابعة لسلاح الجو السوري تسقط عدة قنابل حوالي الساعة 10.00 من صباح 14 مارس/آذار وأصابت مبان سكنية بجانب حديقة الناعورة العامة. ثم ذهب إلى مسرح الهجوم وشاهد ضحايا مدنيين للهجوم. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"وصلت [إلى مسرح الانفجارات] بعد 10 دقائق من الهجوم. حيث دمرت القنابل عدة مبان سكنية بجانب الحديقة. ورأيت 20 شخصاً قتلوا نتيجة القصف، بينهم 13 امرأة. وفارق بعض الأشخاص الذين قتلوا الحياة جراء انهيار المبنى." [74]

---

[71] مقابلة عبر سكايب، 17 أبريل/نيسان 2015.

[72] مقابلة عبر سكايب، 17 أبريل/نيسان 2015.

[73] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMy0xNHxlbmREYXRlPTIwMTUtMDMtMTV8Mz0lRDglQUYlRDklODglR DklODUlRDglQTd8 (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[74] مقابلة عبر سكايب، 15 مايو/أيار 2015.

وأبلغ فريد منظمة العفو الدولية أنه لم تكن في محيط موقع القصف، وفق معرفته كمقيم في دوما، أية قواعد عسكرية أو مخازن أسلحة أو نقاط تفتيش أو مقاتلون. وأوضح بالقول: "نقل المتمردون كل شيء بعيداً إلى خط المواجهة، الذي يبعد عدة كيلومترات، قبل أكثر من سنة". [75]

وأبلغ عصام، وهو عضو في فريق الدفاع المدني المحلي، منظمة العفو الدولية أنه رأى عقب نحو 24 ساعة، حوالي الساعة 10.00 من صباح 15 مارس/آذار، ما أمكنه التعرف عليه بأنها طائرة ميغ مقاتلة وهي تسقط قنابل بالمظلات على مدرسة الهاشمية الابتدائية للبنات، حيث كانت التلميذات يتلقين دروسهن على مقاعد الدراسة، وعلى المباني القريبة. وحالما بدا أن طائرة الميغ قد ذهبت، هرع وآخرين إلى المدرسة. وهناك، كما قال:

"رأيت ثلاثة أو أربعة أطفال مصابات إصابات بليغة في أطرافهن. كن قد أصبن أثناء لعبهن في ساحة المدرسة الرياضية. كما ألحقت الضربات اضراراً بما لا يقل عن أربعة مبان سكنية في محيط المدرسة، وقتلت عدة مدنيين. وغير المجلس المحلي ساعات الدوام المدرسي لتجنب الهجمات الجوية." [76]

وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه، وبحسب علمه، لم تكن هناك أهداف عسكرية بجانب المدرسة أو في حي المساكن. وقال: "في 2014، انتقل المتمردون إلى الضواحي عقب شكوى الأهالي وبسبب تزايد عدد المبلغين الحكوميين".

وطبقا لوكالة "سانا"، شن الجيش السوري عدة هجمات على حديقة الناعورة، بوسط مدينة دوما، وعلى مناطق الريحان وعالية والحقوق الزراعية لتل كردي، إلى الشمال من دوما، خلال أسبوع من 15 مارس/آذار. [77] وبينما تظل حديقة الناعورة ووسط مدينة دوما منطقتين مدنيتين مأهولتين، تعد الريحان وعالية وتل كردي حقولاً زراعية تتواجد فيها منشآت عسكرية ومقاتلون.

وأوردت "سانا" أن الهجمات التي شنت في الأسبوع الذي بدأ من 15 مارس/آذار دمرت 11 هدفاً عسكرياً، بما فيها أسلحة وذخائر، وقتلت عدة مقاتلين تابعين لمنظمتي "أجناد الشام" و"جيش الإسلام"، بمن فيهم محمد عبد الحي وكاسم أبو عيشة ومحمد إبراهيم وخالد اللكة وخليل نحاس وجمال الحلبي، وجرحت آخرين. [78] بيد أن تقرير "سانا" لم يشر إلى المناطق التي كانت هذه الأهداف وهؤلاء المقاتلين فيها. ولم يرد في التقرير اسماء المقاتلين، اللذين قال مركز توثيق الانتهاكات إنهما قتلا في دوما، في 14 و15 مارس/آذار، ولكن المركز عرَّف بواحد من الأفراد الذين أورد التقرير أنه بين المقاتلين القتلى، وهو كاسم أبو عيشة، بأنه مدني قتل في دوما في 15 مارس/آذار.

---

[75] مقابلة عبر سكايب، 15 مايو/أيار 2015

[76] مقابلة عبر سكايب، 19 يونيو/حزيران 2015.

[77] سانا، "تدمير آليات والمنظمات الإرهابية تعلن مقتل 36 من أعضائها في دوما، والسيطرة على مزرعة الملاحة في دير الزور"، 16 مارس/آذار 2015، http://www.sana.sy/?p=169937 (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015).

[78] سانا، "تدمير آليات والمنظمات الإرهابية تعلن مقتل 36 من أعضائها في دوما، والسيطرة على مزرعة الملاحة في دير الزور"، 16 مارس/آذار 2015، http://www.sana.sy/?p=169937 (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015).

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على معلومات بشأن الحي الذي قتل فيه المقاتلان اللذان ذكر تقرير مركز توثيق الانتهاكات أنهما قتلا في دوما، في 14 و15 مارس/آذار، أو الظروف التي قتلا فيها، ولذا فهي لا تستطيع أن تستبعد أنهما قتلا في الهجمات الجوية على حي المساكن. كما لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من الوضع المدني لكاسم أبو عيشة. لكن شهادات الشهود وصور الفيديو التي التقطت في أعقاب الهجوم على حي المساكن تشير إلى أنه آهل بالمدنيين وتثير شكوكاً حول ما إذا كانت الأهداف العسكرية والمقاتلون الذين تحدث عنهم تقرير "سانا" أصيبوا في حي المساكن.

إذ تظهر أشرطة الفيديو المنشورة على الشبكة لكل هجمة من الهجمات دماراً واسع النطاق في المباني السكنية، والمسعفين وهم يستخدمون الجرافات وسواها من المعدات للبحث عن الجرحى والقتلى بين أنقاض المباني المنهارة، وأطفالاً جرحى ومدنيين آخرين من الواضح أنهم ينقلون في السيارات إلى المراكز الصحية.[79]

وكما هو الحال بالنسبة لهجمات فبراير/شباط التي جرى فحصها فيما سبق، فإن الوسائل والأساليب المستخدمة في الاعتداء الجوي كانت غير مناسبة تماماً لمهاجمة أهداف عسكرية موجودة وسط تجمعات من المدنيين. ولذا فحتى لو كانت هذه الهجمات موجهة قصداً إلى أهداف عسكرية مشروعة، فقد شنت بلا تمييز وترقى إلى مرتبة جرائم حرب.

كفر بطنا

هاجمت طائرات الحكومة السورية بلدة كفر بطنا، الواقعة في منتصف الطريق بين وسط دمشق، حيث تسيطر الحكومة، ودوما، الخاضعة لسيطرة المعارضة، حوالي الساعة 1.00 من بعد ظهر 5 فبراير/شباط، فأصابت سوقاً عامة. وأورد "مركز توثيق الانتهاكات" أن 29 مدنياً قتلوا، ذكر أسماء 24 منهم، ولكن دون أن يقتل أي مقاتل تابع للجماعات المسلحة في الهجوم.[80] وأبلغ ناشطون محليون منظمة العفو الدولية أنهم وثقوا أسماء 45 مدنياً

---

[79] تنسيقية كفر بطنا، "لحظة الهجوم وانتشال الجرحى 5/2/2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=7xjJhKl52BY (زيارة في 28 يناير/كانون الثاني 2015؛ فراس العبد الله، "الغارة الرابعة على مدينة دوما"، نشر في 15 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=srbwrzu8DqY (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015)؛ بلال إحسان، "دوما: أب يحمل طفله المثخن بالجراح"، نشر في 15 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=8RtOUPF_05A (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ أبو معز الدومي، "تصاعد الدخان الناجم عن غارتين لمقاتلتين على مدينة دوما 14/3/2015"، نشر في 14 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=FS2zOTfP5JI&feature=youtu.be (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ LCCmedia 2015ـ، "انتشال الشهداء والمصابين من تحت الأنقاض في جوما بضواحي دمشق 14 3 2015"، نشر في 14 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=w_095QbPkqI (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ SMO Syria، "فريق الدفاع المدني ينتشل شهداء من تحت الأنقاض 14-3-2015"، نشر في 14 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=EFqFVTjRCLo (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[80] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMS0wMXwzPUthZnIrQmF0bmF8 (زيارة في 28

فارقوا الحياة عندما انفجرت قنبلتان في السوق، وتضمنتهم قائمة القتلى التي نشرها "مركز توثيق الانتهاكات". [81]

وأبلغ باسم، وهو ناشط إعلامي محلي، منظمة العفو الدولية أنه شاهد الهجوم على السوق وذهب بعد فترة وجيزة من الضربة ورأى بعض المدنيين قتلى وآخرين جرحى بسبب الهجوم. قال:

"سقطت القنبلتان على المدنيين في السوق. كانت كارثة... كانت الجثث والجرحى في كل مكان... ولم يكن في السوق سوى المدنيين في وقت الهجوم. رأيت ثماني جثث، بم في ذلك جثتا طفلين وامرأة. أذكر ذلك تماماً لأنهم كانوا أول من رأيت عندما وصلت... وكانت جميع المباني المحيطة بالسوق إما مدمرة كلياً أو لحقت بها أضرار." [82]

وأبلغ باسم منظمة العفو الدولية أنه، وبحسب علمه، لم يكن في كفر بطنا أي وجود عسكري، وأن المقاتلين كانوا يتمركزون على الجبهة، على بعد كيلومترين. [83]

وكان كمال، وهو ناشط محلي آخر تحدث إلى منظمة العفو الدولية، في المنطقة المحاذية لسوق كفر بطنا في وقت الهجوم. قال إنه رأى طائرة ميغ في السماء قبل الهجوم وهي تحلق على ارتفاع عال. ذهب إلى موقع الضربة بعد دقائق من القصف. وأخبر منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت الساعة حوالي 1.00 من بعد الظهر، وهي أكثر الساعات ازدحاماً من اليوم بالنسبة للسوق، عندما أسقطت الميغ القنابل على السوق. كنت على بعد 20 متراً من موقع الهجوم ولكنني لم أصب... سقط أحد الصواريخ تحديداً على السوق العامة لبيع الملابس. وعندما وصلت هناك، عقب دقائق، رأيت أن معظم الإصابات كانت من النساء والأطفال. رأيت لحماً بشرياً على الأرض وجرحى عديدين. لم يكن بالإمكان التعرف على بعض الجثث. وكان بين الضحايا ذلك اليوم فتاة كانت في العادة تتسول في السوق. كان الأمر محزناً للغاية... وكانت معظم الإصابات في الرأس والأطراف. دمرت بنايتان سكنيتان مجاورتان للسوق تدميراً كاملاً، ما أدى إلى المزيد من القتلى." [84]

وأخبر كمال منظمة العفو الدولية أيضاً أنه لم يكن هناك مقاتلون في السوق، وأوضح أن الأهالي يرفضون وجود قواعد للمقاتلين في المناطق السكنية. وقال إن المقاتلين كانوا متمركزين عند الخط الأمامي، وأن أقرب خط للتماس كان في المليحة، على بعد 3 كيلومترات.

واستعرضت منظمة العفو الدولية أشرطة فيديو التقطت للسوق العامة بعد فترة وجيزة من القصف ونشرت على

يونيو/حزيران 2015).

[81] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع صلة محلية، 23 أبريل/نيسان 2015؛ مقابلة عبر سكايب، 22 أبريل/نيسان 2015.

[82] مقابلة عبر سكايب، 22 أبريل/نيسان 2015.

[83] مقابلة عبر سكايب، 22 أبريل/نيسان 2015

[84] مقابلة عبر سكايب، 28 يونيو/حزيران 2015

شبكة الإنتترنت. وأظهرت الصور أن الضربة أحدثت دماراً واسعاً في منطقة السوق، بما في ذلك للدكاكين والمباني القريبة، وما لا يقل عن 15 جثة، حسبما بدا، ودماء ولحماً بشرياً على الأرض، وجرحى تناثرت أجسادهم في المكان، بينما كان رجال بملابس مدنية يساعدونهم. [85]

ويشير مكان وتوقيت الهجوم- على سوق عامة وفي زحمة ساعة الذروة- بالإضافة إلى شهادات الشهود وأشرطة الفيديو التي تشير إلى عدم وجود أي مقاتلين أو هدف عسكري في محيط السوق، إلى أن الضربات الجوية للحكومة السورية في كفر بطنا، في 5 فبراير/شباط، استهدفت المدنيين والأهداف المدنية بالهجمات مباشرة، أو كانت هجمات عشوائية، في أحسن الأحوال، بما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين، وبلغ مستوى جرائم حرب.

حرستا

أبلغ أشخاص محليون على صلة بمنظمة العفو ومجموعات للمراقبة المنظمة أن الطائرات المقاتلة السورية أسقطت في الساعة 12.15 من بعد ظهر 22 أبريل/نيسان خمس قنابل على حرستا، على مسافة 5.5 كم إلى الشمال الشرقي من دمشق. وأدى الهجوم إلى مقتل 10 مدنيين، بمن فيهم طفل وامرأتان وسبعة رجال، وإلى جرح 35 مدنياً، وتسبب بأضرار شديدة لمبان سكنية في ثلاثة أحياء، طبقاً لما قاله زياد، وهو صلة محلية لمنظمة العفو. [86]

وأبلغ صابر، وهو من السكان المحليين، منظمة العفو الدولية أنه رأى مقاتلة من طراز ميغ فوق حرستا قبل بضع دقائق من سماع صوت الانفجار. وذكر أنه سمع صوت انفجار ثان عقب 10 دقائق. وقال إن الطائرة أسقطت قنبلة على حي البستان في حرستا من ارتفاع عال. وزار موقع الضربة في حي البستان، حيث رأي آثار الهجوم. قال:

"وصلت إلى البستان عقب دقائق من الضربة. رأيت ما يقرب من خمسة مبان وقد دمرت أو أصيبت بأضرار. ورأيت ما لا يقل عن 30 شخصاً جرحى، بمن فيهم أطفال ونساء. لدينا سيارة إسعاف واحدة ونقل الباقون إما في سيارات أو على دراجات نارية. قتل ثمانية أشخاص في البستان، ولكن لا نعلم عدد الذين ظلوا مدفونين تحت الأنقاض. أخبرت أن صبيا انتشل من تحت الركام أمس. لا أدري إن كان لا يزال حياً. ورأيت الأضرار التي لحقت مكتب منظمة إنسانية محلية تدعى "بيت الشامي" في حي البستان جراء الهجوم. وقتل في البستان محمود مرشد المدلل، أحد أقرباء العائلة القريبين." [87]

---

[85] LCCmedia 2015ـ "قصف بالصواريخ على سوق عامة في كفر بطنا بضواحي دمشق 5 2 2015"، نشر في 5 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=e_PNOkg25NI (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، "صورة بشعة من موقع الهجوم في مركز مدينة كفر بطنا 5 2 2015"، https://www.youtube.com/watch?v=UgbvjBqA4d4 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ تنسيقية كفر بطنا، "شهداء ولحم بشري ومجزرة الشهداء 5/2/2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=VH8750vO8LA (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، "مجزرة في كفر بطنا بضواحي جمشق وأكثر من 27 شهيداً 5-2-2015"، نشر في 5 فبراير/شباط 2015، https://www.youtube.com/watch?v=jUs8Y5b87jQ (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[86] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع صلة محلية، 23 أبريل/نيسان 2015.

[87] مقابلة عبر سكايب، 25 أبريل/نيسان 2015.

وأبلغ صابر منظمة العفو الدولية أنه، وبحسب معرفته، لم تكن هناك مكاتب أو قواعد أو عربات عسكرية في حي البستان، وأنه لم يكن بين من أصيبوا أي مقاتلين. وقال إن أقرب موقع يتواجد فيه مسلحون كان على خط التماس ويبعد نحو كيلومترين عن مكان الهجوم. واستعرضت منظمة العفو الدولية عدة أشرطة فيديو نشرت على الإنترنت وتظهر لحظة الانفجار والدمار الذي لحق بالمباني والمصابين، بمن فيهم أطفال، وهم ينتشلون من تحت الأنقاض وينقلون إلى مشفى ميداني، وكذلك وهم داخل المشفى الميداني.[88] وتعكس أشرطة الفيديو الطبيعة المدنية لموقع القصف ولا تظهر أي مقاتلين أو أسلحة أو مواقع عسكرية.

وأبلغ صابر ومراقبون وناشطون محليون منظمة العفو الدولية أن جزءاً من حرستا لم يتعرض لهجمات جوية، بدءاً من مارس/آذار 2014، نتيجة توصل المعارضة المسلحة والحكومة السورية إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن جزءاً ثانياً يسيطر عليه "لواء فجر الأمة" لم يخضع للاتفاق ولذا استمر استهدافه. وأبلغ أشخاص محليون على صلة بمنظمة العفو الدولية المنظمة أن جماعات المعارضة المسلحة شنت، في 21 أبريل/نيسان، هجوماً على جوبر، في الغوطة الشرقية، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الحكومة السورية هاجمت حرستا ومناطق أخرى في الغوطة الشرقية للرد على ذلك.

واستناداً إلى الأدلة المتوافرة، فإن الضربات الجوية التي شنتها طائرة الحكومة على حي البستان في 22 أبريل/نيسان تبدو هجمات مباشرة على مدنيين وأهداف مدنية، أو هجمات عشوائية في أحسن الأحوال، أدت إلى قتل وجرح مدنيين، وبذا فهي ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

حمورية

في 23 يناير/كانون الثني 2015، قامت طائرة سوخوي تابعة لسلاح الجوي السوري المميزة بلونها وحجم جناحيها، طبقاً لسكان محليين، بإلقاء عدة قنابل على سوق عامة في حمورية، على بعد 6 كيلومترات إلى الشرق من دمشق، حوالي الساعة 1.00 عقب صلاة الجمعة بينما كان المصلون يغادرون مسجد أبي إدريس الخولاني، على بعد حوالي 300 متر. وعقب الهجوم، نشر "مركز توثيق الانتهاكات" أسماء 47 مدنياً، ليس بينهم مقاتلون، قتلوا في الهجوم على السوق.[89]

وأبلغ، سيف، وهو ناشط إعلامي محلي، منظمة العفو الدولية أنه كان على شرفة بيته بالقرب من السوق عندما رأى

---

[88] سارية عباد، "قصف الأسد نجح في قتل وجرح الأطفال عقب محاولة الأطباء إنقاذهم بتجهيزات بسيطة"، نشر في 22 أبريل/نيسان 2015، http://youtu.be/UfjokiJyEsw (زيارة في 12 يونيو/حزيران 2015)؛ سارية عباد، "حرستا: محاولة لانتشال الجثث من تحت الأنقاض"، نشر في 22 أبريل/نيسان 2015، http://youtu.be/P7hUAFh9Q_g (زيارة في 12 يونيومحزيران 2015؛ مكتب المشاريع، "الضربة السادسة لمركز المدينة وأطرافها"، نشر في 22 أبريل/نيسان 2015، https://youtu.be/g6wAeWn_DuY (زيارة في 13 يونيو/حزيران 2015).

[89] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMS0yM3xlbmREYXRlPTIwMTUtMDEtMjN8MTIYW1vdXJpYXw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

طائرة السوخوي تحوم فوقهم وسمع بعد ذلك بقليل صوت الانفجار الذي زلزل بيته بشدة حتى شعر أن الشرفة سوف تسقط. وعقب الضربة بوقت قصير، ذهب إلى السوق وساعد في نقل الجرحى. قال:

"خشيت أن السوق قد ضربت وتبين أن الأمر كان كذلك. وصلت إلى السوق بعد خمس دقائق من الانفجار. عادة ما أصور آثار الهجمات، ولكن كان علي هذه المرة أن أساعد على نقل العدد الهائل من الجرحى. رأيت خمس جثث وقد شوهت تماماً بحيث لم يمكن التعرف عليها. بعض الوجوه كانت بلا جلد، ولم أر سوى الدم. كان الأمر مروعاً على نحو لم أره من قبل. ذهبت وعدت أربع مرات إلى المشفى الميداني، وفي كل مرة كنت أقل أربع جثث، بما فيها لأطفال كانوا مع أبائهم. كان العدد الأكبر للقتلى من الرجال لأنهم... كانوا في السوق يشترون السكر بسعر مخفض، ولذا كان المكان مزدحماً." [90]

وأبلغ سيف منظمة العفو الدولية أنه لم يكن هناك وجود عسكري في السوق أو في المنطقة المحيطة به، وأن أقرب المقاتلين كانوا في موقع على خط التماس الذي يبعد 3- 4 كيلومترات. قال: "ليس لديهم ما يفعلون في حمورية". [91]

وأبلغ حسام، وهو ناشط محلي، منظمة العفو الدولية أنه كان في مسجد أبي إدريس الخولاني عندما ضرب السوق. زار السوق عقب الضربة ورأى بعض القتلى والجرحى. قال:

"رأيت خمسة دكاكين وقد تضررت جراء الضربة، على الطريق الذي يفضي إلى المسجد، بينما أزيل دكانان عن وجه الأرض تماماً في السوق. سجلت إصابة 50 شخصاً، بمن فيهم أربعة أطفال و16 امرأة. وكانت معظم الإصابات في الأطراف." [92]

وقدر حسام أن أقرب هدف عسكري كان يبعد مسافة 3 كيلومترات على خط التماس. [93]

وأبلغ قصي، وهو ناشط إعلامي يسكن في بلدة سقبا، منظمة العفو الدولية أن النفاثة المقاتلة السورية نفسها حلقت فوق سقبا قبل مهاجمتها حمورية مباشرة، وأنه كان على بعد نحو 700 متر عندما أصابت القنابل السوق. ووصل إلى مسرح القصف بعد حوالي 10 دقائق. قال:

"عندما وصلت، كان الجرحى لا يزالون على الأرض. أذكر أنني رأيت طفلين جريحين ورجل عجوز. كان هناك ما لا يقل عن 15 جثة متناثرة في جميع أرجاء المكان ومغطاة بالتراب. لم يكن بها حراك. وكان أسوأ شيء النظر إلى الجثث وعدم رؤية أي شيء سوى الدم لأن وجوه القتلى كانت مشوهة. وأثناء سيري، كنت أتعثر بالجثث لأنها كانت مغطاة بطبقات من التراب وفعلاً لم أكن أستطيع رؤيتها. كنت في حالة من الفزع مثل

[90] مقابلة عبر سكايب، 28 أبريل/نيسان 2015.

[91] مقابلة عبر سكايب، 28 أبريل/نيسان 2015

[92] مقابلة عبر سكايب، 29 أبريل/نيسان 2015.

[93] مقابلة عبر سكايب، 29 أبريل/نيسان 2015.

جميع الآخرين." [94]

وطبقاً لما قاله قصي، لم يكن هناك مقاتلون تابعون للجماعات المسلحة أو منشآت أو معدت عسكرية في السوق أو بقربه. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لا أفهم لماذا استهدف الجيش السوري سوقاً في منطقة سكنية خالصة، وخاصة بالنظر إلى أن أقرب خط للمواجهة كان بعد الطريق الدولي الجنوبي القريب من عين ترما وزملكا، على بعد ما لا يقل عن 4 كيلومترات. ليست هناك جماعات مسلحة أو مكاتب لها أو أسلحة في محيط حمورية." [95]

ولاتظهر أشرطة الفيديو التي نشرت على الشبكة أي رجال مسلحين أو أية أهداف عسكرية محتملة في مسرح الهجوم، وإنما المذبحة التي تسببت بها الضربات الجوية- دكاكين محترقة ومباني منهارة وجثث وأجزاء أجساد متناثرة على الأرض. [96] وطبقاً "لمركز توثيق الانتهاكات" و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، كان جميع من قتلوا في الهجوم من المدنيين. وتشير الأدلة المتوافرة- بما فيها موقع الهجوم وتوقيته، وشهادات الشهود وأشرطة الفيديو- إلى أن هؤلاء قضوا نتيجة لهجوم متعمد على المدنيين وعلى سوق مدنية، أو في أحسن الأحوال جراء هجوم عشوائي، من جانب قوات الحكومة السورية، ولذا فهم ضحايا جريمة حرب.

دير العصافير

في 4 مارس/آذار، ألقت طائرات الحكومة السورية ستة قنابل على شارع بيت الحلبي السكني في بلدة دير العصافير، على بعد 12 كم إلى الجنوب الشرقي من دمشق، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين، اثنان منهم ممن نزحوا من جوبر وثلاثة من عائلة الغيث، وضحية مشوهة بشدة لدرجة أنه كان من الصعب التعرف على هويتها، وفقاً لما قاله حمزة، وهو من سكان الشارع. [97] وسبق أن كانت البلدة هدفاً لهجوم بالقنابل العنقودية المميتة من قبل قوات الحكومة السورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. وقال حمزه إنه شاهد الهجوم في 4 مارس/آذار 2015، وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه كان على مسافة من منزله، الذي كان واحداً من 15 منزلاً دمرتها القنابل. وقال إنه لم يكن في الشارع الذي ضرب أو بالقرب منه، بحسب علمه، أي مقاتلين من أعضاء الجماعات المسلحة أو منشآت تابعة لها، وأن أقرب المقاتلين كانوا على خط الجبهة في زبدين، على بعد نحو 4 كم. [98]

---

[94] مقابلة عبر سكايب، 28 أبريل/نيسان 2015.

[95] مقابلة عبر سكايب، 28 أبريل/نيسان 2015.

[96] ShaamNetwerk S.N.N.، "ضواحي دمشق: شهداء وجرحى في حمرية نتيجة القصف"، نشر في 25 يناير/كانون الثاني 2015، https://www.youtube.com/watch?v=aRUg6PilIKw (زيارة في 16 يونيو/حزيران 2015)؛ ShaamNetwerk S.N.N.، "حرائق ودمار في حمورية نتيجة الضربات الجوية العسكرية"، نشر في 23 يناير/كانون الثاني 2015، https://www.youtube.com/watch?v=MWkd2l5giMo (زيارة في 16 يونيو/حزيران 2015).

[97] مقابلة عبر سكايب، 24 أبريل/نيسان 2015.

[98] مقابلة عبر سكايب، 24 أبريل/نيسان 2015.

وقال خالد، وهو من سكان دير العصافير، لمنظمة العفو الدولية إنه شهد ضربتين جويتين لطائرات الحكومة السورية، الأولى استهدفت البلدة في 10 مارس/آذار، والثانية في 24 أبريل/نيسان، وعلى ما يبدو، استهدفت كلاهما المدرسة المحلية، التي يدرس فيها نحو 500 طفل. وفي الهجوم الأول، في 10 مارس/آذار، أصابت قنبلة المباني السكنية القريبة من المدرسة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة بعض طلاب المدرسة. وفي 24 أبريل/نيسان، سقطت القنابل على أرض تبعد نحو 75 متراً من المدرسة، مخلفة أضراراً استدعت إغلاقها بشكل مؤقت ولكن دون وقوع خسائر بشرية. وقال خالد إنه لم يكن هناك في المنطقة أو بالقرب منها أي مقاتلين في وقت القصف، وإن أقرب المقاتلين كان على بعد 3 كم عند خط المواجهة بالقرب من مطار دمشق.[99]

واستعرضت منظمة العفو الدولية أربعة أشرطة فيديو كان حمزة وخالد قد قاما بتصويرها في أعقاب الغارتين الجويتين. ويظهر الشريطان المصوران بعد غارة 4 مارس/آذار أن المنازل التي دمرت محاذية لحقول تستخدم لأغراض الزراعة، كما يظهران أربعة أطفال جرحى في مستشفى ميداني أصيبوا في الغارة، على ما يبدو.[100] ويظهر فيديو صوره خالد في 10 مارس/آذار وأشرطة فيديو نشرت على الانترنت انفجاراً هائلاً وأطفالاً يحملون بقجاً على ظهورهم وهم يبحثون عن ملجأ، وأربعة أطفال مصابين بجروح يعالجون في مستشفى ميداني في 10 مارس/آذار.[101] ووفقاً "لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، اسفرت الهجمات في 4 و10 مارس/آذار عن مقتل أربعة مدنيين لم يكن بينهم مقاتلون.[102] ولا تظهر أي من أشرطة الفيديو التي استعرضتها منظمة العفو الدولية أي مقاتل من مقاتلي الجماعات المسلحة أو أهدافاً عسكرية في المنطقة في أعقاب الضربات.

واستناداً إلى الأدلة المتاحة، فإن الغارات الجوية للحكومة السورية في 4 و10 مارس/آذار على دير العصافير كانت هجمات مباشرة على مدنيين وأهداف مدنية، أو هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، وتصل بالتالي إلى مستوى جرائم حرب.

---

[99] مقابلة عن طريق الهاتف، 24 أبريل/نيسان 2015.

[100] دير العصافير، "تدمير منازل مدنية"، نشر في 4 مارس/آذار 2015، http://youtu.be/pHSqjhRiVk4 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ دير العصافير، "أطفال جرحى"، نشر في 4 مارس/آذار 2015، http://youtu.be/H3QuigIIo7U (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ دير العصافير، "انتشال شهداء من تحت الأنقاض"، نشر في 4 مارس/آذار 2015، http://youtu.be/pmw6oGkjiMU (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[101] آدم الشامي، "الطلاب يهربون من المدرسة لحظة القصف الجوي الذي أدى إلى إصابات بينها نساء وأطفال"، نشر في 10 مارس/آذار 2015، https://www.youtube.com/watch?v=Ou44XXLcAZ8 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ دير العصافير، "عندما وصل الجرحى"، 10 مارس/آذار 2015، http://youtu.be/pDMmm2NJ7dU (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[102] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNS0wMy0wNHxlbmREYXRlPTIwMTUtMDMtMTB8Mz1EZWlyK0FsLUFzYWZpaXJ8yK0FsLUFzYWZpaXJ8 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

الهجمات الحكومية بالصواريخ وغيرها من المقذوفات

شنت قوات الحكومة السورية أيضاً هجمات متكررة على المناطق المدنية الواقعة بالقرب من الخطوط الأمامية، التي تفصلها عن الجماعات المسلحة المسيطرة على الكثير من مناطق الغوطة الشرقية، باستخدام الصواريخ وقذائف الهاون التي تطلق من الأرض، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين وتسبب في دمار واسع في الممتلكات المدنية والبنية التحتية. وبحسب "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، قتل 164 مدنياً في هذه الهجمات حتى 28 يونيو/حزيران 2015.

وداخل الغوطة الشرقية، أنشأت الجماعات المسلحة التي تقاتل ضد الحكومة، وفقاً للسكان المحليين، مواقع لها في الأراضي الزراعية التي تشكل خط المواجهة بينها وبين القوات الحكومية، وأبقت على الرجال والقواعد ومخازن الأسلحة في هذه المناطق أو بالقرب منها. وعلى الرغم من هذا، فقد أطلقت قوات الحكومة السورية مراراً صواريخ غراد ارض- أرض، وقذائف الهاون وأسلحة معدلة من قبيل "صواريخ الفيل" على المناطق المدنية التي تبعد نحو 2 كم أو أكثر وراء خطوط التماس.[103]

وفي حادثتين وثقتهما منظمة العفو الدولية، يبدو أن الحكومة السورية استهدفت المدنيين بشكل مباشر، مستخدمة مثل هذه الأسلحة.

هجوم صاروخي على دوما

وثقت منظمة العفو الدولية هجوماً يعتقد أنه تم بواسطة صاروخ غراد غير موجه من عيار 122 مم أطلق من مدفعية صاروخية متعددة السبطانات واستهدف به المدنيون بشكل مباشر، على ما بدا، نحو الساعة 6 من مساء الإثنين، 16 يونيو/حزيران. ووفقاً لخبراء الأسلحة الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية، يمكن أن تسقط صواريخ غراد في أي مكان داخل المنطقة، وخاصة من مسافات بعيدة، وبالتالي لا يمكن استخدامها بدقة كافية لتحديد أهداف أو التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

---

[103] لمزيد من المعلومات بشأن "صواريخ الفيل"، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=-WaCN4D2XZY (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

مخلفات الصاروخ الذي ضرب حي المساكن في 16 يونيو/حزيران 2015. ووفقاً لخبراء الأسلحة، يظهر في الصورة جزء من صاروخ غراد عيار 122 مليمتر.

وقال شخصان يقيمان في وسط دوما لمنظمة العفو الدولية [104] إن قوات الحكومة السورية أطلقت ستة صواريخ غراد أصابت منطقتي المساكن ومنفوش من المدينة، وجسر الشيفونية. وقتلت الصواريخ 28 مدنياً، وفقاً "لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، ولم يكن بينهم مقاتلين. [105]

وقال سعد، وهو أحد السكان المحليين، إنه شهد هجوماً صاروخياً على حي المساكن دمر ثلاثة مبان سكنية في شارع الجلاء. وزود منظمة العفو الدولية بصورة لمخلفات صاروخ استخدم في الهجوم وحدد خبراء الأسلحة أنه صاروخ غراد. وقال:

"كنت على بعد أمتار قليلة من مكان الهجوم ... رأيت جثث أربعة أطفال قتلوا في أحد المباني. وواصل أعضاء

[104] مقابلة عن طريق الهاتف، 18 يونيو/حزيران 2015؛ مقابلة عن طريق الهاتف، 19 يونيو/حزيران 2015.

[105] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0yfHN0YXJ0RGF0ZT0yMDE1LTA2LTE2fGVuZERhdGU9MjAxNS0wNi0xNnw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

الدفاع المدني استخراج الناس من تحت الأنقاض حتى حوالي الساعة 3:00 فجر اليوم التالي." [106]

ووفقاً لما قاله سعد، يبعد حي المساكن 2 كم على الأقل عن أقرب خط مواجهة يتمركز فيه المقاتلون والقواعد العسكرية والأسلحة. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه لا يوجد أي عسكريين يقيمون في المباني التي أصيبت. وأخبر سكان آخرون من المساكن، بما في ذلك عصام وأمير، منظمة العفو الدولية أيضاً أنه لم تكن هناك أهداف عسكرية في الحي.

وقال عبد الله، وهو ناشط محلي، إن قوات الحكومة السورية كانت تطلق صواريخ غراد ارض- أرض على حي المساكن من مواقع في جبال قاسيون، المطلة على دمشق والغوطة الشرقية. وقدّر أن أقرب خط للمواجهة كان على بعد 3 كم على الأقل عن حي المساكن في دوما. [107] وتقع جبال قاسيون إلى الجنوب الشرقي من حي المساكن، في حين يقع خط التماس في دوما إلى الشمال. ومن الصعب أن نتصور أن الصواريخ التي استهدفت المساكن من جبال قاسيون كانت تستهدف الجبهة في دوما وضربت دون قصد الحي الذي يسكنه مدنيون.

وبحسب سعد، شمل الذين قتلهم الهجوم الصاروخي العديد من أفراد أسرة هارون بينهم طفلان، وهما هداية ومريم هارون، وطفل ثالث، هو جهاد خلبوص. وقد وردت اسماؤهم أيضاً في قائمة من 28 مدنياً قتلوا ونشرها "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا". [108]

---

[106] مقابلة عن طريق الهاتف، 18 يونيو/حزيران 2015.

[107] مقابلة عن طريق الهاتف، 19 يونيو/حزيران 2015.

[108] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0yfHN0YXJ0RGF0ZT0yMDE1LTA2LTE2fGVuZERhdGU9MjAxNS0wNi0xNnwzPURvdW1hfA (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

أنقاض مبنى سكني في حي المساكن دمر بواسطة صاروخ غراد أطلقته قوات الحكومة السورية في 16 يونيو/حزيران 2015.

وتظهر لقطات فيديو تم تصويرها في أعقاب الهجوم الصاروخي على المساكن واستعرضتها منظمة العفو الدولية أحد المباني وقد سوي بالأرض، وعاملين في الدفاع المدني يسحبون فتاة من تحت الانقاض وآخرين يحاولون إنقاذ رجل وزوجته وطفلهما كانوا مدفونين تحت الركام، وجثث ضحايا بملابس مدنية ممددين على الأرض.[109] ولم يكن هناك أي مقاتلين أو أهداف عسكرية مرئية.

وبالتالي، واستناداً إلى الأدلة المتاحة، يبدو أن غارات الأرض- أرض الصاروخية كانت هجمات مباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، أو هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل وجرح مدنيين، وبالتالي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

هجوم بقذائف الهاون على زبدين

في 15 ابريل/نيسان، أطلقت القوات الحكومية قذائف الهاون على زبدين، وهي منطقة أخرى قريبة من خط المواجهة في حتيتة الجرش، وفقاً لسكان محليين على اتصال مع منظمة العفو الدولية. ووفقاً "لمركز توثيق

[109] براء عبد الرحمن، "أب يسمع صوت طفله وزوجته من تحت أنقاض بيت مدمر في دوما عقب مجزرة"، نشر في 16 يونيو/حزيران 2015، https://www.youtube.com/watch?v=RF8CBuJAfPQ (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ وكالة أنباء قاسيون، "ضواحي دمشق: الموقع الذي سقط فيه صاروخ أرض جو بما أدى إي دمار في مدينة دوما 16-6-2015"، نشر في 16 يونيو/حزيران 2015، https://www.youtube.com/watch?v=uCn3MccJPWA (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015)؛ عماد أمين، "سوريا-دوما، انتشال المصابين من تحت الأنقاض الناجمة عن صاروخ أرض جو 16-6-2015"، نشر في 16 يونيو/حزيران 2015، https://www.youtube.com/watch?v=B1bGzz4nzz8 (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

الانتهاكات في سوريا"، سقطت عدة قذائف هاون على ساحة عامة في وسط زبدين وأسفرت عن مقتل 10 مدنيين.[110]

وأبلغ توفيق، وهو أحد السكان المحليين الذين ذهبوا إلى موقع الضربة، منظمة العفو الدولية إنه رأى خمسة قتلى وأكثر من 30 جريحاً مدنياً هناك، بما في ذلك العديد من الأطفال. وقال:

" وصلت إلى موقع الهجوم بعد 15 دقيقة من وقوعه. وبعد وصولي كان أول ما رأيت ما لا يقل عن 30 شخصاً مصابين بجروح في انتظار للسيارات وسيارات الإسعاف كي تنقلهم إلى المستشفى الميداني في دير العصافير. ورأيت خمس جثث ممدة على الأرض. وكانوا جميعاً يرتدون ملابس مدنية. وكان نصف القتلى من الأطفال لأنهم يلعبون عادة في الأماكن العامة أمام منازلهم" . [111]

وأخبر توفيق منظمة العفو الدولية أنه يعرف شخصياً كل الناس الذين قتلوا في الغارة وأنه يعرف أنهم من المدنيين. وقال إن حتيتة الجرش، وهي أقرب خط للمواجهة، تبعد حوالي 350 متراً، وإنه لم يكن هناك مقاتلون في زبدين عندما وقع الهجوم.[112]

وأكد فؤاد، الناشط في دير العصافير، أن ما يقرب من 25- 30 مصاباً من زبدين وصلوا إلى المستشفى الميداني في دير العصافير في 15 ابريل/نيسان للعلاج من إصابات لحقت بهم من هجوم بقذائف الهاون. وفيما يتعلق بإصاباتهم وبالمتوفين، أبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"استدعت حالة 60٪ من المصابين، ومعظمهم من الأطفال، عمليات جراحية بينما كانت إصابات الباقين بسبب الشظايا. وبين الأشخاص العشرة الذين قتلوا، لقي خمسة حتفهم متأثرين بجراحهم والباقون في وقت الهجوم" . [113]

واستعرضت منظمة العفو الدولية شريطي فيديو على الإنترنت أظهرا جرحى من الأطفال وكبار السن ممن كانوا قد أصيبوا في الرأس أو بجروح أخرى ناجمة عن الشظايا.[114] وتشير الأدلة المتاحة إلى أن استخدام قذائف الهاون كان،

---

[110] انظر الموقع الإلكتروني لمركز توثيق الانتهاكات للاطلاع على قائمة بالإصابات: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8cHJvdmluY2U9Mnxjb2RNdWx0aT0yfHN0YXJ0RGF0ZT0yMDE1LTA0LTE1fGVuZERhdGU9MjAxNS0wNC0xNXw=J0RGF0ZT0yMDE1LTA0LTE1fGVuZERhdGU9MjAxNS0wNC0xNXw (زيارة في 28 يونيو/حزيران 2015).

[111] مقابلة عبر سكايب، 21 أبريل/نيسان 2015.

[112] مقابلة عبر سكايب، 21 أبريل/نيسان 2015.

[113] مقابلة عبر سكايب، 24 أبريل/نيسان 2015.

[114] انظر العمود بقلم آدم الشامي على الفيسبوك، https://www.facebook.com/2nasyrian/videos/vb.100002321124362/800048070082556/?type=3&theater&__mref=message (زيارة في 29 يونيو/حزيران)؛ جاندارك سير، "شهداء وجرحى الهجمات العشوائية

على ما يبدو، هجوماً مباشراً على مدنيين وأهداف مدنية، أو هجوماً عشوائياً أدى إلى قتل وجرح مدنيين، و يرقى بالتالي إلى جريمة حرب.

الهجمات الانتقامية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

استعرضت منظمة العفو الدولية أيضاً أشرطة فيديو نشرت على حسابات "يوتيوب" لجماعات مسلحة غير تابعة للدولة في الغوطة الشرقية وتظهر هذه الجماعات وهي تقصف أراض تخضع لسيطرة الحكومة ومأهولة بالسكان المدنيين، بمحاذاة الغوطة الشرقية أو بالقرب منها، بما في ذلك بقذائف هاون بدائية الصنع وقذائف صاروخية (آر بي جي). وذكر "جيش الإسلام" علناً في وسائل الإعلام أن بعض الهجمات نفذت انتقاماً لهجمات الحكومة السورية. وقد وثقت "هيومن رايتس ووتش" أيضاً هجمات قامت بها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية، ولا سيما "جيش الإسلام"، وأدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في وسط دمشق وضواحيها.[115]

لعصابات الأسد في مجزرة زبدين- الغارة الشرقية 2015/04/14"، نشرت في 15 أبريل/نيسان 2015، https://www.youtube.com/watch?v=vO5a4Of8EiA (زيارة في 29 يونيو/حزيران 2015).

[115] هيومان رايتس ووتش، *ما كان ينبغي أن يموت*، 23 مارس/آذار 2015، https://www.hrw.org/report/2015/03/22/he-didnt-have-die/indiscriminate-attacks-opposition-groups-syria (زيارة في 28 يونيو/حزيرن 2015).

تحت الحصار في الغوطة الشرقية: الأوضاع الإنسانية ودخول ومغادرة المنطقة

"أعرف وأدرك لماذا لا أملك ترف أكل اللحوم والحلويات ومنتجات الألبان. ولكن كيف تفسرون ذلك لطفل؟"

مقيم في دوما

نظرة عامة

استمرت الأوضاع المعيشية للمدنيين المقيمين في المناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية، والذين قدّر "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" في يونيو/حزيران 2015 عددهم بنحو 163,500 [116] في التدهور- بينما واصلت قوات الحكومة السورية وشددت تدريجياً حصارها لأجزاء من المنطقة، ابتداء من أوائل 2013. ومنعت قوات الحكومة المدنيين من الفرار من الغوطة الشرقية، كما منعت تسليم السلع الاساسية مثل الغذاء والدواء والوقود إلى الغوطة الشرقية، بينما توقفت خدمات المرافق فيها، وفي بعض الحالات استهدفت عمال الإغاثة. ونتيجة لذلك، فإن المدنيين في المناطق الواقعة تحت الحصار في أجزاء من الغوطة الشرقية يفتقرون إلى الضروريات والخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والغذاء ووقود للتدفئة، والعلاجات.

في البداية، عندما فُرض الحصار لأول مرة في أوائل 2013، سمحت القوات الحكومية للمدنيين بدرجة من حرية التنقل بين الغوطة الشرقية ومناطق دمشق التي كانت تسيطر عليها، بالرغم من أن تلك الرحلة كانت تنطوي على مخاطر جدية – بما في ذلك إطلاق النار من قبل قناصة الحكومة والاعتقال التعسفي على الحواجز العسكرية. [117]

---

[116] انظر قرار مجلس الأمن الدولي، تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139، 23 يونيو/حزيران 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1518578.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)، الفقرة 48.

[117] منظمة العفو الدولية، *تقرير مزيد ومحدّث حول المناطق المحاصرة في مختلف أنحاء سورية* (رقم الوثيقة: MDE

بيد أن القوات الحكومية أغلقت المعابر الرئيسية في المليحة ودوما، في أغسطس/آب 2013، ومنذ ذلك الحين منعت المدنيين من مغادرة الغوطة الشرقية عبر هذين الطريقين، لكنها واصلت السماح لبعض التجار بجلب المحاصيل الزراعية وغيرها من منتجات الغوطة الشرقية ونقل بعض المواد الغذائية والوقود وغيرها من الضروريات إلى المنطقة المحاصرة، حتى استولى "جيش الإسلام" على نقطة التفتيش التابعة للقوات الحكومية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وفي حالة استثنائية، تمكن مقيمان سابقان من مغادرة الغوطة الشرقية في عام 2014 بعد دفع رشوة للحكومة السورية.

وعلى ما يبدو، فقد قيّد "جيش الإسلام" عقب سيطرته على نقطتي تفتيش دوما ومخيم الوافدين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حركة المدنيين؛ فقام باحتجاز أحد المدنيين عندما طلب الإذن لمغادرة المنطقة، بحسب ما ورد.

وبالإضافة إلى تقييد حركة المدنيين، قيدت قوات الحكومة أيضاً دخول السلع التي يحتاجها الناس من أجل البقاء في الغوطة الشرقية، سامحة فقط بإدخال شحنات متفرقة من المواد الغذائية وسلع أخرى بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في دمشق والغوطة الشرقية عبر دوما.

وبين 29 مارس/آذار 2014 و6 مايو/أيار 2015، كانت قوافل وكالات الأمم المتحدة هي الوحيدة القادرة على توفير المواد الغذائية وغير الغذائية لنحو 26,100 شخص. وكذلك إمدادات الدواء لنحو 24,600 شخص؛ و71,000 جرعة من المضادات الحيوية وعلاجات مكافحة الأمراض المعدية، و30,000 وحدة من لقاح شلل الأطفال، و1,000جرعة أنسولين.[118] وظل توفير الإغاثة الإنسانية أيضاً محفوفاً بالمشاكل: ففي الفترة نفسها، ورد أن المستلزمات الجراحية وأدوية الحقن المخصصة لنحو 70,000 شخص قد "اختفت" من قافلة للإغاثة، أو حظر

24/023/2014)، 12 يونيو/حزيران 2014، https://www.amnesty.org/fr/documents/MDE24/023/2014/en/ (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015).

[118] قرار مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139*، 23 يونيو/حزيران 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1518578.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015). مجلس الأمن الدولي، *تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن* 2139 (2014)، 20 يونيو/حزيران 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1443411.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 24 سبتمبر/أيلول 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1454423.pdf (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 23 سبتمبر/أيلول 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1458368.pdf (زيارة في 21 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 22 سبتمبر/أيلول 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1501761.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 17 أبريل/نيسان 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1510624.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 22 مايو/أيار 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1514671.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

استعمالها، أو لم يسمح بمرورها من قبل القوات الحكومية.[119]

ونتيجة للقيود الحكومية المفروضة على تسليم الشحنات، عانى السكان من سوء التغذية وكافحوا لتلقي الرعاية الطبية الكافية والوقود لتوليد الكهرباء وضخ المياه وتدفئة المنازل.

واشتكى أطباء عملوا سابقاً في الغوطة الشرقية وغيرهم ممن لا يزالون هناك إلى منظمة العفو الدولية بأنهم لم يتمكنوا من تقديم الرعاية الطبية المناسبة، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص عام في الأدوية واللوازم الجراحية وغيرها من المواد الطبية، وبسبب عدم وجود وقود لتشغيل المولدات وغياب الكهرباء.[120] وقال الأطباء إنه نظراً لأن قوات الحكومة السورية واصلت منع الإمدادات الطبية من دخول الغوطة الشرقية، يتم تهريب بعض الإمدادات عبر الأنفاق تحت الأرض، في مخاطرة كبيرة. ووفقاً "للجمعية الطبية الأمريكية السورية"، لقي 208 من المدنيين حتفهم إما بسبب نقص الغذاء أو نتيجة عدم الحصول على الرعاية الطبية الكافية في الغوطة الشرقية ما بين 21 أكتوبر/تشرين الأول 2012 و31 يناير/كانون الثاني 2015.[121]

كما تعرض العاملون في مجال المعونة في الغوطة الشرقية للهجمات من قبل القوات الحكومية. وقال أطباء لمنظمة العفو الدولية إن الغارات الجوية والهجمات وعمليات القصف أسفرت عن مقتل عدد من المتطوعين والممرضين وعطلت عمل المستشفيات الميدانية.

وأبلغ سكان في الغوطة الشرقية منظمة العفو الدولية باعتقادهم أن الحكومة تقيد عمداً حصولهم على الغذاء والمساعدات اللازمة لاستمرار الحياة للضغط على الجماعات المسلحة ودفعها للاستسلام. وقال أحد المقيمين، معبراً لمنظمة العفو الدولية عن شعور يشاركه فيه كثيرون ، "احتفلنا عندما دُفعت الحكومة السورية للخروج [من الغوطة الشرقية] ولكن لم نكن نعرف أننا سوف نقع تحت الحصار حتى استسلام الجماعات المسلحة. وفي هذه الأيام، في ظل غياب الطعام أو شحه، أتمنى أن تستسلم الجماعات المسلحة."[122]

---

[119] مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139 (2014)*، 23 يونيو/حزيران 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1430558.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن* 2139 (2014)، 20 يونيو/حزيران 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1443411.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 22 مايو/أيار 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1501761.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[120] مقابلة عن طريق الهاتف، 6 مايو/أيار 2015.

[121] الجمعية السورية الأمريكية الطبية، "موت بطيء: الحياة والموت في المجتمعات السورية الخاضعة للحصار"، مارس/آذار 2015، https://www.sams-usa.net/foundation/images/PDFs/Slow%20Death_Syria%20Under%20Siege.pdf (زيارة في 22 يونيو/حزيران 2015).

[122] مقابلة عن طريق الهاتف، 6 مايو/أيار 2015.

إن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب محظور، كما هو مهاجمة أو تدمير الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ويتعين على أطراف النزاع السماح بإيصال المساعدات الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين وتسهيل مرورها السريع ودون عوائق. ويتعين عليها السماح للمدنيين في المناطق المحاصرة بالمغادرة. كما يتعين عليها ضمان حرية الحركة لموظفي الإغاثة الإنسانية المأذون لهم.[123] ويتعين على الأطراف أن تكفل نقل الجرحى والمرضى ورعايتهم دون أي تمييز مجحف.[124] إن الحصار الذي يرقى لمستوى العقاب الجماعي للسكان المدنيين محظور.[125] والعقاب الجماعي وتجويع المدنيين بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة يشكل جريمة حرب.[126]

ويواجه الناس الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت الحصار في الغوطة الشرقية محنة مماثلة لتلك التي يعيشها عدة آلاف من المدنيين الذين ما زالوا تحت الحصار – بالنسبة للجزء الأكبر، من قبل القوات الحكومية – في أجزاء أخرى من سوريا، بما في ذلك مخيم اليرموك وداريا.[127]

وفي فبراير/شباط 2014، سعى مجلس الامن الدولي إلى معالجة تدهور الأوضاع الإنسانية الناجم عن الصراع في سوريا من خلال تبني القرار 2139 بالإجماع. حيث دعا القرار جميع أطراف النزاع إلى "القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المناطق الكائنة في الحي القديم من

---

[123] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 53-56.

[124] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 109- 110.

[125] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 103.

[126] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 599- 601.

[127] طبقاً لمطبوعة UN Tribune، "الأمم المتحدة غير قادرة على الوصول إلى 420,000 محاصرين في سوريا"، 22 أبريل/نيسان 2015، http://untribune.com/un-unable-to-reach-420000-besieged-in-syria (زيارة في 1 يوليو/تموز 2015)؛ يعرف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المنطقة المحاصرة بأنها "منطقة مطوقة بالفاعلين المسلحين بأثر مستمر بحيث لا يمكن للمساعدات الإنسانية الدخول إليها بصورة منتظمة، كما لا يستطيع المدنيون والمرضى والجرحى الدخول والخروج منها بانتظام". وطبقاً لمكتب التنسيق، فإن 422,000 محاصرون في الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم 167,500 شخصاً محاصرون من قبل القوات الحكومية في الغوطة الشرقية وداريا؛ و26,500 شخصاً محاصرون من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في نبُّل والزهراء؛ و228,000 شخصاً محاصرون من قبل "داعش" في الأحياء الغربية من مدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *تقرير موجز لمجلس الأمن بشأن سوريا*، 25 مايو/أيار 2014، http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-8 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015). انظر منظمة العفو الدولية، انتزاع الحياة من جوف اليرموك: جرائم حرب ضد المدنيين المحاصرين (رقم الوثيقة: MDE 24/008/2014)، 10 مارس/آذار 2014، https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/008/2014/en (زيارة في 10 يوليو/تموز 2015)؛ منظمة العفو الدولية، *تقرير موجز محدث حول عمليات الحصار في أرجاء سوريا* (رقم الوثيقة: MDE 24/023/2014)، 12 يونيو/حزيران 2014، https://www.amnesty.org/fr/documents/MDE24/023/2014/en/ (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

مدينة حمص (حمص)، ونبل والزهراء (حلب)، ومعضمية الشام (ريف دمشق)، واليرموك (دمشق)، والغوطة الشرقية (ريف دمشق)، وداريا (ريف دمشق)، وغيرها من المواقع". [128] وطالب القرار أطراف النزاع كذلك بأن تسمح بإيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، والكف عن حرمان المدنيين من الأغذية والأدوية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. ومع ذلك، لم تمتثل الحكومة السورية والجماعات المسلحة المنخرطة في الصراع معها للمطالب الواردة في القرار 2139. وفي يوليو/تموز 2014 تبنى مجلس الأمن قراراً جديداً، وأذن القرار 2165؛ بالإضافة إلى إعادة التأكيد على مطالب القرار 2139، لوكالات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود الوطنية السورية دون الحصول على إذن من الحكومة السورية وعبر خطوط النزاع داخل البلد.

تقييد حركة المدنيين

أبلغ مقيمون وأطباء وعمال إغاثة وناشطون منظمة العفو الدولية أن كلاً من الحكومة السورية و"جيش الإسلام" يمنع المدنيين من مغادرة الغوطة الشرقية.

فما بين أواخر 2012 وأغسطس/آب 2013، كان المدنيون قادرون على التنقل بين دمشق والغوطة الشرقية، ولكن ليس دون مجازفة بالتعرض لخطر الاعتقال أو إطلاق النار من قبل قناصة الحكومة. وتحدث أحد الأطباء عن أن جنود الحكومة عند نقطة تفتيش المليحة قاموا باحتجازه أثناء محاولته المرور في فبراير/شباط 2013 لأن بطاقة هويته أظهرت أنه من الغوطة الشرقية. [129] وقال إنهم احتجزوه في أحد مراكز الاحتجاز بجوار نقطة التفتيش المعروفة باسم "ملهى نخيل"، حيث شاهد ما لا يقل عن 200 معتقل آخر، بما في ذلك نساء وأطفال ورجال مسنون. وقال إن أفراداً من قوات الأمن السورية ضربوه عندما علموا أنه طبيب، واتهموه بدعم "الجيش السوري الحر". [130] وقال إنهم احتجزوه لمدة شهر قبل الإفراج عنه خلال عملية تبادل للأسرى.

وفي أغسطس/آب 2013، أغلقت قوات الحكومة المعابر الرئيسية الثلاثة في المليحة ودوما ومخيم الوافدين، الذي تسيطر عليه الحكومة والذي يضم غالبيةً من المدنيين. ومع ذلك، استمرت في السماح لبعض التجار بجلب المنتجات الزراعية وغيرها من الغوطة الشرقية وبنقل بعض المواد الغذائية والوقود وغيرها من الضروريات إلى المنطقة المحاصرة.

وبعد سيطرة "جيش الإسلام" على نقطتي تفتيش دوما و مخيم الوافدين- في نوفمبر/تشرين الثاني 2014- مُنع معظم المدنيين، بمن فيهم بعض التجار، من استخدام هذا الطريق. وأخبر بعض السكان منظمة العفو الدولية أيضاً أن السكان الذين تمكنوا من رشوة قوات الحكومة السورية للسماح لهم بالمرور من خلال نقاط التفتيش التابعة لها منعوا بعد ذلك من المغادرة من قبل "جيش الإسلام" واتهموا بدعم الحكومة.

---

[128] قرار مجلس الأمن الدولي، تنفيذ قرار مجلس الأمن 2165، 14 يوليو/تموز 2014، تجدي تسليم المعونات الإنسانية عبر الحدود في سوريا مع قرار مجلس الأمن الدولي 2091، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014، http://www.un.org/press/en/2014/sc11708.doc.htm (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[129] مقابلة عن طريق الهاتف، 8 مايو/أيار 2015.

[130] مقابلة عن طريق الهاتف، 8 مايو/أيار 2015.

وقال أحد السكان لمنظمة العفو الدولية:

"أتمنى لو استطعت الرحيل. أنا وعائلتي ليس لدينا طعام أو ماء أو كهرباء. المساعدات الغذائية من المنظمات المحلية لا تكفي لأكثر من أسبوع أو اثنين. ولكن حتى لو تمكنت من رشوة السلطات السورية، فإن رجال زهران علوش [جيش الإسلام] لن يسمحو لي أبداً بالمغادرة. الناس الذين حاولوا طلب الإذن من 'جيش الإسلام' للسماح لهم بالمغادرة قبض عليهم نتيجة لذلك." [131]

وقال عبد الله، وهو أحد السكان المحليين، لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2015 إن أحد أقاربه اعتقل على أيدي أفراد من "جيش الإسلام" لأنه طلب إذناً لمغادرة الغوطة الشرقية مع عائلته، ولم يفرج عنه إلا بعد احتجازه لمدة شهرين بتهمة دعم الحكومة السورية. [132]

وأبلغ السكان الذين بقوا في الغوطة الشرقية، بعد أن أصبحت سبل الخروج من المنطقة أكثر تقييداً، منظمة العفو الدولية أنهم اختاروا البقاء لأنه لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه، ولكنهم كانوا سيغادرون لو أنهم عرفوا الظروف القاسية والصعبة التي سوف تفرضها الحكومة السورية عليهم. وأعربوا عن بواعث قلق من أن مغادرة المنطقة قد تصبح أكثر صعوبة إذا ما واصل "جيش الاسلام" فرض القيود على حركة المدنيين.

وتمتد القيود على حركة المدنيين لتشمل المرضى والجرحى إلا في حالات استثنائية. وقال أحد الجراحين الذين يعملون في الغوطة الشرقية لمنظمة العفو الدولية:

"رأيت أشخاصاً يموتون في المستشفى لأنه لم يكن لدينا أي قدرة على مساعدتهم. وفي مناطق أخرى في سوريا، يرسل الأطباء الحالات الحرجة إلى تركيا أو الأردن أو لبنان ويعتنون بالبقية. الأطباء هناك قادرون على إنقاذ المزيد من الأرواح أكثر مما نقوم به. ولكن في حالتنا نحن محاصرون والجرحى والمرضى يدفعون الثمن". [133]

وقال إبراهيم، أحد السكان المحليين الذين غادروا الغوطة الشرقية في أغسطس/آب 2014، لمنظمة العفو الدولية إنه كان واحداً من الجرحى المحظوظين الذين تمكنوا من الهرب بأنفسهم خارج المنطقة إلى لبنان لتلقي العلاج:

"جرحت ساقي إثر هجوم صاروخي. فاضطر الأطباء إلى وضع عدة براغي في ركبتي ولكن الأمر ازداد سوءاً. دفعت الكثير من المال لترك الغوطة الشرقية. تلقيت الرعاية الطبية في لبنان وساقي في حال أفضل. أنا واحد من المحظوظين، ولكن بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية فإن فرصهم في البقاء على قيد الحياة ضئيلة إذا ظلوا تحت الحصار." [134]

---

[131] مقابلة عن طريق الهاتف، 19 يونيو/حزيران 2015.

[132] مقابلة عن طريق الهاتف، 16 يونيو/حزيران 2015.

[133] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 يونيو/حزيران 2015.

[134] مقابلة في لبنان، 25 مايو/أيار 2015.

وفي حين كانت الممارسة العامة للحكومة هي عدم السماح للمدنيين بالخروج الآمن من الغوطة الشرقية، ففي بعض الحالات، كانت هناك استثناءات.

إذ سمحت الحكومة، على سبيل المثال، لطلاب امتحانات البكالوريا في الغوطة الشرقية بالمغادرة لتقديم الامتحانات في وسط دمشق. وسمحت الحكومة بهذا في 2013 و2014، ولكن في 2015، ورد أن "جيش الإسلام" منع الطلاب من القيام بذلك. وقال سعيد، وهو من سكان دوما، إنه في حين تمكن الطلاب من مغادرة الغوطة الشرقية لتقديم للامتحانات في 2013 و 2014، فإنه رأى في 2015 رسالة معلقة على باب أحد المساجد تبلغ الطلاب بأنه لن يُسمح لهم بذلك. [135] وأفاد تقرير إعلامي أيضاً أن "جيش الإسلام" قد منع ألف طالب وطالبة من مغادرة الغوطة الشرقية لتقديم امتحاناتهم في مايو/أيار 2015. [136]

وفي حادثة سابقة، في ديسمبر/كانون الثاني 2014، اتفقت الحكومة السورية و"جيش الإسلام" على السماح للمدنيين بمغادرة الغوطة الشرقية، ولكن لم تسمح قواتهما إلا لبعض المدنيين بالمغادرة، وارتكبت انتهاكات ضد الآخرين الذين حاولوا القيام بذلك.

وبصورة إجمالية، سمحت القوات الحكومية السورية و"جيش الإسلام" بإخلاء نحو 9,000 من المدنيين من الغوطة الشرقية منذ بدء الحصار. [137] وكان معظم هؤلاء من الأطفال أو كبار السن. ووفقاً لمنظمة إنسانية دولية، فصلت الحكومة السورية الرجال والفتيان عن بقية أفراد الأسر للتحقيق معهم، متبعة النمط الذي استخدم عند إجلاء المدنيين من حمص في مايو/أيار 2014. [138] وأبلغ أولئك الذين تم إجلاؤهم من الغوطة الشرقية ممثلي الأمم المتحدة أن الجماعات المسلحة في الغوطة الشرقية مسؤولة أيضاً عن مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في

---

[135] مقابلة عن طريق الهاتف، 18 يونيو/حزيران 2015.

[136] العرب اليوم، "جيش الإسلام يمنع طلاب الغوطة الشرقية من تقديم الامتحانات العامة"، 16 مايو/أيار، http://www.arabstoday.net/education/pagenews/%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%88%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.html (زيارة في 1 يوليو/تموز 2015).

[137] مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 19 فبراير/شباط 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1504603.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[138] مقابلة في لبنان، 2 يونيو/حزيران 2015؛ منظمة العفو الدولية، تقرير مزيد ومحدّث حول المناطق المحاصرة في مختلف أنحاء سورية (رقم الوثيقة: MDE 24/023/2014)، 12 يونيو/حزيران 2014، https://www.amnesty.org/fr/documents/MDE24/023/2014/en/ (زيارة في 10 يونيو/حزيران 2015).

ذلك: "التجنيد القسري للقاصرين. وفصل العائلات بسبب ما ذكر من عمليات تدقيق بشأن الذكور الذين تم إخلاؤهم؛ وعدم الأمان في طرق الإخلاء بسبب وجود القناصة؛ وفقدان وثائق الهوية والوثائق الشخصية، فضلاً عن مصادرة وثائق الهوية من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة عند نقاط التفتيش".[139]

ووسط هذه الأجواء من عدم الثقة، قال محمد، وهو ناشط محلي لا يزال يقيم في الغوطة الشرقية، لمنظمة العفو الدولية:

"أفضل العيش تحت الحصار من دون حياة مريحة على العيش في مخيم الوافدين الذي تسيطر عليه السلطات السورية. على أي حال، لم يتمكن سوى عدد قليل من الناس من الحصول على إذن بالإخلاء، وحتى لو أردت، ذلك فإن "جيش الإسلام" لن يسمح لي. وبذلك فأنا محاصر بين جهتين تمارسان الاضطهاد بحقي."[140]

تقييد فرص الحصول على الرعاية الطبية

تدهور مستوى الرعاية الطبية في الغوطة الشرقية إلى حد كبير مع استمرار الحصار، وتصر الحكومة على عدم السماح بنقل المواد الطبية إلى المنطقة، وفق ما يقوله أطباء في المنطقة يتصلون بمنظمة العفو الدولية. وقد طور الأهالي بعض الآليات للتكيف مع الوضع الراهن، بما في ذلك استخدام طرق التهريب والمنتجات الطبية المحلية الصنع، ذات الجودة الأدنى، ولكن الجرحى والمصابين ما برحوا يعانون بسبب عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية الأساسية.

ويقول الأطباء إنهم بحاجة ماسة إلى المضادات الحيوية وعقاقير التخدير ومسكنات الألم لمعالجة المرضى والجرحى، كما يحتاجون إلى العلاجات والمعدات اللازمة لغسيل الكلى لمن يعانون من أمراض الجهاز البولي. واشتكوا كذلك من شح التجهيزات والمواد اللازمة للعمليات الجراحية لمعالجة الأشخاص المصابين جراء القصف وغيره من أشكال الهجمات. وأبلغ أحد الجراحين في الغوطة الشرقية منظمة العفو الدولية ما يلي:

"نتعرض للقصف يومياً وحتى كل ساعة. وفي دوما، نتلقى في المعدل ما لا يقل عن 30- 40 من جرحى الهجمات. وليس لدينا ما يكفي من المواد اللازمة للجراحة والعلاجات وحتى الأطباء، ونتيجة لذلك رأيت أشخاصاً يفارقون الحياة في المستشفى لعدم امتلاكنا القدرة الكافية على مساعدتهم."[141]

وأعرب الأطباء الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية كذلك عن بواعث قلقهم بشأن النقص الحاد في الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض المعدية التي انتشرت على نطاق واسع إبان الحصار، من قبيل التهاب الكبد الوبائي "أ"، والتدرن

---

[139] مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 19 فبراير/شباط 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1504603.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[140] مقابلة عبر سكايب، 5 مايو/أيار 2015.

[141] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 يونيو/حزيران 2015.

الرئوي (السل)، والجرب، والقمل.

فطبقاً لما قاله الطبيبان عدنان وقاسم، ظهر التهاب الكبد الوبائي "أ" وعدوى داء النغف أول ما ظهرا في 2014، إبان أشد أشهر الحصار قسوة، [142] حيث افتقر الأطباء إلى العلاجات الضرورية لمعالجتهما، ولذلك نصحوا المرضى بكي ملابسهم أو تبخيرها قبل ارتدائها كتدبير وقائي. [143]كما يشكل التدرن الرئوي معضلة متنامية. حيث قال عدنان، وهو طبيب سابق في الغوطة، إنه تم تشخيص 104 حالات تدرن رئوي في 2014، وإن "الهلال الأحمر العربي السوري" تمكن من إحضار بعض العلاجات لمكافحته في نهاية 2014، بيد أن المشافي الميدانية في الغوطة الشرقية ما انفكت تفتقر للعلاجات والمواد ذات الصلة بصورة يائسة. [144]

وفي غياب التزويد المنتظم بالمواد واللوازم الطبية، منذ أواخر 2014، جلبت بعض المواد الطبية عبر أنفاق تحت الأرض حفرتها وتسيطر عليها الجماعات المسلحة، طبقاً لثلاثة أطباء تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية. فأبلغ طبيب مقيم في كفر بطنا منظمة العفو الدولية أن "الحكومة السورية لا تسمح بإدخال أي لوازم جراحية إلى الغوطة الشرقية، ولذا نعتمد على الأنفاق تحت الأرض. وإذا ما حالفنا الحظ، قد تسمح الحكومة السورية للهلال الأحمر السوري مرة في السنة بإحضار مواد جراحية وطبية إلى الغوطة الشرقية". [145]

بيد أن ثمن هذه العلاجات المهربة مرتفع، ما يجعلها بعيدة عن متناول من يعانون من الأمراض المزمنة، مثل السرطان وأمراض القلب أو الكبد.

وتبذل بعض الجهود، وإن كانت محدودة، كذلك للتزود بالمواد محلياً حيث يمكن ذلك. ففي منتصف 2015، كان أحد مصانع الغوطة الشرقية لا يزال ينتج بعض المواد الطبية الأساسية، مثل مسكنات الألم، رغم عدم جودة نوعيتها. وأبلغ قاسم، الطبيب والعضو في "المكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية"، منظمة العفو الدولية ما يلي: "على سبيل المثال، نحتاج إلى براغي تيتانيوم للرُكب لمن أصيبوا في الهجمات. ولا نملك هذه البراغي، ولذا قمنا بتصنيع بعضها، ولكنها ليست من التيتانيوم، وأحياناً تتسبب بالتهابات، ولكن هذا أفضل من أن لا يكون هناك براغ." [146]

ولزيادة البلة طيناً، فقد تناقص عدد المهنيين الطبيين بصورة كبيرة في الغوطة الشرقية. واشتكى الأطباء والمتطوعون من الافتقار إلى الأطباء المتخصصين بين ما يقرب من 150 طبيباً ما زالوا في الغوطة الشرقية، ومعظمهم من طلاب المهن الطبية. وفي منتصف 2015، لم يكن قد تبقى من الأطباء المختصين في الغوطة الشرقية، حسبما ذكر، سوى: جراح قلب وأوعية دموية واحد، وثلاثة جراحي تقويم، وطبيب أطفال واحد، وحوالي خمسة

[142] مقابلة عن طريق الهاتف، 7 مايو/أيار 2015؛ مقابلة عن طريق الهاتف، 9 مايو/أيار 2015.

[143] مقابلة عن طريق الهاتف، 7 مايو/أيار 2015.

[144] مقابلة عن طريق الهاتف، 7 مايو/أيار 2015.

[145] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 مايو/أيار 2015

[146] مقابلة عن طريق الهاتف، 9 مايو/أيار 2015.

جراحي عظام.[147] وطبقاً لقاسم، "قبض على العديد من الأطباء في 2012 [على يد الحكومة السورية] بسبب أنشطتهم الطبية، ما شجع المئات من الأطباء على مغادرة الغوطة الشرقية خشية أن يقبض عليهم".[148]

الهجمات على المهنيين الطبيين وأوائل المتجاوبين والعاملين في المعونات

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2012، دمرت الضربات الجوية للحكومة السورية ما لا يقل عن 10 مستشفيات أو مرافق طبية أخرى، أو ألحقت أضراراً بها، في الغوطة الشرقية، وقتلت ما لا يقل عن 20 طبيباً وعاملاً طبياً، كما دمرت تجهيزات ومعدات ومواد طبية تمس إليها الحاجة، طبقاً لمجموعات محلية للمراقبة ومنظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان". ووفقاً لمعلومات "المكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية" و"مركز توثيق الانتهاكات"، قتل ما لا يقل عن أربعة متطوعين يعملون في المساعدات في دوما وحرستا في هجمات لقناصين أو في هجمات جوية أثناء قيامهم بواجبهم.[149]

وبحسب "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، دمِّرت تسعة مستشفيات ميدانية ونقاط طبية أو أصيبت بأضرار ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2015.[150] وأبلغ جرّاح منظمة العفو الدولية أنه أصيب إصابة بليغة أثناء غارتين جويتين على مشفى في دوما في أغسطس/آب 2014 وفبراير/شباط 2015.[151] وقال إنه ما بين أغسطس/آب 2014 ومايو/أيار 2015، قتل ما لا يقل عن ستة من أعضاء طاقمه الطبي جراء الضربات الجوية أو القصف البري على دوما وحدها، وقتل آخرون في عربين وحرستا.[152] وبحسب "أطباء بلا حدود"، فإن عمل المهنيين الطبيين وسائقي سيارات الإسعاف يخضع للتهديد المستمر بسبب الهجمات الجوية والبرية التي يواجهونها عند استجابتهم لما يترتب على عمليات القصف في الغوطة الشرقية.[153] وفي هذا السياق، قالت فرح، وهي عاملة في المساعدات، إنها وعدة زملاء لها كانوا مسافرين في السيارة نفسها أصيبوا في هجوم شنته الطائرات الحكومية على زملكا، وهي منطقة قريبة من خط التماس بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة

---

[147] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 مايو/أيار 2015.

[148] مقابلة عن طريق الهاتف، 8 مايو/أيار 2015.

[149] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع "المكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية، 29 مايو/أيار 2015.

[150] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 22 يوليو/تموز 2015.

[151] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 يونيو/حزيران 2015.

[152] مقابلة عن طريق الهاتف، 11 يونيو/حزيران 2015.

[153] أطباء بلا حدود، "سوريا: حياة سائقي سيارات الإسعاف معرضة للخطر وهم يكافحون من أجل الرد على القصف في الغوطة"، 11 فبراير/شباط 2015، http://www.msf.org/article/syria-ambulance-drivers-lives-stake-they-struggle-respond-bombing-ghouta (زيارة في 16 يوليو/تموز 2015).

للدولة.[154] وكانوا في طريقهم إلى تسليم وجبات طعام إلى عائلة بحاجة إليها في وقت الهجوم.

وطبقاً "لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" وسكان محليون، لم تستطع قافلة مساعدات، في 24 مايو/أيار 2014، توزيع ما لديها من مواد تموينية بسبب هجوم على مستودع للمساعدات الإنسانية في دوما أدى إلى مقتل عدة إشخاص وجرح متطوع في "الهلال الأحمر العربي السوري".[155] وفي حالة أخرى، توفيت متطوعة في مجال المعونات الإنسانية عندما تعرضت قافلة "للهلال الأحمر العربي السوري" للقصف في 6 مايو/أيار.[156] ولم يحدد المكتب الجهة التي شنت الهجوم.

إن على جميع أطراف النزاع، بمقتضى القانون الدولي الإنساني، احترام وحماية العاملين في الإغاثة الطبية والإنسانية ووسائط وعمليات النقل ذات الصلة بها.[157] واستهداف العاملين في الإغاثة الطبية أو الإنسانية جريمة حرب.[158]

اقتصاد الحرب

يخضع "اقتصاد الحرب" القائم الآن في الغوطة الشرقية لسيطرة "أمراء الحرب"، بمن فيهم المهربون وغيرهم من التجار، وأعضاء في الجماعات المسلحة، وموظفون في الحكومة السورية- وفق ما نقله مقيمون محليون وأطباء وآخرون لمنظمة العفو الدولية. ويتهم هؤلاء "جيش الإسلام"، من جهة، و"الحرس الرئاسي" الحكومي و"مخابرات سلاح الجو"، من جهة أخرى، بتحقيق مكاسب من الحصار والتضخم المتصاعد لأسعار الغذاء والأدوية والوقود وسواها من الحاجيات.

وأبلغ مقيمون وعاملون في المساعدات وناشطون منظمة العفو الدولية أن من لهم صلات جيدة بالحكومة السورية وبالجماعات المسلحة استخدموها لإحضار الغذاء والوقود والأدوية بدفع الرشاوى للمقاتلين الذين يحرسون نقاط التفتيش. ثم تباع السلع التي يجلبونها بأسعار مضخمة للغاية. وما زاد البلة طيناً، فقد سعى "جيش الإسلام" إلى الاستفادة من التجارة بفرض ضرائب ورسوم غير رسمية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأدوية وغيرها من الضروريات على نحو لا يطيقه الناس بصورة مطردة.

وأبلغ أب لخمسة أطفال منظمة العفو الدولية أن عائلته تعتمد على المساعدات الغذائية لأنهم قد أصبحوا فقراء إلى

---

[154] مقابلة عبر سكايب، 17 يونيو/حزيران 2015

[155] مكت الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *تقرير موجز لمجلس الأمن حول سوريا*، 25 مايو/أيار 2014، , http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-8 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[156] مجلس الأمن الدولي، *تنفيذ قراري مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014)*، 22 مايو/أيار 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1514671.pdf (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015).

[157] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 28 و29 و31.

[158] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحتان 593 و597.

حد أنهم لا يستطعيون شراء أي شيء سوى الخضروات واللبن الرائب. [159] وقال فادي، الذي يعاني من داء السكري، إنه يحتاج إلى الأنسولين بصورة يومية، ولكن ليس في المشافي المحلية مخزون من الأنسولين، ما يضطره إلى الحصول عليه من أحد المهربين، الذي يستطيع الحصول على كميات منه من وسط دمشق، ولكن تسديد قيمة ما يأخذه من المهرب يكلفه كل ما لديه من نقود. [160]

القيود على إيصال الأغذية

أبلغ عشرة من المقيمين الحاليين والسابقين، وعمال الإغاثة، في الغوطة الشرقية، منظمة العفو الدولية أن القوات الحكومية السورية بدأت فرض قيود على كميات الغذاء التي تسلم إلى سكان المنطقة في مارس/آذار 2013، مع استيلاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على دوما وغيرها من المراكز السكانية في المنطقة. وما بين مارس/آذار 2013 وأبريل/نيسان 2014، سمحت القوات الحكومية للمهربين بنقل المواد الغذائية إلى الجزء المحاصر من الغوطة الشرقية مقابل الدفع؛ ليبيعها المهربون بعد ذلك لأهالي الغوطة الشرقية بأسعار مضخمة بصورة هائلة إلى حد أن العديدين يعجزون عن دفع الثمن.

وقابلت منظمة العفو الدولية مزوداً بالأغذية مسؤولاً عن تسليم المواد الغذائية وغير الغذائية إلى دوما عبر طريق التموين لمخيم الوافدين. وأوضح كيف تتم العملية:

"بدأت جلب الأغذية والمواد غير الغذائية إلى دوما من مخيم الوافدين في 2013. وفي منتصف 2014، أغلقت الحكومة السورية نقطة تفتيش مخيم الوافدين ورفضت بيعنا أي شيء. واستمر هذا مدة شهرين قبل أن يعيدوا فتح نقطة التفتيش في نهاية 2014 للمزودين. ولمغادرة دوما، أحتاج إلى تصريح عبور من نقطة تفتيش جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، ثم أقود السيارة مدة دقيقتين عبر منطقة لا تخضع لسيطرة أحد. بعدها أمر بثلاث نقاط تفتيش تسيطر عليها 'مخابرات سلاح الجو' وقوات 'أمن الدولة'. لا أغادر الشاحنة. وتقوم امرأتان ترافقانني بنقل الطعام والمواد غير الغذائية إلى الشاحنة وتدفعان لقوات الأمن. أدفع سعراً يعادل ثمانية أو 10 أضعاف السعر في وسط دمشق لكل سلعة أشتريها." [161]

وبالنظر إلى الأسعار المضخمة جداً، خلال معظم أشهر 2013، اعتمد الأهالي على ما لديهم من مخزون الطعام والمواد الغذائية، كالخضراوات ومشتقات الألبان التي كان بإمكانهم إنتاجها محلياً- فالغوطة الشرقية منطقة زراعة خصبة. ولكن المقيمين قالوا إنه لم يكن لديهم من الطعام إلا لما يكفي لوجبة واحدة في اليوم، بينما كان مخزونهم من الطعام يتضاءل. وقال الأهالي إن الظروف أصبحت أصعب ما بين أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول 2014، عقب إغلاق قوات الحكومة السورية آخر طريقين لدخول الغوطة الشرقية من مليحة ومخيم الوافدين، ما منع المهربين من جلب الطعام، في وضع زاده تفاقماً نقص الطاقة المتزايد، الذي حال دون قيام المصانع المحلية بإنتاج مشتقات الألبان. وقال مقيمون إن وجباتهم اقتصرت على الخضروات وعلى عصير المشمش

[159] مقابلة عن طريق الهاتف، 20 مايو/أيار 2015.

[160] مقابلة عن طريق الهاتف، 16 يونيو/حزيران 2015.

[161] مقابلة عن طريق الهاتف، 24 يونيو/حزيران 2015.

(قمر الدين) المنتج محلياً. وقال شخصان تحدثا إلى منظمة العفو الدولية إنهما غادرا الغوطة الشرقية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014 لنفاد مخزونهما من الطعام وانعدام فرص البقاء أمامهما.

وقال إبراهيم، وهو أحد الشخصين:

"في 2012، كانت الحكومة السورية تسمح للنساء، بين الحين والآخر، بجلب الطعام؛ ولكن مع سيطرة جماعات المعارضة المسلحة على مناطق أكثر، راحت السلطات تصادر الطعام بين وقت وآخر، ووصل الحد إلى إطلاق النار أحياناً على أي شخص يغادر الغوطة الشرقية أو يدخلها. وبحلول أبريل/نيسان 2013، لم يكونوا ليسمحوا لك بإدخال أي طعام إلى الغوطة الشرقية. كانت قوات الأمن تضرب النساء والرجال عندما كانوا يجدون الخبز أو الخضروات مخبأة في صندوق السيارة أو تحت الملابس. وأتذكر عند مروري بإحدى نقاط التفتيش رؤية الطعام مكوماً والناس يضربون أو يهانون. لم تسمح السلطات السورية لأي خبز أو خضراوات أو فواكه أو معكرونة أو سكر أو بيض بالدخول. وكان الطحين ينفد من المخابز. بينما كان المهربون يشترون الأغذية من الحكومة السورية ويبيعونها بأسعار مرتفعة جداً. وعلى سبيل المثال، زاد سعر [كيلو] البرغل، ما بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2013، من 25 إلى 300 ليرة سورية. وفي أبريل/نيسان 2014، بدأ البؤس الحقيقي عندما أغلقت السلطات السورية جميع منافذ الطرق، حتى بالنسبة للمهربين. وعشت على عصير المشمش، ما أدى إلى تلف أسناني، حتى تمكنت من المغادرة." [162] وقال إبراهيم إنه سمع من الأهالي الذين بقوا أنه اعتباراً من نهاية 2014، بدأت قوات الحكومة السورية بالسماح من جديد للمهربين بإدخال المواد الغذائية إلى الغوطة الشرقية عبر مخيم الوافدين. [163]

وقالت فاطمة، وهي عاملة سابقة في مجال المساعدات:

"غادرت في سبتمبر/أيلول 2014 لأنه لم يعد لدي طعام. لم تكن معي نقود لشراء أي شيء وأصابني الشعور بأنني أموت جوعاً بالإعياء النفسي والجسدي. لم تكن لدينا معونات غذائية نوزعها. فالحكومة السورية لم تسمح إلا للمهربين بجلب الطعام إلى الغوطة بدءاً من أبريل/نيسان 2013. وكان المهربون يبيعون الطعام بأسعار مرتفعة جداً لم يكن باستطاعتي تدبرها. كان الناس يموتون من الجوع. وعشت على الخضروات. أعرف أناساً قضوا أياماً دون أي طعام. أغلقت المخابز أبوابها لنفاد الطحين. ولم يكن لدينا مخزون من البقول والوحيدون الذين كانوا يأكلون اللحوم هم أولئك الذين كانت لديهم أغنام. أما بالنسبة لي وللآخرين فلم نأكل اللحم. فقدت كثيراً من وزني. وكنت أشعر بالضعف وأثر هذا على صحتي." [164]

وقال مروان، وهو من أهالي جسرين، إنه فقد أكثر من 15 كيلوغراماً من وزنه بسبب ظروف الحصار وكان يشعر بالإعياء الجسدي طيلة الوقت:

"كان علي أن أطعم أطفالي الأربعة وزوجتي. وكان علي أن أقضي أياماً دون طعام حتى تستطيع عائلتي تناول

[162] مقابلة عبر سكايب، 3 يونيو/حزيران 2015.

[163] مقابلة في لبنان، 25 مايو/أيار 2015.

[164] مقابلة عبر سكايب، 16 يونيو/حزيران 2015.

وجبة واحدة في اليوم على الأقل. قبل الحصار، كانت لدي نقود ووظيفة بأجر جيد، ولكن الآن السلام والطارق. والناس الذين يعيشون خارج الغوطة الشرقية يعتقدون أنه طالما أن الطعام يدخل إلينا، فإن ذلك يعني أننا نأكل، ولكن حقيقة الأمر لا نستطيع شراء الأكل. ما الذي يمكن أن يجعل الأمم المتحدة تفعل شيئاً بشأن هذا؟ هل الموت جوعاً هو الجواب الوحيد؟" [165]

وأبلغ عاملان محليان في المساعدات منظمة العفو الدولية أنهما تلقيا هبات مالية من أشخاص يعيشون في وسط دمشق كي يدفعا للمهربين لجلب الطعام إلى الغوطة الشرقية إما عبر نقطة تفتيش الوافدين أو الأنفاق تحت الأرض التي حفرتها الجماعات المسلحة. وقالت فاطمة إن العديد من الأهالي لم تكن لديهم القدرة المالية لشراء حتى المواد الغذائية الأساسية، كالفاكهة والبرغل والأرز بسبب أسعارها الباهظة للغاية. وقالت مروة، التي تعمل في مجال المساعدات بدوما، إن الجماعات المحلية لم تكن قادرة على شراء أي طعام في منتصف 2014 بسبب إغلاق القوات الحكومية جميع طرق الإمداد، بينما لم تكن الأنفاق التي تحفرها الجماعات المسلحة جاهزة للاستعمال. وقالت: "تعتمد العائلات علينا [المنظمات المحلية] في تزويدها بالطعام، ولكن ليست لدينا كميات كافية من المعونات لتغطية حاجات جميع الأسر بانتظام. ولذلك تقضي بعض العائلات أياماً بلا طعام." [166]

وقد استعرضت منظمة العفو الدولية أربعة أشرطة فيديو زودتها بها منظمة محلية تعمل في مجال المساعدات وتضم مقابلات أجرتها مع أهالي المنطقة في وقت سابق من السنة الحالية، ويتحدثون فيها عن مدى صعوبة البقاء لأشهر دون خبز أو برغل أو منتجات الألبان أو اللحوم، وعن حاجتهم إلى دعم هيئات المساعدات المحلية لإقامة أودهم. وتشاهد إحدى النساء في الشريط وهي تنهار باكية والعاملون في المساعدات يقدمون لها حصة من كميات صغيرة من الخبز والزيتون وزيت الطهي والمعكرونة والأرز والبرغل والطحين والجبن والشاي والسكر لعائلتها. [167] ويظهر شريط آخر امرأة عجوز في الفراش وهي تخبر عاملة محلية في المساعدات "كم أنا ممتنة لأنني حصلت على برتقالة كي آكلها قبل أن أموت". [168] وتوفيت العجوز، وهي من أهالي زملكا وكانت في المراحل النهائية من الإصابة بالسرطان، في 12 مارس/آذار، بعد أسبوع واحد من تصوير شريط الفيديو، حسبما أخبر أحد العاملين المحليين في المساعدات منظمة العفو الدولية.

وأبلغت فرح، وهي من العاملين المحليين في المساعدات، منظمة العفو الدولية أن عدداً من النساء والأطفال الذين يتسولون في شوارع زملكا وعربين قد تزايد بصورة هائلة منذ 2014. [169] وفي شريط فيديو استعرضته منظمة العفو الدولية، يخبر سبعة أطفال أعمارهم ما بين ست سنوات و11 سنة إحدى العاملات في المساعدات بأنهم لم

[165] مقابلة عن طريق الهاتف، 18 يونيو/حزيران 2015.

[166] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع عامل محلي في المساعدات، 29 يونيو/حزيران 2015.

[167] شريط فيديو مقدم من عامل محل في المساعدات يرغب في عدم ذكر اسمه. وصور الشريط في 28 مارس/آذار 2015.

[168] شريط فيديو مقدم من عامل محل في المساعدات يرغب في عدم ذكر اسمه. وصور الشريط في 6 مارس/آذار 2015.

[169] مقابلة عبر سكايب، 16 يونيو/حزيران 2015.

يعودوا يرغبون في التسول أو بيع الطعام في الشوارع.[170] وقال عبد الله، البالغ من العمر 11 سنة، إنه يرغب في الذهاب إلى المدرسة ومعرفة تعاليم القرآن عوضاً عن العمل في الشوارع؛ بينما قالت مريم، البالغة من العمر ثماني سنوات، إن رجلاً حاول ذات مرة اختطافها وهي تبيع الحلوى في الشارع. وقال الأطفال إنهم يتقاضون ما بين 30 و125 ليرة سورية يومياً للعمل في الشوارع، وأنهم يتعرضون للشتائم يومياً من المارة.

وأبلغ مصطفى، وهو عامل محلي في مجال المساعدات، منظمة العفو الدولية أن الغوطة الشرقية كانت قبل اندلاع النزاع المصدر الرئيسي للمنتجات الزراعية ومشتقات الألبان واللحوم لمدينة دمشق. وقال مصطفى إن الحصار لم يوقف الحكومة السورية عن مواصلة تزويد أسواق دمشق المركزية بالمنتجات من الغوطة الشرقية. قال:

"ما بين مارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول، يحصد المزارعون المنتجات الزراعية التي تنتجها حقول الغوطة الشرقية. ويشتري التجار المحصول من المزارعين بسعر متدن وأحياناً بسعر الكلفة، ولا يحقق المزارعون أية أرباح. ثم يبيع التجار المنتجات الزراعية للسلطات السورية مقابل الطعام والمواد التموينية الأخرى كالأرز والبرغل والسكر والوقود.. وما إلى ذلك. وتغمط الحكومة السورية التجار والمزارعين حقهم لأنها تشترى المنتجات الزراعية بسعر بخس وتبيع المواد الغذائية بخمسة أو ثمانية أضعاف سعرها في وسط دمشق." [171]

وأبلغ عدنان، وهو طبيب سابق في الغوطة الشرقية، منظمة العفو الدولية أن الحكومة السورية احتاجت في الصيف إلى المنتجات الزراعية، ولذا سمحت للتجار بشراء المواد الغذائية وغيرها من المواد، كالوقود.[172] وقال إن الموسم كان ماحلاً في الشتاء ولم تنتج أي محاصيل زراعية؛ ولذا أوقفت الحكومة السورية تدفق المواد الغذائية إلى الغوطة الشرقية، ما أثر على عمل المشتغلين في المساعدات، وأدى بالنتيجة إلى اعتماد العائلات على المعونات.

وأبلغ مقيمون وعمال في المساعدات وناشطون منظمة العفو الدولية أيضاً أن "جيش الإسلام" كان، بسبب سعيه إلى تحقيق الأرباح من اقتصاد الحرب، جزءاً من المشكلة. وتظاهر جراء ذلك عدة محتجين سلميين ضد "جيش الإسلام" في الغوطة الشرقية، ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2015، داعين قادة التنظيم إلى تخفيض أسعار السلع.[173] وعلى سبيل المثال، نظمت مجموعة من النساء، في 19 يونيو/حزيران، احتجاجاً أمام مركز احتجاز تابع "لجيش الإسلام" وطالبن الجماعة المسلحة بإخلاء سبيل رجال محتجزين تعسفاً، وخفض

---

[170] شريط فيديو مقدم من عامل محل في المساعدات يرغب في عدم ذكر اسمه. وصور الشريط في 28 مارس/آذار 2015.

[171] مقابلة عبر سكايب، 23 يونيو/حزيران 2015.

[172] مقابلة عبر سكايب، 7 مايو/أيار 2015.

[173] ShaamNetwork، "أهالي ضواحي دمشق في الغوطة الشرقية يحتجون ضد تضخم الأسعار"، نشر في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، https://youtu.be/jLASKJNTozA (زيارة في 25 يونيو/حزيران 2015)؛ الدرر، "الغوطة الشرقية بين مطرقة الأسد وسندات الفساد"، 9 يونيو/حزيران 2015، http://eldorar.com/node/67233 (زيارة في 20 يونيو/حزيران 2015)؛ سيريا نيوز، "مظاهرة في سقبا تطالب "جيش الإسلام" المعارض بالإفراج عن معتقلين وتحمله مسؤولية غلاء الأسعار في الغوطة"، 30 مارس/آذار 2015، http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=179764 (زيارة في 25 يونيو/حزيران 2015).

أسعار الطعام والمواد غير الغذائية.[174]

وقال إبراهيم، وهو من المقيمين سابقاً في الغوطة الشرقية، لمنظمة العفو الدولية، "إن جيش الإسلام متواطئ مع الحكومة السورية. وكلاهما سبب في معاناتنا، نحن أهالي الغوطة الشرقية".[175] وقالت فرح، العاملة المحلية في المساعدات، إن الناس لا يستطيعون دفع ثمن الطعام ليس فحسب بسبب حصار الحكومة السورية، وإنما أيضاً جراء سيطرة الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة على أسعار السوق.[176] وقالت إنه "ليس من العدالة أن يحصل المقاتلون وعائلاتهم على الطعام بينما لا يملك أولئك الذين يدعمونهم شيئاً يأكلونه".

وأبلغ عبد الله، وهو ناشط يعيش في دوما، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"منذ نهاية 2014، سيطر 'جيش الإسلام' على طرق الإمداد من مخيم الوافدين و'أجناد الشام' على الأنفاق تحت الأرض في حرستا. و'جيش الإسلام' مسؤول عن تنظيم الأسعار. فخلال الشتاء، يجمع 'جيش الإسلام' معظم المواد الغذائية المتوافرة في السوق، ويرفع الأسعار بمعدل ثلاثة أضعاف. تنام ليلتك لتصحو في اليوم التالي وتجد أنه ليس من أغذية في السوق وأن الأسعار قد حلّقت. ويخزن 'جيش الإسلام'، بتواطؤ من المزودين، الأغذية والمواد غير الغذائية في المستودعات. وعندما يحل الصيف تهبط الأسعار لأن الناس يعتمدون على المنتجات الزراعية." [177]

وأكد المزوِّد أن "جيش الإسلام" مسؤول أيضاً عن السيطرة على تذبذبات الأسعار. وأبلغ منظمة العفو ما يلي:

"نعم، الحكومة السورية تبيع المواد التموينية بأسعار مرتفعة جداً، ولكن عندما أعود إلى الغوطة الشرقية يتعين علي التوقف عند نقطة التفتيش التابعة 'لجيش الإسلام' في دوما. يشتري 'جيش الإسلام' الأغذية مني بأسعار منخفضة. أحقق بعض الربح، ولكن ليس كثيراً. يقومون بتخزين الأطعمة في المستودعات ويسيطرون على إمداد السوق بها ويحددون الأسعار. والشيء الوحيد الذي لا يشترونه مني هو السجائر. وهذه أستطيع بيعها إلى الدكاكين مباشرة. ومن حيث الأسعار والتزويد، كانت الحالة أفضل كثيراً عندما كان 'لواء أبو علي خباي' يسيطر على الطريق إلى مخيم الوافدين قبل 'جيش الإسلام'."[178]

---

[174] دوما- دوما 15، "نساء من دوما يحاولن دخول أحد مراكز الاعتقال حيث يحتجز جيش الإسلام أبناءهن"، نشر في 19 يونيو/حزيران 2015، https://www.youtube.com/watch?v=s7zAFnbYRXM&feature=youtu.be (زيارة في 19 يونيو/ حزيران 2015).

[175] مقابلة في لبنان، 25 مايو/أيار 2015.

[176] مقابلة عبر سكايب، 3 يونيو/حزيران 2015.

[177] مقابلة عن طريق الهاتف، 19 يونيو/حزيران 2015.

[178] مقابلة عن طريق الهاتف، 24 يونيو/حزيران 2015.

القيود على خدمات الكهرباء والحصول على الوقود والغاز والماء

قطعت قوات الحكومة السورية الكهرباء عن الغوطة الشرقية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. ومنذ ذلك الوقت، اضطر الأهالي إلى الاعتماد على المولدات المحلية العاملة بالديزل لإنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المستشفيات والمخابز وسواهما من الخدمات الحيوية، ولتزويد منازل الأهالي بالطاقة.

بيد أن حصار القوات الحكومية للغوطة الشرقية، منذ مارس/آذار 2013، قد حال أيضاً دون إدخال القسط الأكبر من الوقود، وسمح بتهريب كميات محدودة فقط، مقابل رشى، طبقاً لما قاله مقيمون لمنظمة العفو الدولية. ثم يباع هذا الوقود بأسعار يعجز عن تدبرها معظم الأهالي إلى أصحاب المصانع والمقاتلين وسواهم ممن لديهم ما يكفي من المال لدفع الكلفة العالية المطلوبة.

وقد أدى قطع التيار الكهربائي عن الغوطة الشرقية أيضاً إلى توقف الإمداد بالمياه لمن لا يملكون مولِّداً، نظراً لأن المياه تضخ إلى خزانات المياه المنزلية، الموجودة عادة على أسطح المباني السكنية، بمضخات كهربائية. وقال مقيمون إن مياه الشرب ظلت جارية من "عين الفيجة" حتى أبريل/نيسان 2014، عندما قامت قوات الحكومة السورية بهجوم مضاد في مليحة أدى إلى انقطاعها. ثم قامت المجالس المحلية بحفر آبار جوفية للتزود بالمياه، ولكن المياه المستخرجة من بعض المناطق كانت ملوثة بمياه الصرف الصحي أو بمواد سامة أخرى وغير صالحة للشرب.

أطفال يضخون المياه الجوفية وسط أنقاض مبنى مدمر في حي المساكن في يونيو/حزيران 2015.

وقال بعض الأهالي إنهم يشترون المياه من أشخاص لديهم مولداتهم الخاصة كي يضخوها نحو خزانات الأسر لفترة قصيرة من الزمن، ولكن أطباء وعاملين في المساعدات وآخرين أبلغوا منظمة العفو الدولية أن عائلات عديدة لم تعد قادرة على شراء الطاقة الكهربائية التي تولدها مولدات خاصة، وأصبحوا مضطرين إلى استخدام الدلاء

لجلب المياه من مصادر جوفية.

ووصف سعيد، وهو أحد السكان المحليين في دوما، الحال لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي:

"أدفع 1,300 ليرة سورية في الأسبوع مقابل استهلاك أمبير واحد من الطاقة الكهربائية في دوما. يشغّل المولد لساعة واحدة فقط. لا أملك أن أشتري أكثر من ذلك من الأمبيرات، ولا يستطيع مالك المولِّد أن يعطينا الكهرباء طوال اليوم بسبب عدم توافر الوقود. وتعمل المضخات مرة واحدة في الأسبوع بواسطة المولِّد لملء الخزانات بالمياه الجوفية، ولكن علي أن أدفع مقابل ذلك. جاري غير قادر على دفع ثمن الكهرباء، ولذا لا يحصل على أي ماء ويقوم بملء دلاء بالمياه الجوفية وينقلها إلى بيته." [179]

وقال سكان محليون أيضاً إن أحد التحديات الكبيرة التي تواجههم لتلبية الحاجة إلى التدفئة في الشتاء، حيث يمكن أن تهبط درجات الحرارة في سوريا إلى درجة الانجماد، هو شح الوقود وثمنه الباهظ في الغوطة الشرقية، حيث يقال إن سعره يصل إلى ثلاثة أضعاف ما يدفعه سكان وسط دمشق. وفي هذا السياق، وصفت فاطمة، العاملة في مجال المساعدات، الحال لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي: "بالنسبة لبعض الناس، يظل التنعم بالدفء باباً من أبواب الترف. فما يعادل 90% من الناس غير قادرين على شراء الوقود ولذا يبحثون عن وسائل أخرى حتى يشعروا بالدفء، من قبيل إذابة البلاستيك وحرق الأخشاب، ما يحمل معه مخاطر صحية كبيرة ومجازفات أخرى". [180] وقال وائل، من سكان جسرين: "أصبت في غارة جوية على دوما قبل بضعة أشهر. ومن الصعب والمؤلم جداً بالنسبة لي التحطيب وحمل الحطب إلى بيتي لتدفئة أبنائي الأربعة. وبدلاً من ذلك، أقوم بحرق أي مواد أجدها في طريقي، ولكن ذلك لا يدوم إلا لساعات قليلة". [181]

التأثيرات على النساء

تواجه النساء، ولا سيما الأرامل ومن أصيب أزواجهن بإعاقات أو جرحوا، صعوبات خاصة بسبب ظروف الحصار، طبقاً لما قاله أربعة من العاملين المحليين في المساعدات لمنظمة العفو الدولية. فبصفتهن الجهة الوحيدة التي تكدح لكسب العيش للعائلة، تواجه هؤلاء النساء ظروفاً شديدة القسوة. وأبلغت فرح، وهي عاملة في مجال الإغاثة، منظمة العفو الدولية أن النساء يتحملن مسؤولية توفير الدف لأطفالهن وتزويدهم بالطعام والماء. [182] ونتيجة لذلك، حسبما أضافت، تقوم النساء بأعمال التحطيب لأنهن لا يستطعن شراء الخشب، ويطبخن بحرق البلاستيك ويستنشقن أبخرته الضارة لعدم وجود الكهرباء، وينقلن المياه بالدلاء إلى منازلهن. [183]

[179] مقابلة عن طريق الهاتف، 18 يونيو/حزيران 2015.

[180] مقابلة عبر سكايب، 16 يونيو/حزيران 2015.

[181] مقابلة عن طريق الهاتف، 20 مايو/أيار 2015.

[182] مقابلة عبر سكايب، 3 يونيو/حزيران 2015.

[183] مقابلة عبر سكايب، 3 يونيو/حزيران 2015.

وأبلغت منى، المقيمة في كفر بطنا، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"أنا أرملة ولديّ طفلان. لا أستطيع شراء الطعام. وأعتمد على المعونات الغذائية حين تتوافر. في 2014، تم تقليص المساعدات الغذائية إلى حد كبير ولذا كان علي أن أستجدي الطعام والنقود. ومع أنني أتلقى المعونة، نأكل مرة واحدة في اليوم. وإذا توقفت المعونات، نعيش على اللبن الرائب ولا نكاد نأكل أي خبز. وأحاول كذلك جلب الخشب لتدفئة البيت والطبخ. ولكن في الشتاء يصبح الأمر صعباً للغاية ولا يمكن جلب الخشب إلى البيت. وأستعمل البلاستيك عوضاً عن ذلك. أحرق البلاستيك كي نبقى دافئين وللطبخ، والرائحة فظيعة. وحالما يستنشق الأطفال الدخان تنتابهم موجة من السعال. الخشب أفضل بكثير من البلاستيك. وكل يوم، عليّ أن أملأ دلوين من المياه الجوفية وأحملهما مسافة طابقين. ولست المرأة الوحيدة التي تمر بهذه الحال. هناك نساء يعانين أكثر من هذا من الصعوبات، ولكن ليس لدينا خيار آخر." [184]

واضطرت النساء كذلك إلى التسول في الشوارع لإقامة أودهن لعدم وجود عمل يقمن به لكسب الرزق. [185]أما من دمرت بيوتهن في الغارات الجوية أو سواها من الهجمات فقد لجأن إلى الأقارب أو يعشن في مبان غير مكتملة غالباً ما تفتقر إلى النوافذ أو الأبواب. وبشأن ذلك، أبلغ أحمد، وهو أحد الناشطين، منظمة العفو الدولية عن امرأة لجأت مع أطفالها الثلاثة إلى حاوية قمامة في جسرين بعد تدمير منزلها جراء غارة جوية، وطريقتها الوحيد للدفء هي حرق قطع من البلاستيك. [186]وقالت باسمة، إحدى المتطوعات في عيادة بدوما، إن قرابة ثلثي الناس الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية هن من النساء، حيث تعاني العديد منهن من فقر الدم والسرطان وضعف أنظمة المناعة الصحية بسبب شح الطعام والضغوط الهائلة للحياة اليومية. [187]وثمة شح في إمدادات الأدوية أيضاً؛ ومع أن بعضها ينتج محلياً، إلا أنها من نوعية رديئة، حسبما أكدت باسمة. وقالت رشا، التي كانت حاملاً بطفلها الأول عندما تحدثت لمنظمة العفو الدولية، إن طبيبها قد وصف لها متممات غذائية خاصة، ولكن لم يكن أمامها سوى ما ينتج في الغوطة الشرقية. [188]وأعرب أحد الأطباء، ويدعى عدنان، لمنظمة العفو الدولية عن بواعث قلقه من أن النساء اللاتي ينتظرن الولادة ممن يعانين من سوء التغذية والتوتر ويستنشقن الدخان والغبار من المباني المتضررة في الهجمات الجوية يلدن أطفالهن قبل موعدهم أو بتشوهات خلقية. [189]

ولا تستطيع العديد من النساء الحصول على الفوط الصحية بسبب غلاء أسعار الموجود منها، ولذا يلجأن إلى استعمال خرق قماش يقمن بخياطتها، بحسب ما ذكرت كل من فرح وباسمة.

---

[184] مقابلة عبر سكايب، 18 يونيو/حزيران 2015.

[185] مقابلة عن طريق الهاتف، 20 يونيو/حزيران 2015.

[186] مقابلة عن طريق الهاتف، 28 يونيو/حزيران 2015.

[187] رسائل بالفيسبوك، 17 يونيو/حزيران 2015.

[188] مقابلة عن طريق الهاتف، 16 يونيو/حزيران 2015.

[189] مقابلة عبر سكايب، 7 مايو/أيار 2015.

عدم التقيد بأحكام القانون الدولي

القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان- بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- في أوقات السلم وإبان فترات النزاع المسلح، وهو ملزم قانوناً لجميع الدول وقواتها المسلحة وغيرها من الأشخاص الذين يمثلونها. وينشئ القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق لضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الإنصاف، بما في ذلك في العدالة والحقيقة وجبر الضرر. وسوريا دولة طرف في عدة معاهدات دولية أساسية، ومنها: "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"؛ و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ و"اتفاقية حقوق الطفل". وسوريا ملزمة قانوناً بواجباتها بمقتضى هذه المعاهدات الدولية، كما بمقتضى أحكام القانون الدولي العرفي ذات الصلة. وقد أكدت "محكمة العدل الدولية" وكذلك "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة (الهيئة التي أنشئت للإشراف على تطبيق وتأويل أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" على انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات النزاعات المسلحة، كما في وقت السلم.

ومن بين الالتزامات ذات الصلة الخاصة بالحالة التي يعالجها هذا التقرير في سوريا، في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان، الالتزامات المتعلقة بالحق في الحياة وفي الحرية وفي أمن الشخص على نفسه، والحق في حرية التنقل.[190] ففيما يتصل بمواصلة الحكومة السورية حصارها للغوطة الشرقية، شكل سلوك قوات الحكومة السورية خرقاً لالتزامات سوريا القانونية في احترام وحماية وتعزيز حق جميع الأشخاص في مستوى معيشي كاف، بما في ذلك في الطعام والسكن المناسبين، وفي التمتع بأعلى مستوى يمكن تحقيقه من الصحة البدنية والنفسية.[191] كما قامت الحكومة السورية بأفعال ترمي إلى تدمير أو تعطيل البنية التحية الضرورية للتمتع بهذه الحقوق، كالمستشفيات، أو يحتمل أن تؤدي إلى ذلك.

القانون الدولي الإنساني

يتضمن القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً بقوانين الحرب أو قوانين النزاع المسلح، القواعد والمبادئ الساعية إلى حماية من لا يشاركون في الأعمال العدائية، ولا سيما المدنيين، في المقام الأول، ولكن كذلك مقاتلين بعينهم، بمن فيهم الجرحى والأسرى ومن يستسلمون، من المقاتلين الذين لم يعودوا يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال العدائية.[192] ولا ينطبق إلا في حالات النزاع المسلح، وقواعده ملزمة لجميع أطراف النزاع، سواء أكانت هذه قوات

---

[190] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 6 و9 و12.

[191] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 11 و12.

[192] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الصليب الأحمر)، *سوريا: الصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري يواصلان جهود*

حكومية أو جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ويحدد القانون الدولي الإنساني معايير للسلوك الإنساني ويحدد الوسائل والأساليب التي تحكم سير العمليات العسكرية. وهدفه المركزي هو الحد، إلى أقصى درجة ممكنة، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

إن سوريا دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربعة المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 وفي بروتوكولها الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) المؤرخ في 8 يونيو/حزيران 1977. وتنطبق المادة 3 المشتركة للاتفاقيات الأربع على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة غير الدولية، كما هو الحال راهناً في سوريا. وتشكل العديد من القواعد الخاصة المتضمنة في هذه المعاهدات وغيرها من المعاهدات للقانون الدولي الإنساني- وجميع القواعد المشار إليها في هذا التقرير- جزءاً من القانون الدولي الإنساني العرفي وهي ملزمة لجميع الأطراف في أي نزاع، بما في ذلك للقوات العسكرية والأمنية السورية، والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.[193] وقد يرقى انتهاك العديد من هذه القواعد إلى مرتبة جرائم حرب. وتقضي إحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني بأن "يميز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين"، وأن "توجه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين".[194] وتقتضي قاعدة أخرى من الأطراف التمييز بين "الأعراف المدنية" و"الأهداف العسكرية". وهاتان القاعدتان جزء من مبدأ "التمييز" الأساسي.

وتوجيه الهجمات عن عمد ضد المدنيين غير المشاركين بصورة مباشرة في الأعمال العدائية أو ضد الأعيان المدنية جريمة حرب.[195] ويتضمن مبدأ التمييز كذلك قاعدة خاصة تقضي بحظر "أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف التي تستهدف بصورة رئيسية بث الذعر بين السكان المدنيين".[196] وثمة قاعدة موازية لقاعدة التمييز تقضي بحظر "الهجمات العشوائية".[197] والهجمات العشوائية هي تلك التي من طبيعتها أن تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين أو

المساعدة وسط تصاعد القتال، 17 يوليو/تموز 2012، https://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm (زيارة في 30 يونيو/حزيران 2015).

[193] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد 1: القواعد، J-M Henckaerts and L Doswald-Beck, eds, 2005 (ICRC Customary IHL Study).

[194] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 1. انظر أيضاً البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، المادة 48، والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 13(2).

[195] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 591 و593 و595- 598. انظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2)(ب)(1) و(2) وكذلك 8(2)(ه)(1)(2)(4) و(12)ز انظر أيضاً النقاش في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، ص 27.

[196] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 2؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2) والبروتوكول الثاني، المادة 13(2).

الأعيان المدنية دون تمييز، إما بسبب أن الهجوم غير موجه نحو هدف عسكري معين، أو لأنه يستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكنان من توجيه الهجوم نحو هدف عسكري محدد، أو يخلفان آثاراً لا يمكن حصرها فيما هو جائز بمقتضى القانون الدولي الإنساني. [198]

وثمة مزيد من التأكيد على حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية من خلال متطلب أن تتخذ جميع الأطراف في نزاع ما الاحتياطات اللازمة أثناء الهجوم. وفي إدارة العمليات العسكرية، "يُتوخى الحرص الدائم... على تفادي إصابة السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية"؛ كما يتعين أن "تُتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى". [199] كما يتعين على الأطراف اختيار وسائل وأساليب الحرب على نحو يجنبها "إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى". [200] وينبغي فعل كل ما يمكن عمله للتحقق من أن الأهداف هي أهداف عسكرية، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ولوقف الهجمات إذا ما تبيّن أنها موجهة بشكل خاطئ أو غير متناسبة. [201] وحيثما تسمح الظروف، يوجه كل طراف في النزاع إنذاراً مسبقاً ومجدياً في حالة الهجمات التي قد تمس المدنيين. [202]

ويتعين على أطراف النزاع اختيار الوسائل والأساليب المناسبة في الهجوم عندما تكون الأهداف العسكرية وسط مناطق مأهولة بالسكان. وهذا المتطلب يستبعد استخدام أنواع بعينها من الأسلحة والأساليب القتالية. فقد يؤدي استخدام وسائل قتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد- كاستعمال الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة نحو أهداف موجودة في مناطق سكنية مأهولة بكثافة بالمدنيين- إلى هجمات عشوائية، وهو محظور. ومن شأن اختيار أساليب هجومية لا تقلل إلى الحد الأدنى ما يمكن أن يلحق بالمدنيين من أخطار- وعلى سبيل المثال مهاجمة أهداف في أوقات يحتمل أن يكون العديد من المدنيين فيها في محيط الهدف- أن يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

إن الهجمات التي تشنها القوات الحكومية والجماعات المسلحة، على حد سواء، وهي تعلم أنها سوف تتسبب في إصابات هائلة في صفوف المدنيين ودماراً لأعيان مدنية، تعتبر انتهاكاً فاضحاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية، وتشكل جرائم حرب. والقصف البري والضربات الجوية على المناطق السكنية التي لا يوجد فيها مقاتلون أو جنود أو أهداف عسكرية يشكلان هجمات مباشرة على المدنيين وهما جرائم حرب.

---

[197] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 11؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4).

[198] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

[199] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15. انظر أيضاً البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

[200] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 17.

[201] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 16- 19.

[202] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 20

كما إن على الأطراف المتحاربة التزامات بأن تتخذ الاحتياطات المناسبة لحماية ما تحت سيطرتها من سكان مدنيين وأعيان مدنية ضد آثار الهجمات التي يقوم بها الطرف الآخر. وكما هو الحال بالنسبة للاحتياطات في الهجوم، تكتسب هذه القواعد أهمية خاصة عندما يدور القتال في مناطق تضم أعداداً كبيرة من المدنيين. ويتعين على كل طرف من أطراف النزاع، وإلى أقصى حد ممكن، تجنب موضعة الأهداف العسكرية ضمن محيط المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أو بقربها.

ويشمل الحظر استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، كما يشمل مهاجمة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تدميرها؛ ويتعين على أطراف النزاع السماح للمساعدات الإنسانية المحايدة بالعبور السريع دون عراقيل إلى المدنيين الذين يحتاجونها، وأن تسهل ذلك. كما يتعين أن تسمح للمدنيين في المناطق المحاصرة بالمغادرة، وينبغي عليها ضمان حرية التنقل للأفراد العاملين في الإغاثة الإنسانية.[203] ويجب على الأطراف المتحاربة ضمان إنقاذ الجرحى والمرضى والعناية بهم دون تمييز.[204] وتحُظر جميع أشكال الحصار التي ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي.[205] ويشكل العقاب الجماعي وتجويع المدنيين بحرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم جريمتي حرب.[206]

القانون الجنائي الدولي

يمكن أن يعتبر الأفراد، بمن فيهم الموظفون المدنيون والعسكريون، مسؤولين مسؤولية جنائية عن انتهاكات بعينها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إذ يفرض القانون الدولي واجباً في أن تحقق السلطة المعنية مع الجناة المزعومين ومقاضاتهم على الجرائم التي يشملها القانون الدولي وعلى الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان.[207]

وبموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، على جميع الدول واجب في أن تحقق في الجرائم المشمولة بالقانون الدولي، بما فيها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، وأن تقاضي مرتكبيها، حيثما جُمعت أدلة كافية مقبولة لهذا الغرض.[208] وتعتبر جرائم الحرب

---

[203] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 53- 56.

[204] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 109- 110.

[205] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 103.

[206] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 599- 601.

[207] يتضمن القانون الدولي الإنساني واجب مقاضاة جرائم الحرب (دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 157 و158). انظر أيضاً اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ ومنظمة العفو الدولية، *المملكة المتحدة: قضية بينوشيه- الولاية القضائية العالمية وانعدام الحصانة من المقاضاة على الجرائم ضد الإنسانية* (رقم الوثيقة: EUR 45/01/99)، يناير/كانون الثاني 1999.

[208] انظر، على سبيل المثال، "محكمة العدل الدولية، مذكرة قبض بتاريخ 11 أبريل/نيسان 2000 (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد بلجيكا)، القرار، تقارير محكمة العدل الدولية 2002، ص 3، حيث أكدت أغلبية هيئة المحكمة حق جميع الدول في ممارسة الولاية القضائية العالمية. منظمة العفو الدولية، *الولاية القضائية العالمية: واجب الدول في سن التشريعات*

انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وتستتبع مسؤولية جنائية فردية بالنسبة للجناة. وكما جرى التوثيق في هذا التقرير، فإن القوات التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد ارتكبت جرائم حرب في الغوطة الشرقية.

وطبقاً للمادة 7 من "نظام روما الأساسي"، فإن أفعالاً بعينها ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية إذا ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. وتشمل هذه، بين جملة أفعال، القتل العمد؛ والإبادة؛ والاسترقاق؛ وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاغتصاب وخلافه من أشكال الجريمة الجنسية؛ والاختفاء القسري للأشخاص.

ويمكن للجرائم ضد الإنسانية أن ترتكب في وقت السلم كما إبان النزاع المسلح. وعلى مدار السنوات الأربع المنصرمة، قامت السلطات السورية بأفعال من هذه، بما في ذلك القتل العمد والسجن التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين. وارتكب العديد من الانتهاكات التي يوثقها هذا التقرير في إطار هجوم ضد السكان المدنيين، تعزيزاً لسياسة تنتهجها الدولة، وتشكل جرائم ضد الإنسانية.

ويمكن مساءلة القادة العسكريين ومسؤوليهم المدنيين عن أفعال مرؤوسيهم. وتعكس المادة 86(2) من البروتوكول الأول، التي تفرض معياراً واحداً على القادة العسكريين ومسؤوليهم من المدنيين، القانون الدولي العرفي. وتنص على ما يلي:

"لا يعفي قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول" رؤساءه من المسئولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك."

ومن غير الجائز التذرع بأوامر الرؤساء ضمن الدفوع لتبرير الانتهاكات، ولكن يمكن أن تؤخذ في الحسبان في تخفيف العقوبة. وقد جرى الاعتراف بهذا المبدأ منذ "محاكمات نورمبيرغ" في أعقاب الحرب الكونية الثانية، وهو الآن جزء من القانون الدولي العرفي.

وتنفيذها، (رقم الوثيقة: IOR 53/003/2001)، سبتمبر/أيلول 2001.

نتائج وتوصيات

رغم انقضاء ثلاث سنوات على بدء قوات الحكومة السورية حصارها لأجزاء من الغوطة الشرقية، ما برح ما يربو على 160,000 من المدنيين الذين بقوا هناك في حالة بائسة تزداد سوءاً باطراد. فهم يواجهون كارثة إنسانية حقيقية- لم تنجم عن زلزال أو انفجار بركاني أو أية كارثة طبيعية أخرى، وإنما عن كارثة من صنع البشر نابعة بصورة مباشرة من سياسات الحكومة السورية، بشكل رئيسي، وكذلك من أفعال جماعات مسلحة مناهضة للحكومة. فالسكان المدنيون من أهالي المنطقة مرتهنون للصراع بين هاتين القوتين المسلحتين، اللتين أظهرت أفعال كليهما استهتاراً فاضحاً بالمدنيين المقيمين في المنطقة، وبمجموعة القوانين الدولية التي يفترض أن تنظم التصرفات في النزاعات المسلحة، وتحد ما أمكن من المعاناة التي تتسبب بها للمدنيين.

فالضربات الجوية وسواها من الهجمات التي شنتها قوات الحكومة السورية وقامت منظمة العفو الدولية بتقصيها وتوثيقها في هذا التقرير تشكل انتهاكاً لقوانين الحرب. ففي 10 من 13 هجوماً، بقدْر ما تستطيع منظمة العفو أن تؤكد، لم يكن هناك مقاتلون تابعون للجماعات المسلحة أو منشآت أو أسلحة عسكرية في المواقع التي قصفت أو في محيطها؛ وجميع من قتلوا وجرحوا كانوا من المدنيين، بما في ذلك أطفال ونساء. وتشير طبيعة المواقع التي استهدفتها بعض الهجمات وتوقيت هذه الهجمات- سوق عامة مزدحمة بالمتسوقين كما هو متوقع، ومبان قريبة من أحد المساجد عقب صلاة الجمعة بوقت قصير- تشير بقوة إلى أن ثمة قصداً من جانب القوات المهاجمة بأن تتسبب- أو حتى تفاقم إلى الحد الأقصى- من الإصابات في صفوف المدنيين والدمار والأضرار اللذين يلحقان بالمنازل والبنية التحتية المدنية، بما يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي. وفي الحد الأدنى، كانت هذه هجمات عشوائية أدت إلى مقتل وجرح مدنيين. وفي الهجمات الثلاث المتبقية، تشير الوسائل والأساليب المستخدمة إلى أن الهجمات كانت غير متناسبة أو عشوائية. ومثل هذه الهجمات ترقى إلى مرتبة جرائم حرب.

فطبقاً للقانون الدولي الإنساني، يتعين على أطراف النزاع أن لا تفرض قيوداً عن عمد على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين يحتاجونها، وإنما يتوجب عليهم تسهيل تسليم المعونات على وجه السرعة ودون عراقيل إليهم. والتسبب بموت المدنيين جوعاً كأسلوب من أساليب الحرب يشكل جريمة حرب. أما حصار الغوطة الشرقية والقتل غير القانوني للمدنيين المحاصرين، بما في ذلك عبر هجمات مباشرة وعشوائية، فجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي من جانب القوات الحكومية ضد سكان مدنيين. وبهذا، فإن القوات التابعة للدولة مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الغوطة الشرقية.

كما ارتكبت الجماعات المسلحة التي ما انفكت تحتل مناطق في الغوطة الشرقية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أيضاً. فقد أطلقت قذائف الهاون وسواها من الذخائر المتفجرة غير الدقيقة نحو المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتسببت بمقتل وجرح مدنيين،كما اختطفت مدنيين. ومنع التنظيم المسلح المهيمن في الغوطة الشرقية، "جيش الإسلام"، المدنيين أيضاً من مغادرة الغوطة الشرقية للبحث عن ملاذ آمن في مناطق أخرى.

والغوطة الشرقية هي واحدة فقط من عدة مناطق في سوريا تعاني حالياً من الحصار الذي تضربه قوات الحكومة السورية. ففي مناطق أخرى، مثل مخيم اليرموك، تفرض القوات الحكومية حصاراً على عشرات آلاف المدنيين وتخضعهم لقصف عشوائي مستمر، ولحالة من الحرمان الشديد، بينما تحول دون تلقيهم المساعدات الإنسانية الدولية، التي تمس الحاجة إليها.

لقد جرى تبني قراري مجلس الأمن الدولي 2139 و2165 اعترافاً بالكارثة الإنسانية المتصاعدة في سوريا وكرد عليها، ولكنهما قد أثبتا عدم فعاليتهما في وجه عناد الحكومة السورية والعديد من الجماعات المسلحة المناهضة لها، واستمرار الانقسامات السياسية داخل مجلس الأمن نفسه. وبسبب هذه الانقسامات، إلى حد كبير، ورغم انقضاء ما يربو على السنة على تبني القرارين، ما زال المجلس عاجزاً عن اتخاذ أية إجراءات لتنفيذهما.

إن على مجلس الأمن اتخاذ خطوات إضافية لضمان التقيد التام من جانب الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى في سوريا، بمطالبه، وإظهار عزمه بوضوح على ضمان مقاضاة أولئك المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي يشملها القانون الدولي، في محاكمات عادلة، ولا سيما بإحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية"، وضمان حرمان من يشتبه بأنهم الجناة من التمتع بأي ملاذ آمن يفرون إليه من وجه العدالة.

وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات التالية المتعلقة بسوريا عامة، وبالغوطة الشرقية على وجه الخصوص:

إلى السلطات السورية

- وضع حد للهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، كالمستشفيات والمنازل والمدارس؛
- وضع حد لاستعمال الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة التي تخلف آثاراً على مناطق واسعة، كالمدفعية والهاونات والصواريخ غير الموجهة والقنابل التي تسقط من الجو على المناطق المأهولة بالسكان؛
- وقف عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة؛
- إنهاء الحصار المفروض على الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق الآهلة بالسكان المدنيين في سوريا؛
- السماح لهيئات الأمم المتحدة وشركائها الميدانيين بإيصال الأغذية والوقود والأدوية والمواد والتجهيزات الجراحية والطبية الأخرى إلى المدنيين المحتاجين إلى مثل هذه المعونات في مختلف أرجاء سوريا، بما في ذلك المناطق الخاضعة للحصار من جانب القوات الحكومية؛
- التعاون التام دون عراقيل مع "اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية"، وكذلك المراقبين الدوليين الآخرين لحقوق الإنسان، لإجراء تحقيقات في جميع الجرائم المزعومة التي يشملها القانون الدولي والانتهاكات والخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- التقيد التام والفوري بأحكام قراري مجلس الأمن الدولي 2139 و2165 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى الجماعات المسلحة المنخرطة في النزاع السوري

- التوقف عن شن الهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، كالمستشفيات والمنازل والمدارس؛
- التوقف عن استعمال الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة كالهاونات وصواريخ غراد في المناطق المأهولة؛
- وقف تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، وضمان معاملة جميع المحتجزين لديها بإنسانية في جميع الأوقات؛
- وقف عمليات اختطاف المدنيين واحتجاز الرهائن تماماً، والإيضاح بأنه لن يجري التساهل مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وطرد أي شخص يشتبه بأنه قد ارتكب انتهاكات أو خروقات من صفوفها؛

- السماح لهيئات الأمم المتحدة وشركائها الميدانيين بدخول الغوطة الشرقية وغيرها من مناطق سوريا المأهولة بالسكان المدنيين دون عراقيل لإيصال المعونات الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين يحتاجونها؛
- السماح للمدنيين بالتنقل الحر وغير المقيد من وإلى الغوطة الشرقية، والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بذلك دون تهديد أو تقييد؛
- التقيد التام والفوري بأحكام قراري مجلس الأمن الدولي 2139 و2165 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن الدولي

- إحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية" دون تأخير؛
- المطالبة بالسماح "للجنة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية" والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، والصحفيين الدوليين، بدخول سوريا على وجه السرعة ودون عراقيل؛
- فرض عقوبات موجهة ضد الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛
- فرض حظر على توريد الأسلحة إلى الحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي

- دعم منظمات حقوق الإنسان السورية التي تقوم بتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع السوري، وبناء قدراتها لجمع معلومات موضوعية ومحايدة وتبادلها مع الأمم المتحدة، وتشجيع المنظمة الدولية وسواها من الفاعلين الدوليين على ضمان إيصال هذا الدعم والتدريب إليها؛
- الانخراط في عملية تبادل أوسع نطاقاً وأشد فاعلية للمعلومات بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا، الأمر الذي سيزيد من فاعلية المواجهة الإنسانية؛
- حض الحكومة السورية على إفساح المجال أمام "اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية" وسواها من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان لدخول سوريا؛
- في غياب الحظر من جانب مجلس الأمن الدولي على توريد الأسلحة إلى سوريا، فرض حظر شامل على الصعيدين الوطني والإقليمي (حيثما أمكن ذلك) على توريد الأسلحة إلى الحكومة السورية؛
- عدم القيام بأي عمليات نقل للأسلحة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في سوريا، حيثما يتبين أن ثمة مخاطرة جوهرية بأن تستخدم الجماعة هذه الأسلحة في ارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- إذا ما جرى التفكير بتزويد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في سوريا بالأسلحة، ينبغي ابتداء إجراء تقييم صارم للمخاطر على حقوق الإنسان وإنشاء عملية صارمة للرقابة تمكن من دراسة جميع عمليات نقل الأسلحة المقترحة بعناية قبل أي إقرار لهذه العمليات، ووقفها على وجه السرعة إذا ما استخدمت الأسلحة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو خروقات للقانون الدولي الإنساني؛ وينبغي أن تتحمل الدول التي تنظر مسألة القيام بنقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة عبء أن تضمن ابتداء إنشاء آليات ملموسة وقابلة للتنفيذ والتحقق لإزالة جميع المخاطر الجوهرية في أن يساء استعمال أية معدات عسكرية يجري تزويد هذه الجماعات بها أو يجري تحويلها إليها، لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو خروقات للقانون الدولي الإنساني؛
- قبول المسؤولية المشتركة عن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم الأخرى المشمولة بأحكام القانون

الدولي التي ارتكبت في سوريا وفي أنحاء أخرى من العالم؛ وعلى وجه الخصوص، السعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لا تصدر عنها أية أحكام بالإعدام؛

- الاعتراف بالانتهاكات التي ترتكب في الغوطة الشرقية وفي سوريا بصورة عامة وإدانتها، نظراً لأن عدم التصرف بشأنها يفتح الأبواب أمام معاناة إنسانية لا تحتمل ويشكل تحدياً لعالمية القانون الدولي.

سواءً أكان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

أريد أن أساعد

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

☐ أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

☐ أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

'تُركوا ليموتوا تحت الحصار'

جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في الغوطة الشرقية، بسوريا

ما برح آلاف المدنيين يخضعون للحصار في الغوطة الشرقية، وهي منطقة تقع إلى الشمال والشرق من دمشق، ظلت محاصرة على نحو مستمر من جانب قوات الحكومة السورية منذ 2013. وليس ثمة سبيل يذكر أمام الأهالي للحصول على الطعام والماء والأدوية والوقود والتيار الكهربائي، بسبب استمرار الحصار من جانب القوات الحكومية، وممارسات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التي تسيطر على قسم كبير من المنطقة. ولم تتقيد الحكومة بمطالبات مجلس الأمن الدولي بالسماح للهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بدخول المنطقة، وتوزيع المعونات على المدنيين المحاصرين في مختلف أرجاء البلاد.

وقد شنت القوات الحكومية غارات جوية وهجمات متكررة أخرى استهدفت بها على نحو باد للعيان المدنيين والبنية التحتية المدنية – بما في ذلك المنازل والمدارس والأسواق والمساجد والمستشفيات – أو هجمات غير متناسبة أو عشوائية. وغني عن القول أن الهجمات العشوائية التي تتسبب بقتل أو جرح المدنيين تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

واستناداً إلى مقابلات مع مقيمين حاليين وسابقين في المنطقة المحاصرة، وإلى صور وأشرطة فيديو، يتفحص هذا التقرير 13 هجوماً جوياً وبرياً شنته القوات الحكومية ضد مدنيين وأعيان مدنية خلال النصف الأول من 2015. وطبقاً لمراقبين محليين، قتلت هذه الهجمات ما لا يقل عن 183 مدنياً، بينما لم يتجاوز عدد القتلى من المقاتلين ثلاثة. وإلى جانب هؤلاء، أصيب العديد من المدنيين بجروح.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع أطراف النزاع في سوريا إلى وضع حد للهجمات المتعمدة والاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ضد المدنيين والأعيان المدنية؛ وإلى رفع جميع أشكال الحصار والسماح للهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بإيصال المعونات إلى محتاجيها دون عراقيل؛ ووضع حد لعمليات الاختطاف والاعتقال العشوائي، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإنهاء عمليات الاختفاء القسري.

رقم الوثيقة: MDE 24/2079/2015 Arabic
أغسطس/آب 2015
amnesty.org

منظمة العفو الدولية